



زادُ العقول شرح سُلم الوصول

" شرح متن : سلم الوصول إلى الضروري من علم الأصول "
نظم : محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي
المتوفى سنة ١٣٤٠ هـ

تأليف :
أبي أسامة الأثرى

زاد العقول

شرح سلم الوصول

« شرح متن : سَلَم الوصول إلى الضَّروريّ من علمِ الأصول »

نظم : مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن المغربي

المُتوفى سنة ١٣٤٠ هـ

شرح وتعليق :
أبي أسامة الأثري

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٢٠٠٨ / ١٣٥٠٤	رقم الایداع
--------------	-------------

مطبعة العمرانية للاوفست

الجيزة ت : ٣٣٧٥٦٢٩٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ
 سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .
 وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
 [سورة آل عمران ١٠٢] .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
 رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
 [سورة النساء ١] .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
 وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾
 [سورة الأحزاب ٧٠ - ٧١] .

أَمَّا بَعْدُ ...

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَشَرُّ
 الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٍ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .
 هَذَا شَرْحٌ لِمَنْظُومَةٍ : « سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى الْضُرُورِيِّ مِنْ عِلْمِ الْأَصُولِ » لِلْمُحَمَّدِ
 ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّغْرِبِيِّ ، وَالَّتِي هِيَ نَظْمٌ لِمَتَنِ « الْوَرَقَاتِ » لِأَبِي الْقَعَالِي
 الْجَوِينِيِّ ، الْمُتَلَقَّبِ بِـ : « إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ » .
 عَمِدَتْ فِيهِ إِلَى :

- بيان غريب الآيات .

- ثم بيان المعنى الإجمالي لها .

- ثم بيان المباحث التي تشتمل عليها الآيات .

- ثم اختتم ذلك بتسميات مكملات للترايد ، أذكر فيها :

١- ما فات الناظم من المتن الأصلي .

٢- ما زاد الناظم على المتن الأصلي .

٣- ما فات الناظم ، وصاحب المتن من مباحث هذا العلم .

وطعمتُ شرحي بتعليقات من سبقوني إلى التعامل مع المتن الأصلي « الورقات » ، من شروح أخص منها : شرح العبادي - رحمه الله - ، وشرح جلال الدين المحلي ، وشرح جلال الدين الرملي ، وحاشية الدُمياطي .

وكذلك المنظومات التي نسجتُ عليه ، كنظم الشرف العمريني ، ولم أهمل شرح المغربي صاحب النظم الذي بين أيدينا والمسمى بـ : « تسهيل الطُّرقات » ، بل استفدتُ منه لمعرفة مُرادِه في كثير من الأحيان ، فأهل مكة أدرى بشعابها .

هذا كان غاية قصدي من هذا الشرح ، ثم جمعتني جلسة مع الأخ الفاضل الشيخ / عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم - حفظه الله - ، فتكلمنا في مسائل منها أثر العلامة / محمد بن صالح العثيمين في الدعوة والدعاة ، واتفقنا على أنه من أفضل علماء هذا العصر وذلك لأنه تميزَ بأمرين :

١- جَزالة العلم .

٢- وبقدرته الفائقة على تيسير العلم الشرعي على العامة والخاصة .

لذا نصحتني بأن أطعم الكتاب بآرائه الأصولية ، وخاصة أنه - رحمه الله - لا يُعلم أن له شرحاً على هذا النظم ، وإن كان قد قام بشرح نظم آخر للورقات وهو نظم الشرف العمريني ، وقد كتفى فيه - رحمه الله - بفك غموضه ومُشكلاته .

فلاقتُ هذه الفكرة قبولي لأسباب عدة ، منها :

١- تحبي وولعي بكُتب وأشرطة ابن عثيمين - رحمه الله - ، وتقديري

لعلمه ، ورغبتي في المساهمة في بث آرائه بين طلبة العلم .

٢- اهتمامي بالمادة الأصولية عند ابن عثيمين ، فقد قمتُ بكتابة شرح على رسالته المسماة : « الأصول من علم الأصول » ، كما أنني كنتُ قد جمعتُ المادة الأصولية المتفرقة في كتابه الممتع المسمى بـ « الشرح الممتع على زاد المستنقع » ، فعقدتُ النية على إلحاق المفيد منها في هذا المؤلف على أن أفرد المادة الأصولية عند ابن عثيمين في مُصنَّفٍ مُستقلٍ على حُرُوفِ المُعْجَم والله ولي التوفيق .

والله أَسْأَلُ أَنْ يُتِمَّ عَلَيَّ نِعْمَتَهُ ، وَيُسِّرْ لِي هَذَا الْأَمْرَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي ، وَأَنْ يَنْفَعَهُ الْقَارِئُ ، وَيَجْزِلَ بِهِ الثَّوَابَ لِلشَّارِحِ ، وَأَنْ يَكُونَ قُرْبَةً يَفْرَجُ اللَّهُ بِهَا عَنِّي مَا أَنَا فِيهِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

كتبه / أبو أسامة الأثري

غفر الله له ولوالديه

ولجميع المسلمين

خطة البحث

ينقسم الكتاب إلى :

١- مقدمة ، وفيها عدة مباحث :

✽ حدُّ أصول الفقه .

✽ واضعُ هذا العلم .

✽ حكمُ تعلُّم أصول الفقه .

✽ الثمرة المترتبة على دراسته .

✽ التعريف بصاحب الأصل : « أبو المعالي الجويني » .

✽ التعريف بالنَّظام والمنظومة .

✽ متن « سلم الوصول » .

٢- الشُّرح :

على النحو الذي ذكرته في المقدمة .

٣- ثم ختمته بفهرس الموضوعات .

المُقَدِّمَةُ



المقدمة

المبحث الأول :

حد أصول الفقه

أصول الفقه مُصطلحٌ مُركَّبٌ بالإضافة :

١ - أصول : مُضاف .

٢ - الفقه : مُضاف إليه .

ولبيان حد أي مُصطلح مُركَّب ينبغي أن يُعرَّف من وجهين :

١ - باعتبار مُفرداته .

٢ - باعتبار أنه لقبٌ على علمٍ خاص .

أولاً : أصول الفقه باعتبار مُفرداته :

هذا المُصطلح الذي نحن بصددِه مُركَّبٌ من كلمتين :

أ - أصول . ب - الفقه .

أما الأصول فهي جمع أصل .

والأصلُ في اللغة من مادة : « الهزمة ، ص ، ل » .

ومعناه : الأساس .

قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ

أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [سورة إبراهيم ٢٤] .

إذن هو : ما يُبنى عليه غيره .

وقد يكون البناء حسيًّا أو معنويًّا .

ومثال الحسي : أصل الشَّجرة ، الذي يقوم عليه : الجِزَع ، والفروع ،

والأوراق ، والثمار .

ومثال المعنوي : أصل الفكرة .

وهو شيء موجود في الأذهان .

أما في الشرع فإنه يُطابق على عدة معانٍ ، منها :

١- المُستصحب : فيقال : « الأصل في المياه الطهارة » .

٢- القاعدة المُستمرة : فيقال : « الأصل في الأمر الوجوب » .

٣- الرَّاجح : فيقال : « الأصل في المسألة أن القصر في الصلاة مشروع في

السفر » .

٤- المقيس عليه : فيقال : « الخمر أصل في الإسكار » .

٥- الدليل : فيقال : « الكتاب أصل في معرفة الأحكام الشرعية » .

والدليل هو المُراد في أصول الفقه ، لأنَّ علم أصول الفقه إنما يبحث في الأدلة .

والفقه له ثلاث معانٍ :

١- معنى في اللغة .

٢- ومعنى في الشرع .

٣- ومعنى في الاصطلاح .

ومعنى الفقه في اللغة أوسع منه في الشرع ، ومعناه في الشرع أوسع منه في

الاصطلاح .

أما الفقه فهو في اللغة ، من مادة (ف ، ق ، هـ) .

وقد اختلف في ماهيته .

فقيل : هو الفهم - مُطلق الفهم - .

وقال الشيرازي : هو فهم الأمور الدقيقة .

وقال الرّازي : هو فهم غرض المتكلم .

والفقه في الشرع يُقصر على فهم خطاب الله مُطلقاً .

قال العلامة / مُحَمَّد بن صالح الغنّيم - رحمه الله - في « الشرح المُمتع

على زاد المُستقنع » ١ / ١٤ : (الفقه في اللغة : الفهم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ ﴾ [سورة الإسراء ٤٤] .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَنْشَعِبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا وَمِمَّا تَقُولُ ﴾ [سورة هود ٩١] .

بمعنى : لا نفهم .

وفي الشرع : معرفة أحكام الله عقائد وعمليات .

فالفقه في الشرع ليس خاصًا بأفعال المكلفين ، أو بالأحكام العملية ، بل يشمل الأحكام العقديّة ، حتّى إنّ بعض أهل العلم يقولون : إنّ علم العقيدة هو الفقه الأكبر ، وهذا حقّ ، لأنك لا تتعبّد للمعبود إلّا بعد معرفة توحيده بربوبيّته ، وأسمائه وصفاته ، وألوهيته ، وإلّا كيف تتعبّد لمجهول ؟ ! ، ولذلك كان الأساس الأوّل هو التوحيد ، وحقًا أن يُسمى : « الفقه الأكبر » . اهـ

أمّا في الاصطلاح فهو : معرفة الأحكام الشرعيّة العملية المكتسبة من أدلتها التفصيليّة . قال العلامة محمّد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « شرح الأصول من علم الأصول » ص ٢٣ :

(وقد عدّلنا عمّا يُعبّر به كثير من الأصوليين : « معرفة الأحكام الشرعيّة الفرعيّة بأدلتها التفصيليّة » ، لأنّ شيخ الإسلام - رحمه الله - أنكر أن تنقسم أحكام الإسلام إلى أصل وفرع .

وقال : إنّ هذا التقسيم بدعة ، ولا أصل له في كلام الله تعالى ، ولا كلام رسوله . وقال : لأنّ هؤلاء يجعلون الصّلاة مثلاً من الفروع ، وهي من أصل الأصول ، فكيف نقول : أصول ، وفروع ؟ ، ومنّ جاء بهذا التقسيم ؟ ! ولهذا عدّلنا فقلنا : العملية) . اهـ

والدليل التفصيلي هو : الدليل الجزئي الذي يتعلّق بمسألة واحدة .

فقولنا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى ﴾ [سورة الإسراء ٣٢] .

دليل تفصيلي لأنّه اشتمل على « تحريم الزّنا » ولم يتعدّه .

أما قولنا : الأمر للوجوب ، أو النهي للتحريم فهو من باب القاعدة العامة .

فالفقيه يبحث في الأدلّة التفصيليّة الجزئيّة ؛ ليستنبط الأحكام الجزئيّة منها ،

مُسْتَعِينًا بِالْأَدَلَّةِ الْإِجْمَالِيَّةِ ، فَهُوَ : يَتَكَلَّمُ فِي دَلِيلٍ مُعَيَّنٍ فِي مُحْكَمٍ مُعَيَّنٍ ، فِي حِينٍ أَنَّ الْأَصُولِي يُقَرِّرُ الْقَوَاعِدَ الْعَامَّةَ الَّتِي يُسْتَطَاعُ بِهَا اسْتِخْرَاجُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ أَدَلَّتِهَا الْجُزْئِيَّةِ ؛ لِيُطَبِّقَهَا الْفَقِيهَ عَلَى الْأَدَلَّةِ الْجُزْئِيَّةِ لاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ .

ثَانِيًا : أَصُولُ الْفَقْهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَقِبٌ عَلَى عِلْمٍ خَاصٍ :

هُوَ عِلْمٌ بِقَوَاعِدٍ يُتَوَسَّلُ بِهَا إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ مِنْ أَدَلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ .

إِذَا هَذَا الْعِلْمُ يَقُومُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ :

١- الدَّلِيلُ .

يَعْنِي أَدَلَّةَ الْفَقْهِ الْعَامَّةَ ؛ كَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعِ ، وَالْقِيَاسِ ، وَالِاسْتِصْحَابِ ، وَقَوْلِ الصَّاحِبِ ، وَالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ ، وَالْعُرْفِ ، وَسَدِّ الذُّرَائِعِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

٢- الْحُكْمُ .

مِنْ وَجوبٍ ، أَوْ نَدْبٍ ، أَوْ إِبَاحَةٍ ، أَوْ تَحْرِيمٍ أَوْ كِرَاهَةٍ ، أَوْ صِحَّةٍ أَوْ فُسَادٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

٣- طُرُقُ الْاسْتِنْبَاطِ .

يَعْنِي مَعْرِفَةَ دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ ، وَكَيْفِيَّةَ الْاسْتِفَادَةِ مِنْهَا .

٤- مَعْرِفَةُ حَالِ الْمُسْتَفِيدِ مِنْ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ .

- يَعْنِي الْمُجْتَهِدُ - .

المبحث الثاني :

واضع هذا العلم

واضع هذا العلم على أرجح الأقوال هو : الإمام محمد بن إدريس الشافعي - رحمه الله - .

ولد سنة ١٥٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٠٤ هـ .

ومناقبه أكثر من أن تذكر في هذا المقام .

وقد أفرد لها غير واحد بالتصنيف ، كالبيهقي ، والرازي وغيرهما .

وكتابه « الرسالة » أول ما صنف في هذا العلم عمداً ، حيث إنه سبق بالكلام حول مباحث هذا العلم ، فقد ذكر أبو حنيفة شيئاً من ذلك في كلامه ومناظراته ، وكذا أبو يوسف تلميذه ، وجعفر الصادق من الشيعة ، كانا قد ذكرا طرفاً من ذلك في كتبهم وفتاويهم .

لذا قال صاحب « مراقي السعود » :

أول من ألفه في الكُتُب محمد بن شافع المِطْلبي
وغيره كانت له سليفه مثل ما للعرب من خليفه
فهم لم يتعمدوا التصنيف ، والوضع إنما يُثبت الوضع لمتعمد التصنيف .

قال الرازي في : « مناقب الشافعي » ص ١٠١ :

(كانوا قبل الشافعي يتكلمون في أصول الفقه ، ويستدلون ، ويعترضون ، لكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة ، وفي كيفية معارضتها ، وترجيحاتها ، فاستنبط الشافعي : « علم أصول الفقه » ، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع ، فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع ، كنسبة أرسطاطاليس إلى علم العقل) . اهـ

❖ فائدة :

سبب تصنيف الشافعي - رحمه الله - لكتاب الرسالة :

المبحث الرابع :

الثمرة المترتبة على تعلم أصول الفقه

علم أصول الفقه من أهم العلوم الشرعية ، لأنه يُحصّل به على عدة أمور :

١- فهم كلام الله ورسوله ، ومعرفة المراد منهما .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ٢ / ٤٩٧ :

(إنَّ المقصود من أصول الفقه أن يفقه الدّارس مراد الله ورسوله بالكتاب

والسنة) . اهـ

٢- فهم كلام العرب .

٣- امتلاك مفاتيح الفقه في الدين ، ومعرفة أحكام العقيدة ، والفقه ،

والتفسير ، لأنه من علوم الآلات التي يفهم بها المراد من علوم الغايات سالفه
الذكر .



المبحث الخامس :

التَّعْرِيفُ بِصَاحِبِ « الْوَرَقَاتِ »

هو ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الطَّائِي السُّنْبُي (١).
إمام من أئمة زمانه في علم الكلام .

ولد في « جوين » من نواحي نيسابور سنة ٤١٨ هـ .
ورحل إلى مكة فجاور بها أربع سنين ، ثم ذهب إلى المدينة وجاور بها فترة من الزَّمان ، لذا لُقِّب بـ : « إمام الحرمين » .
وعاد إلى نيسابور في آخر حياته ، واستقر بها ، ودرَّس في « المدرسة النظامية » إلى أن مات .

وعُرِفَ عنه اشتغاله في أغلب فترات حياته بعلم الكلام ، والجدل ، والفلسفة ، ولكنه تاب من ذلك كله قبل موته ، وقد نقل ابن تيميه وغيره توبته .

قال شيخ الإسلام ابن تيميه في « مجموع الفتاوى » (٤ / ٧٣) :
(وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويُقرره ، واختار مذهب السلف ، وكان يقول : يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام ، فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به .

وقال عند موته : لقد خُضْتُ البحر الخضم ، وخليت أهل الإسلام وعلومهم ، ودخلت فيما نهوني عنه ، والآن إن لم يتداركني رأيي برحمته فالويل لابن الجويني ، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي .

أو قال : علي دين عجايز نيسابور) . اهـ . وكانت وفاته سنة ٤٧٨ هـ .

(١) • السُّنْبُي : بكسر الشين المهملة ، وسكون النون ، وكسر الباء الموحدة ، وفي آخرها سين أخرى ، هذه

النسبة إلى : سنيس ، قبيلة مشهورة من طيء .

(الباب في تهذيب الأنساب ، ٢ / ١٤٤) .

وقد خلف بعده مؤلفات كثيرة، منها:

- « نهاية المطلب في المذهب » ، وهو في الفقه الشافعي .

- « الإرشاد في أصول الدين » .

- « الشامل في أصول الدين » .

- « البرهان في أصول الفقه » .

- « غياث الأمم في التياث الظلم » .

وهو في الإمامة .

- « الكفاية في الجدل » .

- « العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية » .

وفيهما نسب الجويني - رحمه الله - نفسه إلى مذهب السلف الصالح ،

وتخلى فيها عما كان عليه قبل .

قال - رحمه الله - :

(اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة ، وامتنع على أهل الحق فحواها ، فرأى بعضهم تأويلها ، والتزم ذلك في القرآن ، وما يصح من الشنن ، وذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها ، رتقوا معانيها إلى الرب تعالى ، والذي نرتضيه رأياً ، وندين به عقداً أتباع سنن الأمة ، فالأولى الإتيان ، والدليل السمعاني القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة ، وقد درج صاحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ، ودرك ما فيها^(٢) ، وهم صفوة الإسلام المستقلون بأعباء

(٢) هذا الكلام فيه نظر ، والتفويض المشار إليه هاهنا هو التفويض البدعي ، حيث إن التفويض على قسمين : تفويض بدعي ، وتفويض شئني ، أما البدعي فهو الذي يثبت فيه اللفظ ويترك التعرض للمعنى أو الكيف ، وأما الشئني فهو الذي يثبت فيه اللفظ والمعنى ويترك التعرض فيه للكيف ، لذا اعترض غير واحد على ابن قدامة حينما قال في أول «لغة الاعتقاد» : (وما أشكل من ذلك وجبت إثباته لفظاً ، وترك التعرض لمعناه) . قال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ معقّباً عليه : (وأما كلام صاحب «اللغة» فهذه الكلمة مما لويحظ في هذه العقيدة ، وقد لويحظ فيها عدّة كلمات أخذت على المصنف ؛ إذ لا يخفى أن مذهب =

الشريعة ، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها ، فلو كان تأويل هذا مسوغًا أو محتومًا لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، فإذا تضرع عصرهم وعصر التابعين عن الإضراب عن التأويل ، كان ذلك قاطعًا بأنه الوجه المتبع ، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويكل معناها إلى الله) . اهـ



أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنى ، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز ، وأن لها معاني حقيقية تليق بجلال الله وعظمته فيها ولا إشكال ولا غموض فقد أخذ أصحاب رسول الله ﷺ عنه القرآن ونقلوا عنه الحديث لم يشتكروا شيئًا من معاني هذه الآيات والأحاديث لأنها واضحة صريحة ، وكذلك من بعدهم من القرون الفاضلة ، كما يروى عن مالك لما سئل عن قوله سبحانه ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، قال : وكذلك يروى معنى ذلك عن ربيعة شيخ مالك ، ويروى عن أم سلمة مرفوعًا وموقوفًا .

فكما لا يعلم كيف هو إلا هو فكذلك صفاته ، وهو معنى قول مالك : والكيف مجهول) . اهـ .

المبحث السادس :

التعريف بالناظم والمنظومة

الناظم هو : مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن المغربي ، المتوفى سنة ١٣٤ هـ .

ولد بقرية « الدّيس » بالجزائر ، سنة ١٢٧٠ هـ .

وله مؤلفات عديدة ، منها :

— « سلم الوصول إلى الضروري من علم الأصول » .

وهو نظم على الورقات ، وموضع شرحنا .

— « النصيح المبذول لقراء سلم الوصول » .

وهو شرح على النظم سالف الذكر .

— « مقامة في المفاخرة بين العلم والجهل » .

— « توهين القول المتين في الرد على الإباضية » .

أما المنظومة ، فقد نُظمت على : « بحر الرّجز » .

وتفعيلته :

مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن

وعدد أبياتها ٩٩ بيتاً .

« متن سلم الوصول إلى الضروري من علم الأصول »

نظم : مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن المغربي
المتوفي سنة ١٢٤٠هـ

(المقدمة)

- ١- الحمد لله على الإنعام
- ٢- أحمده حمدا كثيرا طيبا
- ٣- محمد وآل والأصحاب
- ٤- وبعد : فالمقصود نظم شذرات
- ٥- سمئته به سلم الوصول
- ٦- وفق إشارة من الأجبا
- ٧- وأسأل النفع به كالأصل
- بنعمة الإيمان والإسلام
- مصليا على النبي المجتبي
- حملة السنة و الكتاب
- مما تضمن كتاب الورقات
- إلى الضروري من الأصول
- أجعله ذخيرة للعقبى
- فإنه جل جليل الفضل

(تعريف أصول الفقه)

- ٨- أمّا أصول الفقه فالاستدلال
- ٩- ثم أصول الفقه لفظ ركبنا
- ١٠- فالأصل ما الفرع عليه يُبنى
- ١١- معرفة الأحكام غايات الاجتهاد
- بطريقه على سبيل الإجمال
- من مفردين صار بعد لقبا
- والفقه إن تكن به قد تعنى
- شرعية وتلك سبعة تراذ

(تعريف الأحكام الشبهة)

- ١٢- الواجب الذي ترتب الثواب
- ١٣- والنذّب ما الثواب فيه صاح
- ١٤- وواجب بعكسه جاء الحرام
- ١٥- ثم الصحيح ما به يعتد
- بفعليه وتركه به العقاب
- ويشتقي الأمران في المباح
- وعكس مندوب فمكروه يُرام
- وباطل بعكسه يُخذ

(انقسام العلم الحادث إلى ضروري ونظري)

وتعريف كل وبيان الشك والظن)

- ١٦- إِنَّ ضَرُورِيَّ الْعُلُومِ مَا اسْتَقَرَّ
بِلا دليل و بلا سبقي نظر
١٧- كحاصل بالخمسة الخواص
أو بالتواتر ككون « فاس »
١٨- وَالنُّظَرِيُّ عَكْسُهُ ثُمَّ النَّظَرُ
الفكر في حال الذي فيه نظر
١٩- وَالشَّكُّ تَجْوِيزٌ لِأَمْرَيْنِ عَلَى
حد سواء والظن ما علا

(اقسام الكلام)

- ٢٠- إِنَّ الْكَلَامَ قَالَ مِنْ أَجَادَةٍ
مركب الإسماء والإفاده
٢١- يُخَصَّرُ فِي الْخَبَرِ وَالْإِنْشَاءِ
وكل واحد على أنحاء
٢٢- وَأَقْسَمُهُ لِلْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ
وكل واحد له حقيقة

(الحقيقة والمجاز وأقسامهما)

- ٢٣- أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلَفْظٌ مَا انْتَقَلَ
عن وضعه ثم المجاز ما نقل
٢٤- أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ : شَرْعِيَّةٌ
ولغوية كذا عرفية
٢٥- أَقْسَامُهُ : بِالزَّيْدِ وَالنَّقْصَانِ
والنقل واستيعارة البيان

(بحث الأمر والنهي)

- ٢٦- حَقِيقَةُ الْأَمْرِ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ
ممن يكون دونه بالقول
٢٧- وَيَقْتَضِي الْوَجُوبَ حَيْثُ أُطْلِقَا
لا الفور والتكرار فيما حققا
٢٨- إِلَّا لِمَصَارِفٍ وَلِلْإِبَاحَةِ
وغيرها لقد أتى صراحة
٢٩- فَالْأَمْرُ لِلْمَشْرُوطِ لِلشَّرْطِ اقْتِضَى
كالطهر والصلاة فاذا اقتضا
٣٠- وَالنَّهْيُ فَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ انْتَهَى
ويقتضي فساد ما عنه نهى

(الذي يدخل في خطاب الله وما لا يدخل)

- ٣١- وَيَشْمَلُ الْخِطَابُ كُلَّ الْمُؤْمِنِينَ
لا ذو الجنون والصبا والغافلين
٣٢- وَالْكَافِرُونَ بِالْفُرُوعِ خُوطِبُوا
وشروطها من أجل ذاك عوقبوا

(العام والفاظ العموم)

- ٣٣- مَا عَمَّ شَيْئَيْنِ فَتَسَاعَدًا فَعَامٌ أَلْفَاظُهُ أَرْبَعَةٌ عَلَى الدَّوَامِ
٣٤- مَنِّفِي « لَا » وَالْمُبْهَمَاتُ تُورَدُ كَذَا الْمُحَلَّى جَمْعُهُ وَالْمُفْرَدُ
٣٥- ثُمَّ الْعُمُومُ مِنْ صِفَاتِ النُّطْقِ وَلَيْسَ فِي الْفِعْلِ عَلَى الْأَحَقِّ

(بحث التخصيص)

- ٣٦- تَمْيِيزُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ التَّخْصِيسُ ثُمَّ لِذِي اتِّصَالٍ وَانْفِصَالٍ يَنْقَسِمُ
٣٧- فَأَوَّلُ شَرْطٍ وَوَصْفٍ اسْتِثْنَا وَشَرْطُهُ الْإِبْقَاءُ مِمَّا اسْتَثْنَى
٣٨- مَعَ اتِّصَالِهِ وَالْمُطْلَقُ أَحْمِلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ تَرَى الْحَقَّ جَلِي
٣٩- وَخَصَّصِ النُّطْقَ بِنُطْقٍ وَاقْتَبَسْ أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ لَا تَلْتَبِسُ
٤٠- فَسُنَّةٌ بِسُنَّةٍ كَذَا يَكْتَابُ وَذَا بِذَا وَعَكْسُهُ بِلَا ارْتِيَابٍ

(المُجْمَل وما يتصل به)

- ٤١- الْمُجْمَلُ الْمُحْتَاجُ لِلْبَيَانِ يَكُونُ فِي السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ
٤٢- بَيَانُهُ الْإِخْرَاجُ لِلْجَلَاءِ مِنْ خَيْرِ الْإِشْكَالِ وَالْخَفَاءِ

(النص)

- ٤٣- وَالنُّصُّ مَا لَمْ يَلْتَبِسْ مَذْلُوقُهُ وَقِيلَ: مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ
٤٤- أَخَذَ مِنْ مَنَاصِبِ الْعُرُوسِ كُرْسِيِّهَا الْمُغْدُ لِلْجُلُوسِ

(الظاهر)

- ٤٥- وَظَاهِرٌ مُحْتَمِلٌ الْأَظْهَرُ وَغَيْرُهُ مِنْ مَعْنِيَيْنِ شَهْرًا

(الأفعال)

- ٤٦- وَقُرْبَةٌ يَفْعَلُهَا الرَّسُولُ تَعُمُّ إِلَّا مَا ذَلَّ الدَّلِيلُ
٤٧- عَلَى اخْتِصَاصِهِ فَيَخْتَصُّ بِهِ عَلَيْهِ أَزْكَى صَلَوَاتِ رَبِّهِ
٤٨- وَمَا أَقْرَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ كَفِعْلِهِ كَذَاكَ فِي الْأَقْوَالِ

(النسخ)

- ٤٩- النَّسْخُ رَفْعُ حُكْمِ سَابِقِ الْخِطَابِ بِلَا حَقِّ وَجَائِزٍ نَسَخَ الْكِتَابِ

- ٥٠- وسُنَّةٌ ، وجائزٌ في الرُّسْمِ أَوْ
 ٥١- وجازٌ لِلأَخْفِ أَوْ لِلأَثْقَلِ
 ٥٢- وَيُنْسَخُ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ
 ٥٣- وَيُنْسَخُ الْكِتَابُ سُنَّةً وَقَدْ
 ٥٤- وَيُنْسَخُ الْآحَادُ بِالْآحَادِ
 ٥٥- وَمُتَوَاتِرٌ بِمِثْلِهِ يُنْسَخُ
- فِي الْحُكْمِ أَوْ كِلَيْهِمَا رَوَوْا
 وَبَدَلَ كَذَا لِغَيْرِ بَدَلٍ
 وَسُنَّةٌ بِسُنَّةٍ سَيِّئَانِ
 اخْتَلَفُوا فِي عَكْسِهِ وَرَدُّ
 وَالْمُتَوَاتِرِ بِإِلَّا اتِّقَادِ
 لَا بِالْآحَادِ قَالَ هَذَا مَنْ رَسَخَ

(التَّعَارُضُ)

- ٥٦- إِذَا تَعَارَضَ عُمُومَانِ وَقَدْ
 ٥٧- وَحَيْثُ لَا فَيُوقَفُ الْأَمْرُ إِلَى
 ٥٨- وَأَنْ يُخَصَّ كَذَا وَإِنْ يَغْمُ
- أَمْكَنْ جَمْعٌ لَهُمَا فَيُعْتَمَدُ
 أَنْ يَظْهَرَ النَّسْخُ وَتَرْجِيحُ جَلَا
 مَعَ الْخُصُوصِ خُصُوصٌ كَمَا عَلِمَ

(الْإِجْمَاعُ)

- ٥٩- إِنْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ
 ٦٠- وَ ذَاكَ حُجَّةٌ لِأَجْلِ الْعِصْمَةِ
 ٦١- يَكُونُ بِالْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ
- حَادِثَةٍ إِجْمَاعُهُمْ نَسْبِي
 مِنَ الضَّلَالِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ
 وَالسُّكُوتِ فِي أَصَحِّ قَالَ

(الْأَخْبَارُ)

- ٦٢- يَنْقَسِمُ الْخَبَرُ لِلْآحَادِ
 ٦٣- وَمُرْسَلٍ ، فَأَوَّلُ : مَا أَوْجَبَا
 ٦٤- وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ جَمْعٌ يُجْتَنَّبُ
 ٦٥- وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ
 ٦٦- وَمُرْسَلٌ إِسْنَادُهُ قَدْ انْقَطَعَ
 ٦٧- وَمُرْسَلُ الْأَصْحَابِ مُسْنَدٌ جُعِلَ
- وَمُتَوَاتِرٌ وَذِي إِسْنَادٍ
 الْعَمَلُ ، وَالثَّانِي : لِلْعِلْمِ أَكْثَبَا
 فِي الْعَادَةِ اتَّفَاقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ
 إِلَى الرَّسُولِ صَفْوَةِ الْعِبَادِ
 لِكِنَّهُ مُتَّصِلٌ بِمَنْ تَبَعَ
 كَذَاكَ مَا لَا بَيْنَ الْمُسَيِّبِ الْأَجَلِ

(الْقِيَاسُ)

- ٦٨- إِنْ الْقِيَاسَ رَدُّكَ الْفَرْعَ إِلَى
 ٦٩- أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ يَا مُنْتَبِهَ
- أَصْلٍ لَهُ لِعِلَّةٍ قَدْ انْجَلَى
 قِيَاسُ عِلَّةٍ ، دَلَالَةٍ ، شَبَهَ

- ٧٠- فالأوّل : العِلَّةُ فيه تُوجِبُ الحُكْمَ ، والثَّانِي : لَهُ تَقَرُّبٌ
٧١- وَهُوَ الاسْتِدْلَالُ بِالنُّظِيرِ علي تَظْيِيرِهِ بِلا نَكِيرِ
٧٢- وَثَالِثٌ : فَرَعٌ علي أَصْلَيْنِ يدور إلحاقُهُ بِأَقْوَى ذَيْنِ
٧٣- وَالشَّرْطُ فِي الْعِلَّةِ أَنْ تُطْرَدَا دونَ اتِّقَاصِ أَبَدًا سَرْمَدًا
٧٤- وَالشَّرْطُ فِي الْأَصْلِ ثُبُوتُهُ بِمَا يَكُونُ عِنْدَ خِصْمِهِ مُسَلِّمًا
٧٥- وَاشْتَرَطُوا فِي فَرْعِهِ الْمُنَاسَبَةَ وَالْحُكْمَ كَالْعِلَّةِ وَهِيَ الْجَالِيَّةُ

(الحظر والإباحة)

- ٧٦- اخْتَلَفُوا فِي الْأَصْلِ فِي الْأَشْيَاءِ قَلِيلٌ الحَظْرُ إِلَّا مَا أَبَاحَهُ الدَّلِيلُ
٧٧- وَقِيلَ : إِنَّ أَصْلَهَا الْإِبَاحَةُ وَقِيلَ : بِالْوَقْفِ وَفِيهِ رَاحَةٌ

(الاستصحاب)

- ٧٨- تَمَسَّكَ بِالْأَصْلِ - حَتَّى يَظْهَرَ دَلِيلُهُ - اسْتِصْحَابُ حَالٍ قَدْ جَرَا

(التَّرحيح)

- ٧٩- وَقَدَّمَ الْجَلِيَّ مِنَ الْأَدِلَّةِ علي الخَفِيِّ لَا عَرَّتْكَ ذِلَّةُ
٨٠- وَقَدَّمَ النُّطْقَ عَلَى الْقِيَاسِ ثُمَّ الْجَلِيَّ مِنْهُ عِنْدَ النَّاسِ

(صفة المفتي والمستفتي)

- ٨١- يَكُونُ ذُو الْإِفْتَاءِ غَزِيرَ الْعِلْمِ أَصْلًا وَفَرْعًا مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ
٨٢- يُفَسِّرُ السُّنَّةَ وَالْكِتَابَ وَيَعْرِفُ اللُّغَةَ وَالْإِعْرَابَ
٨٣- كَامِلًا أَدْلَى مُجْتَهِدًا وَالشَّرْطُ فِي السَّائِلِ أَنْ يُقْلِدَا
٨٤- وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ مَا قِيلَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَى لَهُ دَلِيلًا

(بحث الاجتهاد)

- ٨٥- الْاجْتِهَادُ بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ أَيْ طَاقَةٌ لِتَبْلُغِ الْمَقْصُودَ
٨٦- وَشَرْطُ مَنْ يَجْتَهِدُ التَّبَحُّرُ وَفِطْنَةٌ كَامِلَةٌ تُبْصِرُ
٨٧- وَ أَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْأَدْلَى مُحْصِلًا مِنَ الْعُلُومِ جُمْلَةً
٨٨- مِنْ الْفُرُوعِ وَالْأَصُولِ وَالْأَدَبِ لِيَسْهَلَ اسْتِثْبَاطُ مَا لَهُ طَلَبُ

- ٨٩- فَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وفي الخطأ أجر بلا نقصان
 ٩٠- وفي الفروع واحدٌ يُصِيبُ وقيل: كُلُّ باذلٍ يُصِيبُ
 ٩١- أمَّا أصول الدين فالحُصِيبُ لا يكونُ إلا واحدًا قد كَمَلَا

(الخاتمة)

- ٩٢- في مسجد القُطْبِ الإمام الجامع بحر المعارف الخضم الواسع
 ٩٣- مُحَمَّدٌ بْنُ قَاسِمٍ ذِي الْمَدَدِ لا زال يَرْقَى في مَرَاقِي السُّودِ
 ٩٤- مُؤَيَّدًا وَرَافِعًا مَرْفُوعًا و تابعًا لجدّه مَثْبُوعًا
 ٩٥- اخْتِمُهُ بِالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ على النَّبِيِّ سَيِّدِ السَّادَاتِ
 ٩٦- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَيُّمِ وتابعيهم من جميع الأُمَمِ
 ٩٧- عَامَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ من بَعْدِ أَلْفٍ قَدْ مَضَتْ لِلْهَجْرَةِ
 ٩٨- يَنْفَعُ مَنْ قَرَأَهُ بِنِيَّةٍ فإنَّهَا الْمِفْتَاحُ لِلْعَطِيَّةِ
 ٩٩- أَبْيَانُهَا تَسْعُ وَتَسْعُونَ عَلَى غَدِّ أَشْمَاءِ إِلَهِنَا عَلَا

الشرح



الشرح :

مقدمة الناظم

قال الناظم :

- ١- الحمد لله على الإنعام
- ٢- أحمده حمدا كثيرا طيبا
- ٣- محمد وآل والأصحاب
- بنعمة الإيمان والإسلام
- مصلينا على النبي المصطفى
- حملة السنة و الكتاب

• معاني المفردات :

- الإنعام : العطاء .

- المصطفى : المختار والمصطفى .

• المعنى الإجمالي :

حمد الناظم ربه على عطائه المستمر ، وأعلاه نعمتي الإيمان والإسلام ثم حمده حمدا كثيرا يليق بذات الله وجلاله ، ثم صلى على النبي ﷺ الذي اصطفاه بالرسالة ، وبكونه سيد ولد آدم ، وعلى آله ممن تبعه إلى يوم الدين ، وقرابته الذين آمنوا به ، وخص منهم أصحابه لأنهم حملة الدين ، ومبلغوه إلى من خلفهم .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

١- معنى الحمد .

٢- معنى الإيمان والإسلام .

٣- معنى الصلاة على النبي ﷺ .

٤- معنى « آل » .

٥- تعريف الصحابي .

• المبحث الأول :

معنى الحمد :

حمد الله هو : الشاء عليه بأسمائه وصفاته الدائرة بين العدل والفضل .

وقد أتى به الناظم في أول النظم اقتداءً بكتاب الله الذي استفتح بها الفاتحة بعد البسملة . قال تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ ﴾ [الفاتحة ١ - ٢] .

و اقتداءً بسنة إمام المرسلين ، وقائد الغر المحجلين محمد ﷺ الذي كان يستفتح بها خطبة الحاجة .

وأولها : « إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ... » . الحديث .

واللام في « لله » قيل إنها للاستحقاق ، فالله هو المستحق للحمد .

لذا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى مَا يُحِبُّ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ .
أخرجه ابن ماجه . (٣)

من حديث عائشة - رضي الله عنها - .

وقيد الحمد بنعمتي : « الإيمان » و « الإسلام » لأنهما أصل النعم الدنيوية ، ولأن النعمة بدونهما استدراك للمُنْعَم عليه .

قال تعالى : ﴿ فَذَرَهُمْ يَخُضُّوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ ﴾ [سورة الزمر ٨٣] .

وقال الأشعري - رحمه الله - : (إِنَّ الْكَافِرَ غَيْرُ مُنْعَمٍ عَلَيْهِ ، لَأَنَّ مَصِيرَهُ إِلَى النَّارِ) . اهـ

• المبحث الثاني :

معنى الإسلام والإيمان :

الإسلام في اللغة : الخضوع والانقياد .

أما في الشرع فهو : الشهادتان ، وإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً .

(٣) في السنن (ح ٣٨٠٣) .

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في « صحيح الجامع » برقم ٤٧٢٧ .

أما الإيمان فهو في اللغة : الإقرار .

وفي الشرع : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره .

* المبحث الثالث :

معنى « الآل » :

« الآل » هم أتباع الرجل ، وشيعته ، وقرابته .

وقال الشاعر :

آل النبي هم أتباع ملته من الأعاجم والشودان والعرب
لو لم يكن آله إلا أقاربه صلى المصلي على الطاغى أبي لهب

* المبحث الرابع :

معنى الصلاة على النبي ﷺ .

الصلاة على النبي ﷺ من الناس الدعاء له ، ومن الله الشاء عليه .

ولا يصح أنها من الله « الرحمة » .

قال تعالى : ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُهْتَدُونَ﴾ [سورة البقرة ١٥٧] .

فلو فسرناها على أنها « الرحمة » لصار المعنى : أولئك عليهم رحمت من

ربهم ورحمة .

* المبحث الخامس :

تعريف الصحابي :

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « مصطلح الحديث »

ص ٣٤ :

(الصحابي هو : من اجتمع بالنبي ﷺ ، أو رآه مؤمناً به ، ومات على ذلك .

ويدخل فيه من ارتد ثم رجع إلى الإسلام كالأشعث بن قيس فإنه كان ممن

ارتد بعد وفاة النبي ﷺ ، فجئ به أسيراً إلى أبي بكر فتأب وقيل منه أبو بكر رضي الله عنه .

ويخرج منه من آمن بالنبي ﷺ في حياته ولم يجتمع به كالتجاشي ، ومن ارتد ومات على ردة كعبد الله بن خططل قتل يوم الفتح ، وربيعة بن أمية بن خلف ارتد في زمن عمر ، ومات على الردة . اهـ .

• تتمات البحث :

التمة الأولى :

زاد الناظم على الأصل : الإبتداء بالحمد .

حيث إن صاحب الأصل لم يأت به في متنه .

وهذا الأمر مما يُحسب للناظم ، إلا أنه لا يُقلل من استفتاح صاحب الأصل حيث إنه استفتح متنه بـ : « البسملة » ، وهذا يكفيه ، وإنما يُؤخذ صاحب الأصل على ترك الحمد إذا لم يستفتح به أو بالبسملة .
وقد جرت السُّنة على ذلك .

فالنبي ﷺ كان يستفتح بالبسملة منفردة أحياناً ، وكان يستفتح بالحمد منفرداً أحياناً أخرى ، والذي يُذهب إليه في هذا المقام أن البدء بالبسملة يُناسب المكاتبة ، لذا كان النبي ﷺ يستفتح بها مكاتباته .^(٤)

أما البداءة بالحمد فيناسب المشافهة ، لذا كان النبي ﷺ يستفتح بها مشافهاته لأصحابه .

فإذا علمت ذلك لمست صواب ما ذهب إليه الجويني - رحمه الله - حيث إنه استفتح بما يُناسب المقام ، فالمكاتبة تناسبها البسملة .

وإن كان هذا لا يُقلل من صنيع الناظم حيث أتى بالبسملة ، والحمد جميعاً ، وهذا أقوى وأكبر أثراً في الاستفتاح .

• التمة الثانية :

اكفى الناظم بحمد الله على النعم ، فذكر نعمتين من أجل نعم الله على

(٤) • وقد استفتح بها رسول الله ﷺ رسالته الشهيرة إلى « هرقل » عظيم الروم .

أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب بدء الوحي / باب : ٦ ، ج ٧) .

خلقه ، ألا وهما : الإيمان ، والإسلام .

واعلم أن حمد الله يكون على ثلاث :

- حمد على الذات .

- حمد على الصفات .

- حمد على النعم .

ومثال الأول قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الفاتحة ٢] .

ومثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا

أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّتَنَّىٰ وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ يُزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ ﴾ [سورة فاطر ١] .

أما مثال الثالث فقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا

لِنَهْدِي لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ [سورة الأعراف ٤٣] .

يعنى الذي وفقنا لسبيل هذا النعيم .

وقال تعالى - حكاية عن نبيه إبراهيم عليه السلام - : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي

عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ [سورة إبراهيم ٣٩] .

واختص الناظم في نظمه نعمتي الإيمان ، والإسلام لكونهما غاية عطاء الله

للعبد فمن أحبه الله هداه الله إليهما ، ومن أبغضه لم يوفقه إليهما ، فبهما النجاة في

الدارين ، ومن أجلهما أُرسلت الرسل ، وأُعذِر البشر .

قال تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ

يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ

اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنعام ١٢٥] .

❖ السمة الثالثة :

كان يكفي المصنف أن يذكر الإيمان وحده أو الإسلام ، لأنهما إن اجتماعا

اختلفا ، وإن اختلفا اجتماعا بمعنى أنهما إذا ذكرا معا اختص الإيمان بأعمال القلوب ،

واختص الإسلام بأعمال الجوارح .

وإذا ذكر أي منهما منفردا دخل فيه الآخر .

لذا قال تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُلُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [سورة الحجرات ١٤] .
ففرق الباري بينهما لما اجتماعا .

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ مَا الْإِيمَانُ ؟ ، قَالَ : « الْإِيمَانُ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ .

قَالَ : مَا الْإِسْلَامُ ؟ ، قَالَ : الْإِسْلَامُ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤَدَّى الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ..
وفيه قال رسول الله ﷺ : « هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ » .
متفق عليه . (٥)

ففرق بينهما رسول الله ﷺ لما اجتماعا .
لكنه ﷺ أدخل الإسلام في الإيمان لما افترقا .
- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَنْ الْقَوْمُ أَوْ مِنْ الْوَفْدِ ؟ ، قَالُوا رَيْعَةٌ ، قَالَ : مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَائِي وَلَا نَدَامِي ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ ، فَمُرْنَا بِأَمْرِ فَتُصَلِّيَ ، نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا ، وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ ، وَنَسْأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَّةِ ؛ فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ ، أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، قَالَ : أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ؟ ، قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ

(٥) * من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب : سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان / ح ٥٠) ، (كتاب تفسير القرآن / باب : ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ .
وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب : بيان الإيمان والإسلام والإحسان / ح ٥ ، ٦ ، ٧) .

الرَّكَاءَ ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ ... الحديث .
متفق عليه^(٦) .

فلما أفرد ﷺ الإيمان أدخل فيه الإسلام .

قلت : لعل الناظم لما أفردهما أراد التأكيد على أعمال القلوب بذكر الإيمان ،
وأعمال الجوارح بذكر الإسلام .

فكانه أراد حمد الله على هداية القلب بالإيمان ، وحمد الله على هداية البدن
إلى الإذعان وفعل الطاعات .

أو لعله اضطر إلى ذلك لضرورة النظم .

والأول أقرب .

❖ التمة الرابعة :

زاد الناظم الصلاة على النبي ﷺ حيث إن الجويني لم يذكر أي مقدمة لمتنه .

ومع ذلك فاته ذكر السلام عليه .

قال تعالى : ﴿ إِنْ أَلَّهَ وَمَلَيْكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا
عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [سورة الأحزاب ٥٦] .

❖ التمة الخامسة :

وزاد الناظم الشاء على الآل والأصحاب أيضًا .

وعطف الأصحاب على الآل وهم جزء منهم ، من باب عطف الخاص على
العام ، لأهمية هذا الخاص فيه .

قال تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَيْكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ
اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [سورة البقرة ٩٨] .

فذكر الملائكة أجمعين ، وعطف عليهم جبريل وميكال ، لبيان مكانهما في الملائكة .

(٦) * من حديث ابن عباس : أخرجه البخاري في مواضع كثيرة من صحيحه منها : (كتاب الإيمان / باب :
أداء الخمس من الإيمان / ح ٥٣) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب : الأمر بالإيمان بالله ورسوله ﷺ / ح ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) .

❖ التمهيد السادسة :

لفظ « الآل » إذا ذُكِرَ فله ثلاثة أحوال :

- إذا ذكر مفردًا دخل فيه أتباع النبي ﷺ وقرابته .

- أمّا إذا عُطِفَ عليه بعضه ، كان من باب عطف الخاص على العام ، كما أشرت آنفا .

- أمّا إذا قُيِّدَ فينصرف إلى ما قُيِّدَ به .



قال الناظم :

١- وَبَعْدُ فَالْمَقْصُودُ نَظْمُ شَذَرَاتٍ مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ الْوَرَقَاتِ

٥- سَمِيئُهُ بِـ «سُلْمِ الْوَصُولِ» إِلَى الضَّرُورِيِّ مِنَ الْأُصُولِ

❖ معاني المفردات :

- وَبَعْدُ : كلمة يؤتى بها عند الدُّخُولِ في الموضوع المُراد من الكلام بعد الفراغ من مُقدِّمته .

- شَذَرَات : جمع شَذْرَة ، بفتح الشَّين والذَّال المُعْجَمَتَيْن .

وهي قطعة الذهب ، وتجمع أيضًا على « شذور » .

- تَضَمَّنَ : حوى .

- الْأُصُولُ : يقصَّد «أصول الفقه» .

❖ المعنى الإجمالي :

يُبيِّنُ النَّاطِمُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ مَرَادَهُ مِنَ النَّظْمِ ، فَقَالَ إِنَّهُ قَصَدَ نَظْمَ جُمْلٍ مِمَّا حَوَى كِتَابُ «الْوَرَقَاتِ» فِي أُصُولِ الْفَقْهِ ، وَأَنَّهُ سَمَّاهُ بِـ : «سُلْمِ الْوَصُولِ إِلَى الضَّرُورِيِّ مِنَ الْأُصُولِ» .

❖ المباحث التي تشتمل عليها الأبيات :

١- معنى « أمّا بعد » .

٢- التعريف بكتاب «الورقات» .

« المبحث الأول

معنى « أمّا بعد » :

سبق بيان معناها في « معاني المفردات » وقد شاع لها معنى في كثير من الكتب .

قال العلامة / محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « الشرح الممتع على زاد المستقنع » ١ / ١٤ :

(أمّا بعد ، هذه كلمة يؤتى بها عند الدخول في الموضوع الذي يُقصد .
وأمّا قول بعضهم : كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر ، فهذا غير صحيح ، لأنه دائماً ينتقل العلماء من أسلوب إلى آخر ، ولا يأتون بأمّا بعد) . اهـ

« المبحث الثاني

التعريف بكتاب « الورقات » :

كتاب « الورقات » لأبي المعالي الجويني - رحمه الله - يُعد من أفضل المختصرات في علم أصول الفقه .
لذا قال الشرف العثريطي :

وخير كتبه الصُّغار ما سُمي بالورقات للإمام الحرمي

وسُمي بـ : « الورقات » لقول أبي المعالي في أوله :

(وهذه ورقات تشتمل على معرفة فصول من أصول الفقه) . اهـ

وفي هذه الفقرة مسائل :

١- قوله « هذه ورقات » من جموع القلة .

واختلف في المراد منها على قولين :

أ - قيل : إنّ هذا من عادات العلماء أنهم لا يمتدحون أنفسهم ولا ما يكتبون ،

فكانه - رحمه الله - أراد أن يقللها من باب عدم التزكية .

لذا قال الشرف العثريطي في نظمه لها :

قال الفقير الشرف العثريطي دو العجر والتقصير والتفريط

وعُقب عليها العلامة محمد بن صالح العثيمين في « شرح نظم الورقات » ص ١٨ فقال :

(وقال ذلك - رحمه الله - تواضعًا منه ، وإلا فلا نظن أنه على هذا الوصف ، ولو ظننا أنه على هذا الوصف لم ننتفع بكتابه ، لكن هذا من باب التواضع) . اهـ
 ب - وقيل : إنه إنما قللها تسهيلًا على القارئ ، وتنشيطًا لحفظها وفهمها .
 كما قال الله تعالى : - في وصف صوم رمضان - ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ [سورة البقرة ١٨٤] .

لتسهيل الأمر على المكلفين .

٢- قوله « تشتمل على فصول من أصول الفقه » .
 يُستفاد منه عدم استيعاب المصنف - رحمه الله - لكل مباحث أصول الفقه .
 * تتممات البحث :

التمة الأولى

معرفة شرط الناظم في نظمه :

قال الناظم : « وبعد فالمقصود نظم شذرات من الأصول » .
 يعني : جمل مهمة .

فلو حذف شيئًا من كلام الجويني - رحمه الله - ولم يورده - وهذا كثير عنده كما سيأتي إن شاء الله - فهذا مما يجب أن لا يُستدرك عليه .
 بل سيجد القارئ أشياء كثيرة ليست في المتن الأصلي ضمنها الناظم نظمه ، وهذا ما سنراعي تبعه بحول الله وقوته .

قال الناظم :

- ٦- وَفَقَّ إِشَارَةً مِنَ الْأَجِبَا أَجْعَلُهُ ذَخِيرَةً لِلْعُقَبَى
- ٧- وَأَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ كَالْأَصْلِ فَإِنَّهُ جَلَّ جَزِيلُ الْفَضْلِ

أرسل الإمام عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله - رسالة إلى الإمام الشافعي يطلب فيها منه أن يكتب له رسالة يُستطاع بها الرد على أهل البدع الذين فشا أمرهم في العراق .

فأرسل إليه الشافعي - رحمه الله - ما طلب ، لذا سُمي هذا الكتاب ب : « الرسالة » .

❖ فائدة أخرى :

كتب الإمام الشافعي - رحمه الله - كتاب « الرسالة » مرتين :

الأولى : بالحجاز لما طلب منه عبد الرحمن بن مهدي ذلك .

والثانية : بمصر لما استقر بها في آخر حياته ، ودون معظم علمه .

والرسالة الأولى فقدت ، والثانية هي التي عُثر عليها ، وطُبعت بتحقيق العلامة

أحمد شاكر - رحمه الله - ، وهي المتداولة بين أيدينا الآن .



المبحث الثالث :

حكم تعلم هذا العلم

تعلم هذا العلم فرض عين على كل من أراد النظر والاستدلال ، واستخراج

الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية .

وفرض كفاية على من سواهم .



* معاني المفردات :

- ذخيرة : ما يُجمع لوقت الحاجة .
- العقبى : اليوم الآخر حال المرجع إلى الله .
- جلُّ : علا وارتفع شأنه .
- جزيل : عظيم .
- الفضل : المزيه .

* المعنى الإجمالي :

قال الناظم : وقد قمتُ بنظمه لطلب بعض الأحبة - الذين لا أستطيع أن أهمل طلبهم مِنِّي ذلك ، راجيا من الله أن يجعله نافعا لي يوم القيامة يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم .

كما اسأل الله أن ينفع به كما نفع بالأصل ، الذي علا شأنه ، وذاع صيته ، وعظم فضله بين طلبة العلم في كل زمان .

* المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

- ١- استحباب تلبية طلب أهل الفضل فيما فيه خير .
- ٢- أن العلم من أفضل ما ينتفع به المرء بعد موته .

* المبحث الأول :

استحباب تلبية طلب أهل الفضل فيما فيه خير :

فإن هذا فيه نفع قاصر ، ومُتَعَدِّي .

فأما القاصر ، فهو انتفاع « الملبي » بـ :

- مراجعة ما لديه من علم .
 - زيادة اطلاع الملبي بالنظر في كتب أهل العلم ، ومعرفة مقاصدهم .
 - تحصيل الأجر والثواب في الدنيا والآخرة .
 - القبول بين الناس في الدنيا
- أما النفع المُتَعَدِّي فانتفاع سواه بذلك مما يترتب عليه

- حدوث الصلة بين المُلبّي ومن طلب منه .

- حفظ العلم على الأمة .

- بيان مقاصد العلماء في مؤلفاتهم ، وتبسيط العلوم للعوام والمبتدئين من طلبة العلم .

واعلم أنَّ كثيرًا من المصنفين والنُّظام كتبوا المتون ، ونظموا المنظومات ، والأراجيز بناءً على طلب الأُحبة ، أو أهل الفضل ، وطلبة العلم .

قال العنبري في أول « نظم الورقات » :

وقد سُئِلْتُ مدَّةً في نظمي مُسَهَّلًا لحفظي وفهمي
فلم أجِدْ مِمَّا سُئِلْتُ بُدًّا وقد شرعتُ فيه مُستَمِدًّا
من ربِّنا التَّوفيقَ للصَّوابِ وانَّفَعُ في الدَّارين بالكتابِ
وقال العلامة / أحمد بن حافِظ حَكَمِي - رحمه الله - عن سبب نظمه
لتحفته « سُلَّم الوصول » :

سألني إِيَّاه من لا بُدَّ لي من امتثالِ سؤْلِ المُمتثلِ
وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - صَنَّفَ « العقيدة الواسطية » لما
حضر إليه واحدٌ من قضاة « واسط » وشكا إليه ما كان النَّاسُ يعلنونه من المذاهب
المنحرفة فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته ، فكتب هذه العقيدة التي انتفع بها النَّاسُ
من بعده ، والتي تُعدُّ مجمع اعتقاد أهل السُّنَّة ، وحصنهم المنيع الَّذي تتكثَّرُ عنده
مذاهب أهل الأهواء والبدع .

والإي مثل هذا أشار الحافظ ابن حجر - رحمه الله - لما طُلِبَ منه كتابة متن في
« مصطلح الحديث » ، فكتب « نخبة الفكر » ثم أشار عليه بعضهم بكتابة شرح يُبين
مجمله ، ويفك مغلقه ، فصَنَّفَ « نُخْبَةُ الفكر » أولاً ، ثم شرحه في « نزهة النَّظر » .
قال الحافظ في « نُخْبَةُ الفكر » ص ١٣ - بهامش « نزهة النَّظر » - :

(أمَّا بعد ...)

فإنَّ التَّصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كَثُرَتْ ، وبُيِّضَتْ ، واخْتَصِرَتْ .

فسألني بعض الإخوان أن أخص لهم المهم من ذلك فأجبته ، رجاء الاندراج في تلك المسالك) . اهـ

وقال في « نزهة النظر » ص ١٤ :

(فرغب إليّ ثانية أن أضع عليها شرحاً يحل رموزها ، ويفتح كنوزها ، ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك) . اهـ

✽ المبحث الثاني :

أن العلم من أفضل ما ينتفع به المرء بعد موته :

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ : إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ .
أخرجه مسلم . (٧)

والله اسأل أن يتم عليّ نعمه الظاهرة والباطنة ، وأن يعينني بدنياً ، ومادياً على مواصلة طلب العلم الشرعي ، ويصلح لي أمري في الدنيا بصلاح ديني ، وزوجتي ، وأولادي ، ويجعلني وإياهم وجميع المسلمين من ورثة جنة النعيم .

(٧) ✽ في صحيحه : (كتاب الوصية / باب : ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته / ح ١٤) .

(تعريف أصول الفقه)

- ٨- أمّا أصول الفقه فالاستدلال بطريقه على سبيل الإجمال
 - ٩- ثمّ أصول الفقه لفظ رُكّباً من مُفردَيْن صار بعد لقّبنا
 - ١٠- فالأصل ما الفرع عليه يُبنى والفقه إنّ تكنّ به قد تُعنى
 - ١١- معرفة الأحكام غايات الاجتهاد شرعيّة وتلك سبغة تُراد
- الاستدلال : طلب الدليل ، والدليل هو : المرشد إلى المطلوب .

- الإجمال : جمع المتفرّق .

- غايات : جمع غاية ، وهي النهاية .

- تُراد : تطلب .

• المعنى الإجمالي :

بدأ الناظم في نظم « المتن » فعرف أصول الفقه بأنّه طرق الفقه على سبيل الإجمال ، وهذا باعتبار أنّه لقب على علم خاص ، وهو في حقيقته : لفظ مركّب من مُفردَيْن ، الأصول ومفردّها أصل ، والأصل ما عليه غيره بني ، والفقه : هو معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

• المبحث الأول :

تعريف أصول الفقه :

عرّف الناظم فبدأ بأصول الفقه باعتبار أنّه لقب على علم خاص ، ثمّ عرّفه بعد ذلك باعتبار مفرداته ، خلافاً للمصنف - رحمه الله - الذي بدأ بالمفردات ثمّ عبّ بعد ذلك بتعريف أصول الفقه باعتبار أنّه لقب على علم خاص .

وعرّف الناظم أصول الفقه تبعاً لصاحب الأصل فقال : إنّ علم يبحث عن أدلة الفقه الإجمالي .

وفاته جزء من تعريف الجويني - رحمه الله - في الأصل .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ٨ :

(وعلم أصول الفقه : طُرقه على سبيل الإجمال ، وكيفية الاستدلال بها) . اهـ
ويقصد الجُويني - رحمه الله - بكيفية الاستدلال بها ، كيفية الاستفادة
منها ، وذلك لا يتأتى إلا بمعرفة دلالات الألفاظ من عموم وخصوص ، وإطلاق
وتقييد ، وناسخ ومنسوخ ، ونحو ذلك .

إذن تعريف أصول الفقه عند الجُويني كما في الورقات يبحث في :
- طُرق الفقه .

- كيفية الاستدلال بها .

قلت : وفاتهما ، معرفة حال المستفيد .

كمعرفة الاجتهاد ، وشروطه ، وحكمه .

إذن التَّعريف الأمثل : هو علم يبحث عن أدلة الفقه الإجمالية ، وكيفية
الاستفادة منها ، وحال المستفيد .

قلت : ولأصول الفقه تعاريفٌ أخرى ، اخترت منها التَّعريف المناسب في
المُقدِّمة ، راجع المُقدِّمة « المبحث الأوَّل » .

✽ تتممات البحث :

✽ التَّمة الأولى :

خالف الناظم المُصنِّف في ترتيب الكتاب :

فأورد تعريف أصول الفقه باعتبار أنَّه لقب على علم خاص أوَّلاً ثم عرَّفه باعتبار
مفرداته بعد ذلك .

وهذا معيب من وجوه :

١- أنَّه مُخالف للمتعارف عليه في الحدود ، حيث إنَّ تصوُّر المفردات
يساعد على فهم المصطلح عند التَّركيب .

وهذا ما عليه أغلب أهل العلم ، يبدأون بالمفردات أوَّلاً ثم باللقب -
التركيب - بعد ذلك .

٢- أنَّ الجُويني - رحمه الله - قصد هذا لفائدة أخرى ، وهي ذكر الأحكام

أثناء الكلام على الفقه ، لأنَّ الفقه عنده هو العلم بأحكام التكليف .

قال الجويني في « البرهان » ص ٨ :

(فإن قيل ما الفقه ؟ قلنا : هو في اصطلاح علماء الشريعة : العلم بأحكام التكليف) . اهـ

وسأتي بعد قليل تفصيل ذلك ، فلا تنس .

❖ التمهيد الثانية :

فات الناظم تعريف « الفرع » .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ٥ :

(والفرع ما ينشأ على غيره) . اهـ .

ونظمه الشرف العنبري في « نظم الورقات » فقال :

فالأصل ما عليه غيره بُني والفرع ما على سواه يُنبني

(تعريف الأحكام السبعة)

قصر الناظم الأحكام الشرعية على سبعة تبعا لصاحب الأصل وهذا فيه نظر ، لأن الأحكام الشرعية عند الأصوليين أكثر من ذلك .
والذي تبين لي في هذا المقام أن الجويني - رحمه الله - أراد المتعلق منها بالفقهاء ، فالفعل إما واجب أو مندوب أو مباح ، أو حرام أو مكروه .
فإذا استوفى شروطه صار « صحيحا » ، وإذا لم يستوفها أو وجد خلل فيه صار « باطلا » .

قال العبادي - رحمه الله - في « شرح الورقات » ص ١٧ ب « هامش إرشاد الفحول » :

(ولا يصح الاختصار على هذه السبعة ، اللهم أن يؤول كلامه بأن المراد أن هذه السبعة من جملة الأحكام المرادة ، ثم رأيت عبارة « البرهان » ظاهرة في منافية هذا التأويل حيث قال :

« فإن قيل : ما الفقه ؟ ، قلنا : هو في اصطلاح علماء الشريعة العلم بأحكام التكليف » .

وقد يؤول على أن المراد أحكام التكليف ، وما يتبعها من أحكام الوضع .
وقد يكون اصطلاح المصنف تخصيص الفقه بأحكام التكليف ، فلا إشكال ، وعلى هذا فالفقه : العلم بالواجب ، والمندوب ، وهكذا) . اهـ

قلت : ومن الأصوليين من يعتبر الصحة والبطلان من الأحكام التكليفية .

قال د . عبد الكريم زيدان في « الوجيز » ص ٦٥ :

(ذهب بعض الأصوليين إلى أن وصف الفعل بالصحة والبطلان ، من قبيل الحكم التكليفي ، محتجين بأن الصحة ترجع إلى إباحة الشارع الانتفاع بالشئ ، والبطلان يرجع إلى حرمة الانتفاع بالشئ) . اهـ

قلت : وهذا على الأرجح ما قصده الجويني - رحمه الله - حيث عرّف الصحيح بأنه ما يتعلق به النفوذ ، وعرّف الباطل بأنه ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به .

فاعضض على هذا ولا تنسه .

* قال الناظم :

- ١٢- الواجب الذي تَرْتَبُ الثوابُ بفعليه وتركه به العقابُ
١٣- والذنب ما الثواب فيه صاح وينتفي الأثران في المباح
١٤- وواجب بعكسه جاء الحرام وعكس مندوب فمكروه يُرامُ
١٥- ثم الصحيح ما به يُعتد وباطل بعكسه يُخذُ

* معاني المفردات :

- صاح : منادى بحذف حرف النداء ، أي : يا صاحبي .

- يُخذ : يُعرف .

* المعنى الإجمالي :

بدء الناظم في سرد الأحكام التَّكْلِيفِيَّةِ السَّبعة - كما هو مذهب صاحب

الأصل - .

فعرّف الواجب بأنّه : ما يُثاب فاعله ، ويُعاقب تاركه .

وعرّف المندوب بأنّه : ما يُثاب على فعله ، ولا يُعاقب على تركه .

أمّا المباح فعرّفه بأنّه : ما استوى فيه الفعل والتَّرك .

وعرّف الحرام بأنّه عكس الواجب .

وعرّف المكروه بأنّه عكس المندوب .

ثم عرّف الصحيح بأنّه ما يعتد به .

وأخيراً عرّف الباطل بأنّه عكسه .

* المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

١- تعريف الواجب .

٢- تعريف المندوب .

٣- تعريف المباح .

٤- تعريف الحرام .

٥- تعريف المكروه .

٦- تعريف الصحيح .

٧- تعريف الباطل .

※ المبحث الأول :

تعريف الواجب :

قوله في تعريف الواجب : الذي ترتب الثواب بفعله .

جاء تبعاً لصاحب الأصل ، ولا بد أن يُقيد بـ : « امثالاً » .

فالفاعل لا يُثاب على فعل المأمور إلا إذا كان ممثلاً لأمر من كتاب الله تعالى ، أو حديث من سنة النبي ﷺ .

عن أبي موسى ﷺ قال : سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يُقاتل شجاعةً ، ويُقاتل حميةً ، ويُقاتل رياءً ، أي ذلك في سبيل الله ؟ ، فقال رسول الله ﷺ : مَنْ قَاتَلَ لِنَكُونِ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

متفق عليه . (٨)

عن عمر بن الخطاب ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى .

متفق عليه . (٩)

وقوله : والتَّرك بالعقاب .

(٨) ※ أخرجه البخاري في مواضع متعددة من صحيحه ، منها : (كتاب العلم / باب : من سأل وهو قائم علماً جالساً / ح ١٢٣) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإمارة / باب : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله / ح : ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١) .

(٩) ※ من حديث عمر بن الخطاب ﷺ .

أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه ، منها : (كتاب بدء الوحي / باب : بدء الوحي / ح ١) ، ومسلم في صحيحه : (كتاب الإمارة / باب : إنما الأعمال بالنيات / ح ١٥٥) .

فيه نظر أيضًا فلا بد أن يقيد بـ : « يُتوعد تاركه بالعقاب » .
لأن العقاب حكم أخروي قد يتخلف بشئ من مكفرات الذنوب ، أو بشفاعة
من الشفاعات .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ ، فَلَمْ يَرْفُثْ ،
وَلَمْ يَفْسُقْ ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ . متفق عليه . (١٠)
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي .
أخرجه أحمد ، وأبي داود . (١١)

إذن التعريف الأمثل ، أن يُقال :
« هو ما يُثاب فاعله امثالاً ، ويُتوعد تاركه بالعقاب » .
خلافًا للمُعْتَزِلَةِ الذين يقولون بوجوب إنفاذ الوعيد ، فهو أصل من أصولهم
الخمسة المشثومة .

قال الجويني - رحمه الله - في « البرهان » ١ / ١٠٦ :
(فأما الواجب فقد قال قائلون : الواجب الشرعي هو الذي يستحق المكلف
العقاب على تركه .

وهذا بعيد عن مذهب أهل الحق في الثواب والعقاب ، فإننا لا نرى على الله
استحقاقًا ، والرَّبُّ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ، وَيُنْعِمُ مَنْ يَشَاءُ) . اهـ
وقال العلامة / محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « الشرح المُمتنع
على زاد المُستقنع » ١ / ٢٦٦ :

(الواجب : ما أمر به الشارع على سبيل الإلزام بالفعل .

(١٠) • أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه منها : (كتاب الحج / باب : فضل الحج المبرور /
ح ١٥٢٢) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الحج / باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة / ح ٤٣٨) .

(١١) • أخرجه : أبو داود في سننه : (كتاب السنة / باب : في الشفاعة / ح ٤٧٣٩) .

وأحمد في المُسند : (٣ / ٢١٣) .

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في « صحيح الجامع » رقم ٣٧١٤ .

وَحُكْمُهُ : أَنَّ فَاعِلَهُ يُثَاب ، وَتَارِكُهُ مُتَوَعَّدٌ بِالْعِقَاب ، وَلَا تَقْرَأُ يُعَاقَبُ تَارِكُهُ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [سورة النساء ١١٦] . اهـ

وَقَدْ اسْتَدَّ الْمُعْتَرِزُ وَأَفْرَاحَهُمْ إِلَى أَنَّ الْخُلْفَ صِفَةُ ذِمٍّ ، وَهَذَا مَمْتَنَعٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى .

وَيُجَابُ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ ، مِنْهَا : أَنَّ خُلْفَ الْوَعْدِ مَنْقِبَةٌ ، وَخُلْفُ الْوَعْدِ هُوَ السُّؤْأَخْذُ عَلَيْهِ .

فَخُلْفُ الْوَعْدِ فِيهِ كَرَمٌ وَعَفْوٌ وَمَغْفِرَةٌ وَرَحْمَةٌ ، أَمَّا خُلْفُ الْوَعْدِ فَيَدُلُّ عَلَى فُسَادِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ لَذَا عَدُوِّ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ النِّفَاقِ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (١٢)

وَهَذَا مِنْ أَقْوَى مَا يُرَدُّ بِهِ عَلَيْهِمْ .

❖ الْمَبْحَثُ الثَّانِي :

النَّدَوْبُ :

فِيهِ مَا فِي الْوَاجِبِ مِنْ مَلَا حِظَاتٍ ، فَقَدْ عَرَّفَهُ النَّاطِمُ تَبَعًا لِصَاحِبِ الْأَصْلِ بِأَنَّهُ : مَا يُثَابُ فَاعِلُهُ ، وَلَا يُعَاقَبُ تَارِكُهُ .

قُلْتُ : وَيَجِبُ أَنْ يُعْرَفَ بِأَنَّهُ : مَا يُثَابُ فَاعِلُهُ امْتِثَالًا ، وَلَا يُتَوَعَّدُ تَارِكُهُ بِالْعِقَابِ .

(١٢) ❖ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ ، مِنْهَا : (كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ : عَلَامَةُ الْمُنَافِقِ / ح ٣٣) .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ : خِصَالُ الْمُنَافِقِ / ح ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠) .
وَزَادَ فِي بَعْضِهَا : وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ .

* المبحث الثالث :

المباح :

عرّفه الناظم بأنّه : ما انتفى فيه الثواب والعقاب .
قلت : لذاته .

فإن كان وسيلة لشيء واجب ، صار واجباً .
وإن كان مقدمة لشيء محرم صار محرماً .
« فالوسائل لها أحكام المقاصد » .

كما سيأتي في التتمعات إن شاء الله .

* المبحث الرابع :

الحرام :

عرّفه الناظم تبعاً لصاحب الأصل بأنّه :
« ما يُثاب تاركه ، ويُعاقب فاعله » .

قلت : وهذا يُقال فيه ما يُقال في الواجب ، فالثَّارِك لا بد أن يكون ممثلاً في تركه حتّى يُثاب .

والعقاب غير مجزوم به ، وإنّما هو متوعّد به فقط ، حتّى تُستوفى الشروط ، وتتفي الموانع .

فيكون التعريف الأمثل :

« هو ما يُثاب تاركه امثالاً ، و يُتوعّد فاعله بالعقاب » .

* فائدة :

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في « شرح نظم الورقات » ص ٢٨ :
(ليس كل تارك للمحرم يكون مثاباً ، تارك المحرم على أقسامٍ يا إخوان :
القسم الأول : أن لا يطرأ على باله إطلاقاً ، رجل ما فكر يوماً من الأيام أن يزني ، لكنه لم يزني ، هل يثاب على الترك ؟ لا ، هذا لا يُثاب على الترك ؛ لأنّه لم يهمل به حتّى يُقال : إنّه يُثاب على تركه .

الثاني : رجل همَّ بالمُحَرَّم لكن تذكر عظمة الله وعقابه ، فتركه الله هذا يُثَاب ، لأنَّ الله قال في الحديث القدسي : « إنما تركه من جرَّائي » ، أي من أجلي .

الثالث : رجل تمنى المحرم ولم يفعل أسبابه ، تمنَّاه ، لكن لم يسع في تحصيله أو في الحصول عليه ؟ ، يعاقب على النية ، والدليل على هذا قصة الرجل الذي قال : ليت لي مثل ما لفلان فأعمل فيه عمله ، وكان فلان يُضيع المال ويلعب به ، قال النبي ﷺ : فهو بينه ، فهما في الوزر سواء .

فعلى هذا يُعاقب الرجل على نيته .

القسم الرابع : رجل همَّ بالمحرم وسعى في أسبابه ، لكن عجز ؟ ، هذا يُعاقب عقوبة الفاعل .

ودليل ذلك في قول النبي ﷺ : إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ ؟ ، قَالَ : إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ . (١٣) اهـ .

* المبحث الخامس :

المكروه :

عرّفه الناظم تبعًا لصاحب الأصل بأنه :

« ما يُثَاب تاركه ، ولا يُعاقب فاعله » .

قلت : والصواب أن يُقال :

« هو : ما يُثَاب تاركه امتثالاً ، ولا يُتوعد فاعله بالعقاب » .

(١٣) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، مِنْ حَدِيثٍ : أَنَّى بِكَرَّةٍ .

أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ / ح (٣١) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الفتن / باب : إذا تَوَاجَعَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا / ح (١٤ ، ١٥ ، ١٦) .
والحديث الأخير لفظه : إذا المسلمان ، حمل أحدهما على أخيه السلاح ، فهما على جرف جهنم ، فإن قتل أحدهما صاحبه دخلها جميعاً .

✽ المبحث السادس :

✽ المبحث السابع :

وفيهما عرّف الناظم الصّحيح ، والفاسد « الباطل » من جهة تعلّقهما بالفقه .

✽ تتمات البحث :

✽ التمهة الأولى :

عرّف الجوّيني - رحمه الله - الأحكام كلها بحكمها لا بحقيقتها ، وهذا مغيّب عند أهل الأصول لذا قال بعضهم :

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود

وإن كان الأمر جائز عند الفقهاء ، والجوّيني - رحمه الله - يسلك من أول

الكتاب مسلك الفقهاء لذا قصر الأحكام الشرعيّة على سبعة فقط لأنّ الفقه عنده

مقصود على أحكام التّكليف كما يتّنا أنفاً . لذا فاته أن يُعرّف بالحد الاصطلاحي ،

ولا يؤخذ على الناظم ذلك لأنّه اشترط النّظم فقط .

وإنّ أشعرنا في كثير من الأحيان أنّ له رؤيا في موضوع المادة فيحذف أحيانا ،

ويزيد ويتصرف في أحيانٍ أخرى .

ومن المواضع التي تصرف فيها آيات الأحكام السبعة التي نحن بصددّها .

قال الجوّيني - رحمه الله - في « الورقات » ص ٦ :

(فالواجب : ما يُثاب على فعله ، و يُعاقب على تركه .

والمندوب : ما يُثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه .

والمباح : ما لا يُثاب على فعله ، ولا يُعاقب على تركه .

والمحظور : ما يُثاب على تركه ، و يعاقب على فعله .

والمكروه : ما يُثاب على تركه ، ولا يُعاقب على فعله .

والصّحيح : ما يتعلّق به النّفوذ ، ويعتد به .

والباطل : ما لا يتعلّق به النّفوذ ، ولا يعتد به) . اهـ

فتصرف الناظم فيها فقال في مبحث المحظور إنّّه عكس الواجب .

وقال في المكروه ، إنه عكس المندوب .

وقال في الباطل إنه عكس الصحيح .

فعرّفهم بالضد ، وهذا من حسن تصرف الناظم ، حيث إن الأصل في التعريفات أن تُصان عن الإسهاب ، والإطالة ، وصياغتها بأقل عبارة .
قال الشاعر :

فالضد يُظهر حسنه الضد وبضدها تتبين الأشياء
ولتمام الفائدة أذكر حد الأحكام السبعة اصطلاحاً .

❖ أولاً :

الواجب :

هو ما أمر به الشارع أمراً جازماً .

كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [سورة البقرة ٤٣] .

ويُسمى : الفرض ، والحتم ، والمكتوب ، واللازم .

قد خالف في ذلك الأحناف ، فجعلوا الفرض ما ثبت بدليل قطعي الثبوت .

والواجب ما ثبت بدليل ظني الثبوت .

ورتبوا على ذلك أن الفرض أعلى من الواجب .

وقالوا : إن مُنكر الفرض يكفر ، أمّا مُنكر الواجب فيأثم فقط .

قلت : والجمهور على خلاف ذلك ، ولا يُفرّقون بين الفرض والواجب .

والصواب في ذلك مع ما ذهب إليه الجمهور ، وذلك من وجهين :

١ - أن ما احتج به الأحناف منقوض :

فدليلهم في التفريق بين الفرض والواجب دليل لغوي .

فالفرض عندهم هو اللازم ، والواجب هو الشاقط .

ويُرد على هذا من وجهين :

أ - أنه لا فرق بين الواجب والفرض من جهة اللغة : فالواجب من مادة وجب

يجب وجوباً ووجبةً .

والبحث في الوجوب لا الوجبة .

والوجوب هو لزوم .

ب - أننا نبحث في الشرعيات ، والواجب في الشرع هو الفرض ، كما سيأتي إن شاء الله .

٢ - أننا نبحث في الشرعيات وأدلة الكتاب والسنة لا تفرق بين الفرض والواجب .
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ ، فسكت حتى قالها ثلاثاً ، فقال رسول الله ﷺ : لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم .
أخرجه مسلم . (١٤)

فالنبي ﷺ أطلق الواجب ، وأراد اللازم .

عن محمد بن يحيى بن حبان أن ابن مخيرير القرشي ثم الجمحي أخبره -
وكان بالشام وكان قد أدرك معاوية - فأخبره أن المحدثي رجلاً من بني كنانة
أخبره أن رجلاً من الأنصار كان بالشام يكنى أبا محمد أخبره أن الوثر واجب ،
فذكر المحدثي أنه رآه إلى عبادة بن الصامت فذكر له أن أبا محمد يقول الوثر
واجب ، فقال عبادة بن الصامت : كذب أبو محمد ، سمعت من رسول الله ﷺ
يقول : خمس صلوات كتبهن الله تبارك وتعالى على العباد ، من أتى بهن لم يضيع
منهن شيئاً استخفافاً بحققهن كان له عند الله تبارك وتعالى عهد أن يدخله الجنة ،
ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له .
أخرجه أصحاب السنن . (١٥)

(١٤) • في صحيحه : (كتاب الحج / باب فرض الحج مرة في العمر / ح ٤١٢) .

(١٥) • صحيح .

أخرجه أبو داود في السنن : (كتاب الصلاة / باب : فيمن لم يوتر / ح ١٤٢٠) .

وأخرجه النسائي في السنن (كتاب الصلاة / باب : المحافظة على الصلوات الخمس / ١ - ٢٣٠) .

وأخرجه أحمد في المسند (٥ / ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢) .

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في « صحيح الجامع » برقم ٣٢٤٢ ، ٣٢٤٣ .

فعبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قابل لفظ الواجب ب : « كتب » وهي اتفاقا تفيد الفرض ، لذا جاء في بعض الروايات : « فرضهن الله على العباد » .
و يُستفاد منه أيضا أن التابعين كانوا يُطلقون الواجب على الفرض وعكسه ،
لذا ثار ابن محيريز لما سمع أبا محمد يقول بوجوب الوتر - يعنى فرضيته - .
أمّا المندوب فهو : ما أمر به الشارع أمرا غير جازم بأصل الوضع ، أو بعد صرفه
بدليل .

ومثال الأول : السواك .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ
بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ .
متفق عليه . (١٦)

ومثال الثاني : صوم عاشوراء .

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصِيَامِهِ قَبْلَ
أَنْ يُفَرِّضَ رَمَضَانَ ، فَلَمَّا فَرَضَ رَمَضَانَ ، كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَمَنْ شَاءَ
أَفْطَرَ .
متفق عليه . (١٧)

والأصل أن يقال له : المندوب إليه ، ثم تُوسّع في استعماله بحذف حرف
الجر ، فاستكن الضمير .

والمندوب يطلق عليه أيضا : المستحب ، والنفل ، والتطوع ، والسنة ،
والمرغوب فيه .

أمّا المباح ، فهو ما استوى فعله وتركه .

(١٦) * أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه منها : (كتاب الجمعة / باب : السواك يوم الجمعة / ح ٨٨٧) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الطهارة / باب السواك / ح ٤٢) .

(١٧) * أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الصوم / باب صيام يوم عاشوراء / ح ٢٠٠١) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الصيام / باب : صوم يوم عاشوراء / ح ١١٥) .

وقد يكون المباح وسيلة لواجب فيأخذ حكمه .

فالنكاح مباح ، فإذا أفضى تركه إلى الوقوع في محرم صار فعله واجبا .

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - في « الموافقات » ١ / ١٤٠ :

(وعلى الجملة فهو على أربعة أقسام :

- أحدها : أن يكون خادما لأمر مطلوب الفعل .

- الثاني : أن يكون خادما لأمر متروك الترك .

- الثالث : أن يكون خادما لمخير فيه .

- الرابع : أن لا يكون فيه شيء من ذلك .

فأما الأول فهو المباح بالجزء ، المطلوب الفعل بالكل .

وأما الثاني فهو المباح بالجزء ، المطلوب الترك بالكل ، بمعنى أن المداومة

عليه منهي عنه .

أما الثالث والرابع فراجعان إلى أنه مخير فيه) . اهـ .

ويطلق على المباح : الحلال ، والجائز .

أما الحرام فهو : ما نهى عنه الشارع نهيا جازما .

ومثاله :

قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [سورة الإسراء ٣٢] .

قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَرَمُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ يَجْسُ مِنْ

عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [سورة المائدة ٩٠] .

والحرام على قسمين :

١- حرام لذاته :

وهو ما نهى عنه لعينه .

٢- حرام لغيره :

وهو ما كان أصله غير محرم ، ولما تلبس بوصف صار محرما به ، لا لذاته ،

فإذا زال عنه ذلك الوصف عاد إلى ما كان عليه .

ومثاله :

بيع العنب مباح .

قال تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [سورة البقرة ٢٧٥] .

فإذا بيع إلى « مصنع خمر » ليصنع منه الخمر ، صار بيعه حرام ، فإن رجع صاحبه في البيع وباعه إلى مصنع « زيب » عاد إلى الإباحة .

ويسمى أيضا : المحظور ، والممنوع .

أما المكروه فهو : ما نهى عنه الشارع نهيا غير جازم ، بأصل الوضع ، أو بدليل مستقل .

ومثال الأول :

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ ، وَوَادَّ النَّبَاتِ ، وَمَنَعَ وَهَاتِ ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ .

متفق عليه . (١٨)

عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجِجَامَةِ وَالْمُوَاصِلَةِ وَلَمْ يُحَرِّمَهُمَا إِنْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تُوَاصِلُ إِلَى الشَّخْرِ ؟ ، فَقَالَ : إِنِّي أُوَاصِلُ إِلَى الشَّخْرِ وَرَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي .

أخرجه أبو داود . (١٩)

ومثال الثاني :

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الشُّفَاءُ فِي ثَلَاثَةِ :

(١٨) * أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الزكاة / باب : من سأل الناس تكثرا / ح ١٤٧٧) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الزكاة / باب : النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة / ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) .

(١٩) * أخرجه أبو داود في الشنن : (كتاب الصوم / الرخصة في ذلك / ح ٢٣٧٤) .

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في « صحيح سنن أبي داود » برقم ٢٣٧٤ .

وأصله في الصحيحين بلفظ : لست كأحدكم إنما آيت عند ربي فيطعمني ويسقيني .

شُرْبِيَّةٍ عَسَلٍ ، وَشَرْطَةِ مِخْجَمٍ ، وَكَيْفِ نَارٍ ، وَأَنْهَى أُمْتِي عَنِ الْكَيْ .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠) .

وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ الشَّحْرِيمُ .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ فَيَ : شَرْطَةُ مِخْجَمٍ ، أَوْ شُرْبِيَّةٍ عَسَلٍ ، أَوْ لَذْعَةُ بِنَارٍ تُوَافِقُ الدَّاءَ ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢١) .

فَهَذَا لَفْظٌ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ التَّدَاوِيِّ بِهَذِهِ الْأَدْوَاءِ الثَّلَاثَةِ ، مَعَ كِرَاهَةِ الْكَيْ .
* فَائِدَةٌ :

قَسَمَ الْأَحْنَفُ الْكِرَاهَةَ إِلَى قَسَمَيْنِ :

- كِرَاهَةُ تَحْرِيمٍ .

- كِرَاهَةُ تَنْزِيهِ .

وَجَعَلُوا مَا ثَبِتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ « حَرَامٌ » ، وَمَا ثَبِتَ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ حَمْلُوهُ عَلَى « كِرَاهَةِ التَّحْرِيمِ » ، وَجَعَلُوا « كِرَاهَةَ التَّنْزِيهِ » مَخْتَصَةً بِمَعْنَى الْمَكْرُوهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آنفًا .

وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، فَطَلَبَ التَّرْكَ عَنْدهُمْ عَلَى قَسَمَيْنِ :

- مَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ ، فَهُوَ « الْمَحْرَمُ » .

- وَمَا نُقِلَ عَنِ الْجَزْمِ بِأَصْلِ الْوَضْعِ ، أَوْ بَعْدَ صَرْفِهِ بِدَلِيلٍ فَيَسْمَى :

« الْمَكْرُوهُ » .

وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ هُوَ الصَّائِبُ ، حَيْثُ إِنْ الْأَدْلَةُ الظَّنِّيَّةُ ، إِذَا خَلَّتْ عَنِ الْمَعَارِضِ لَهَا مَا لِلْأَدْلَةِ الْقَطْعِيَّةِ مِنْ حُجِّيَّةٍ .

(٢٠) * أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الطَّبِّ / بَابُ : الشُّفَاءُ فِي ثَلَاثٍ / ح ٥٦٨٠) .

(٢١) * أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ صَحِيحِهِ ، مِنْهَا : (كِتَابُ الطَّبِّ / بَابُ : الدَّوَاءُ بِالْعَسَلِ / ح

راجع تفاصيل ذلك في مبحث « السُّنة » .

❖ فائدة أخرى :

قال العلامة / محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله في « الشرح الممتع على زاد المستقنع » ١ / ٥٩ :

(المكروه عند الفقهاء : ما نهى عنه لا على سبيل الإلزام بالتَّرك .

وحُكمه : أنه يُثاب تاركه امتثالاً ، ولا يُعاقب فاعله بخلاف الحرام ، فإنَّ فاعله يستحق العقوبة ، وهذا في اصطلاح الفقهاء .

أمَّا في القرآن والسُّنة فإنَّ المكروه قد يُطلق على المُحرَّم ، ولهذا لما عدَّد الله تعالى أشياء محرمة في سورة الإسراء قال : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ [الإسراء ٣٨] .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَ وَهَاتِ ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ .
متفق عليه . (٢٢)

والكراهة : حكم شرعي لا تثبت إلا بدليل ، فمن أثبتها بغير دليل ، فإننا نرد قوله) . اهـ

أمَّا الصُّحيح فهو : ما استوفى جميع أركانه وشروطه .

- أمَّا الباطل فهو : ما اختل فيه ركن أو شرط من شروط صحته .

(انقسام العلم إلى ضروري ونظري
وتعريف كل وبيان الشك والظن)

قال الناظم :

- ١٦- إِنَّ ضَرُورِيَّ الْعُلُومِ مَا اسْتَقَرَّ بِلا دليل وبلا مَسْبِقِ نَظَرٍ
١٧- كَحَاصِلِ الْخَمْسَةِ الْحَوَاسِي أو بالتَّوَاتُرِ كَكُونِ « فاس »
١٨- وَالنُّظَرِيَّ عَكْسُهُ ثُمَّ النُّظَرُ الْفِكْرُ فِي حَالِ الَّذِي فِيهِ نُظِرُ

✽ معاني المفردات :

- ضروري : ما ليس من معرفته بُد .
- استقر : ثبت .
- دليل : مرشد إلى إثباته .
- نظر : تدبر وتفكر .
- الخمسة الحواس : النَّظَرُ ، السَّمْعُ ، النُّطْقُ ، الشَّمُّ ، الذُّوقُ .
- التَّوَاتُرُ : التتابع .
- الفكر : التأمل .

✽ المعنى الإجمالي :

قال الناظم : ينقسم العلم إلى قسمين :

- ١- علم ضروري : وهو الَّذِي يَقَعُ عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ .
كالعلم الواقع بالحواس الخمس ، والتي هي : السَّمْعُ ، والبصر ، والشَّمُّ ،
والذُّوقُ ، واللمس .
أو الَّذِي يَقَعُ بالتَّوَاتُرِ كاشتِهَارِ وجود مدينة : « فاس » .
- ٢- علم مكتسب : وهو الموقوف عليه بالنظر والاستدلال .
والنَّظَرُ هو : الْفِكْرُ فِي حَالِ الْمَنْظُورِ فِيهِ .

※ المباحث التي تشتمل عليها الأبيات :

المبحث الأول :

أقسام العلم :

سبق بيانه تفصيلاً في الشرح الإجمالي .

※ تتممات البحث :

※ التمهة الأولى :

فات الناظم أن يورد بعض ما أورد الجويني - رحمه الله - في هذا المبحث من كتاب « الورقات » .

ومما فاته :

١- تعريف العلم :

قال الجويني في « الورقات » ص ٧ :

(والعلم معرفة المعلوم على ما هو واقع به في الواقع) . اهـ

ونظم العنبري ذلك في « نظم الورقات » فقال :

وعلمنا معرفة المعلوم إن طابقت لوصفه المحتوم

٢- تعريف الجهل :

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ٧ :

(والجهل تصور الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع) . اهـ

وفات الجويني - رحمه الله - بيان أقسام الجهل ، وهي على قسمين :

١- جهل بسيط .

٢- جهل مُركَّب .

والجهل البسيط هو : عدم تصور الشيء بالكلية .

أما الجهل المُركَّب فهو : إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع .

فإذا قلنا : أين تقع خَضْرَمَوْت .

فقال قائل : لا أدري .

وقال آخر : في الشَّام .

وقال ثالث : باليمن .

فالأول يُسمى : « جاهل بسيط » لأنَّه لا يعلم بالكلية .

والثاني يُسمى : « جاهل مركب » لأنَّه أدرك الشَّيء على خلاف ما هو عليه .

والثالث يُسمى : « عالم » بهذا الشَّيء ، لأنَّه أدرك الشَّيء على حقيقته التي هو عليها .

لذا قال الشاعر :

قال حمار الحكيم توما لو أنصف الدهر كنت أركب

لأنِّي جاهل بسيط وصاحبي جاهل مركب

وقد نظم الشُّرف العثريطي في « نظم الورقات » ما قاله الجويني في

« الورقات » وما فات الناظم ، كذا نظم ما فات الجويني - رحمه الله - مما أشرنا

إليه آنفا . فقال :

وقيل حد الجهل فقد العلم بسيطاً أو مركباً قد سُمي

بسيطه في كُلِّ ما تحت الثَّري تركيبه في كُلِّ ما تُصوِّرا

٣- وفات الناظم ذكر العلاقة بين العلم والفقه .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ٧ :

(والفقه أخص من العلم) . اهـ

وقال العثريطي في « نظم الورقات » :

والعلم لفظ للعموم لم يُخص للفقه مفهوماً بل الفقه أخص

قال شهاب الدِّين الرَّملي - رحمه الله - في « غاية المأمول » ص ٦٥ :

(« والفقه » بالمعنى الشرعي « أخص من العلم » لصدق العلم بالنحو وغيره ،

فالفقه نوع من العلم ، فكل فقه علم ، وليس كل علم فقه ، وكل فقيه عالم ، وليس

كل عالم فقيه) . اهـ

٤- وفاته ذكر الدليل .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ٧ :

(والدليل هو : المرشد إلى المطلوب) . اهـ

٥ - وفاته ذكر الاستدلال .

قال الجويني في « الورقات » ص ٧ :

(والاستدلال : طلب الدليل) . اهـ

وقد جمع العَمْرِيّطِي - رحمه الله - في « نظم الورقات » بين الدليل والاستدلال ، فقال :

وحد الاستدلال قل ما يجتلب لنا دليلاً مرشداً لما طُلب

٦ - وزاد الناظم عند ذكر العلم الضروري أنه ما يحصل بالحواس الخمس ، أو بالتواتر .

وفيما قال ملاحظتان :

- الأولى : أنه وإن ذكر الحواس الخمسة إجمالاً لم يسردها تفصيلاً ، وقد يكون ذلك إما لاشتغالها ، أو لضيق المقام .

- الثانية : أنه لما ضرب مثلاً للتواتر كان يلزمه أن يذكر شيئاً متواتراً فعلاً ، لا يخفي على أحد من الناس ، وإلا فهناك كثيرون لا يعلمون شيئاً عن « فاس » ، وأين تقع ، فكان يلزمه أن يضرب مثلاً : بـ « المدينة » ، أو « بمكة » .

قال العَمْرِيّطِي في « نظم الورقات » :

والعلم إما باضطرارٍ يحصل أو باكتساب حاصل كالأول

كالمستفاد بالحواس الخمس بالشَّم أو بالذُّوق أو باللمس

والسمع والإبصار ثم التالي ما كان موقوفاً على استدلال

ثم قال الناظم :

١٩ - والشك تجويزٌ لأمرين على حدٍّ سواءٍ والظنُّ ما غلا

* معاني المفردات :

- تجويز : احتمال .

* الشرح الإجمالي :

ثم عرّف الناظم الشك بأنه ما احتمل أمرين على حدٍّ سواءٍ ، بحيث لا يرجح

أحدهما على الآخر .

فإن ترجح أحدهما على الآخر سمي : « ظناً » .

فما علا يُسمى : « ظنٌ راجح » والذي لم يرجح يسمى : « ظنٌ مرجوح » .

• المباحث التي تشتمل عليها البيت :

١- تعريف الشك .

٢- تعريف الظن .

وقد سبق بيان معناه في الشرح الإجمالي .

• تتمات البحث :

• التمة الأولى :

عبارة الناظم في تعريف الظن والشك موجزة جداً ، لم توفى ببيان عبارة الجويني - رحمه الله - .

ونظم الشرف العنبري آيين لمراد صاحب الأصل .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ٧ :

(والظن تجويز أمرين ، أحدهما أظهر من الآخر .

والشك : تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر) . اهـ

وقال الشرف العنبري في « نظم الورقات » :

الظن تجويز امرئ أمرين مُرجحاً لأحد الأمرين

فالراجح المذكور ظناً يُسمى والطرف المرجوح يُسمى وهما

والشك تحرير بلا رجحان لواحد حيث استوى الأمران

• التمة الثانية :

قال في « غمر عيون البصائر » ١ / ٨٤ :

(المدركات لها خمس مراتب :

١- اليقين ، وهو : جزم القلب مع الاستناد إلى الدليل القطعي .

٢- الظن الغالب ، وهو : ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر مع اطمئنان

انتساب إلى الجهة الرَّاجحة .

- ٣- الظَّن : تجويز أمرين أحدهما أقوى من الآخر .
- ٤- الشُّك : تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر .
- ٥- الوهم : تجويز أمرين أحدهما أضعف من الآخر . اهـ

* * *

(أقسام الكلام)

قال الناظم :

٢٠- إنَّ الكلامَ قالَ منْ أجادةَ مُركَّبُ الإسنادِ والإفادةَ

٢١- يُخصَّرُ في الخبرِ والإنشاءِ وكُلُّ واحدٍ على أنحاءٍ

• معاني المفردات :

- الكلام : عند النحاة ما تكوّن من كلمتين فأكثر .

- أجاده : أحسنه .

- مركب الإسناد : الجملة .

- الإفادة : تمام المعنى .

• الشرح الإجمالي :

ثم عرف الناظم الكلام - يعني عند النحاة - بأنّه المركَّبُ الإسناد ، المفيد
لمعنى يحسن الشكوت عليه .

• المباحث التي يشتمل عليها البيت :

• المبحث الأول :

تعريف الكلام :

لا بد أن يقيد ما أورده الناظم بقيدتين حتّى يتم المعنى :

١- بيان أن هذا التعريف عند النحاة .

٢- زيادة : بالوضع العربي .

فيكون التعريف الأمثل :

« الكلام عند النحاة : هو المركَّبُ الإسنادي ، المفيد ، بالوضع العربي .

وقيدناه بـ : « عند النحاة » لأنّه يُطلق عند غيرهم على : الإشارة ، والكتابة ونحو ذلك .

• تتمات البحث

السمة الأولى :

فات الناظم نظم أقل ما يتركب منه الكلام .

قال الجَوْنِيّ - رحمه الله - في « الورقات » ص ٨ :

(فأقل ما يتركب منه الكلام : اسمان ، واسم وفعل ، أو فعل وحرف ، أو اسم وحرف) . اهـ

ونظمه الشَّرف العِثْرِيّ في « نظم الورقات » فقال :

أقل ما منه الكلام ركبوا اسمان أو اسم وفعل كاركبوا
كذلك من فعل وحرف وجدا وجاء من اسم وحرف في النداء
* التمة الثانية :

المُرْكَب عند النحاة على ثلاث صور :

١- مُركب إسنادي : وهو الجملة سواء كانت اسمية ، أو فعلية .

٢- مُركب إضافي : ومثاله المُضَاف ، والمُضَاف إليه ، وشبه الجملة ، وهو لا يفيد معنى تاماً ، مثل : يثُّ الله ، في الشارع .

٣- المُركب المزجي : وهو الذي يتركب من كلمتين ثم أطلق بعد ذلك وكأنه اسم واحد ، مثل : بور سعيد ، سيويه .

قال النَّاظِم :

٢١- يُخَصِّرُ في الخبرِ والإنشاءِ وكُلُّ واحدٍ على أنحاءٍ

* معاني المفردات :

- يُحصِرُ : يعنى الكلام .

- أنحاء : أقسام .

* المعنى الإجمالي :

قال النَّاظِم : يحصر الكلام في صورتين ، إمَّا خبرٌ ، أو إنشاءٌ ، وكُلُّ منهما تحته أقسام .

* المباحث التي يشتمل عليها البيت :

١- الخبر .

٢- الإنشاء .

✽ المبحث الأول

الخبر :

الخبر في اللغة : ما يُنقل أو يُحدث به قولاً أو كتابةً .
وفي الاصطلاح : قولٌ يحتمل الصدق أو الكذب .

✽ المبحث الثاني :

الإنشاء :

في اللغة : الإيجاد .

وفي الاصطلاح : الكلام الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب .
وسياتي بيان الأقسام المندرجة تحت كُلٍ منهما .

✽ تتمات البحث :

✽ التمهة الأولى :

خالف الناظم صاحب الأصل فجمع ما أفردّه .

قال الجوّثني - رحمه الله في « الورقات » ص ٩ :

(والكلام ينقسم إلى أمرٍ ، ونهيٍ ، وخبرٍ ، واستخبارٍ ، وينقسم إلى : تَمَنٍّ ،

وعرضٍ ، وقسمٍ) . اهـ

قلت : فجمع الناظم هذه الأقسام السبعة تحت قسمين :

١- الخبر .

٢- الإنشاء .

وقال : وكل واحدٍ على أنحاء .

يعني تدرج تحته أقسام .

قال السيوطي في « الإتيقان في علوم القرآن » ٢ / ١٢١ :

(اعلم أنَّ الحُذَّاق من النُّحاة وغيرهم من أهل البيان قاطبة على انحصار الكلام

فيهما ، وأنَّه ليس له قسم ثالث .

وادَّعى قومٌ أنَّ أقسام الكلام عشرة :

نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتعجب ، وقسم ، وشرط ، ووضع ، وشك ، واستفهام .

وقيل : تسعة ، بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة .

وقيل ثمانية ، بإسقاط الشك لأنه من جنس الخبر .

وقال الأخفش : هي ستة : خبر ، واستخبار ، وأمر ، ونهي ، ونداء ، وتمن .

وقال بعضهم : هي خمسة : خبر ، وأمر ، وتصريح ، وطلب ، ونداء .

وقال كثيرين : خبر ، وطلب ، وإنشاء .

والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء . اهـ .

قلت : وهو الزجاج حيث إن الشبهة المذكورة إما خبراً أو إنشاء .

فالخبر كما ذكرنا آنفاً هو الكلام المحتمل للصدق أو الكذب ، لا لذاته .

إلا إذا اقترنت به قرينة دلت على كونه صدق فقط أو كذب فقط .

فالخبر من حيث المُخبر به ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما لا يمكن أن يوصف بالكذب ككلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ .

قال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [سورة النساء ٨٧] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [سورة النجم ٣] .

٢ - ما لا يمكن أن يوصف بالصدق ككلام مُدَّعي النبوة بعد النبي ﷺ .

قال تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ

النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ [سورة الأحزاب ٤٠] .

ومما لا شك فيه أن من يكذب في خبر السماء بعد ختم الرِّسالات

بمحمد ﷺ لا يُستبعد عليه الكذب في خبر الدنيا .

٣ - ما يمكن أن يوصف بالصدق أو بالكذب إما على السواء ، أو مع رجحان

أحدهما .

وهو المُراد هنا .

إما الإنشاء فهو ما لا يوصف بالصدق أو الكذب .

وتدخل تحته بقية الأقسام الستة التي ذكرها الجويني - رحمه الله - ، وهي :

١- الأمر :

قال تعالى : ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾
[سورة المائدة ٤٩] .

٢- النهي :

قال تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّفَعَلُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [سورة النحل ١١٦] .

٣- الاستخبار « الاستفهام » :

قال النبي ﷺ لمُعَاذٍ : يَا مُعَاذُ أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ ، وَ مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؟ .
متفق عليه . (٢٣)

٤- التحنيي :

قال تعالى - حكاية عن نبيه ﷺ - : ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [سورة الأعراف ١٨٨] .

وقال الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب
٥- العرض :

قال تعالى - حكاية عن نبيه إبراهيم لهما مرت به الملائكة في طريقهم لقوم لوط - : ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [سورة الذاريات ٢٧] .

٦- القسم :

(٢٣) • أخرجه البخاري في مواضع كثيرة من صحيحه ، منها : (كتاب الجهاد والسير / باب اسم الفرس والحصار / ح ٢٨٥٦) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب : الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا)
ح ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ .

قال تعالى - حكاية عن إبراهيم عليه السلام -: ﴿وَنَالَهُ لَكَبِيرَاتٍ أَصْنَمًا﴾
[سورة الأنبياء ٥٧] ،

أما الخبر فمن أمثله :

قال تعالى : ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [سورة غافر ٤٦] .

وقال تعالى : ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [سورة طه ١٥] .

❖ التمة الثانية :

فات الجويني - رحمه الله - ونبعه الناظم على ذلك ، أن يذكر أن الخبر قد يأتي ويراد به الإنشاء ، وأن الإنشاء قد يأتي ويراد به الخبر .

ومثال الكلام الخبري الذي يراد به الإنشاء :

قال تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [سورة البقرة ٢٢٨] .

والمراد : يلزمهن أن يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في «الأصول من علم الأصول» ص ٢٢ :

(وفائدة ذلك تأكيد فعل المأمور ، حتى كأنه أمر واقع يتحدث عنه كصفة من صفات السامور) . اهـ

ومثال الكلام الإنشائي الذي يراد به الخبر :

قال تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾ [سورة النكبات ١٢] .

﴿وَلْنَحْمِلْ﴾ فعل مضارع أفاد الأمر لاتصاله بلام الأمر .

والمعنى : نحمل عنكم خطاياكم .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في «الأصول من علم الأصول» ص ٢٢ :

(وفائدة ذلك تنزيل الشيء المخبر عنه منزل المعروض الملزم به) . اهـ

(الحقيقة والمجاز واقسامهما)

٢٢- واقسمه للمجاز والحقيقة وكل واحد له حقيقة

٢٣- أما الحقيقة فلفظ ما انتقل عن وضعه ثم المجاز ما نُقل

• معاني المفردات :

- واقسمه : أي الكلام .

- له حقيقة : ماهية .

• الشرح الإجمالي :

ثم انتقل الناظم إلى تقسيم آخر للكلام فقال : إنه ينقسم من وجه آخر إلى مجاز وحقيقة ، وكل واحد منهما له حد خاص به .

فالحقيقة : هي اللفظ الذي لم ينتقل عن المعنى الذي وضع له .

ثم المجاز : وهو نقل اللفظ عن معناه الحقيقي .

• المباحث التي تشتمل عليها الأبيات :

١- تعريف الحقيقة .

٢- تعريف المجاز .

• المبحث الأول

تعريف الحقيقة :

سبق بيانه في الشرح الإجمالي .

• المبحث الثاني

تعريف المجاز :

سبق تعريفه في الشرح الإجمالي .

قلت : ومعنى النقل فيه أن المعنى الجديد لم يوضع له ابتداءً ، وإنما تدل عليه

القرائن .

إذن الأصل في الكلام الحقيقة ، والنقل إلى المجاز يحتاج إلى قرينة .

قال الناظم :

٢١- أقسامها ثلاثة : شرعية ولغوية كذا عرفية

❖ معاني المفردات :

- أقسامها : أي الحقيقة .

❖ المباحث التي يشتمل عليها البيت :

❖ المبحث الأول :

أقسام الحقيقة :

تنقسم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام :

١- حقيقة شرعية :

وهي اللفظ المستعمل فيما وضع له شرعاً .

كالصلاة للعبادة المخصصة .

واللفظ الشرعي قد يكون مساوياً لأصل الوضع في اللغة ، وهو الغالب .

مثل لفظ : الرجس .

حيث إن الأصل في الخطاب الشرعي أن يكون مساوياً للوضع اللغوي حتى

يكون مفهوماً لدى المخاطبون به .

قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [سورة

إبراهيم ١٨] .

- وقد يكون زائداً عن معناه في اللغة .

مثل لفظ « الصلاة » .

فإنها في أصل الوضع اللغوي تعني مطلق الدعاء .

قال تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [سورة التوبة ١٠٣] .

يعني دعاؤك .

ولا بد من دليل على ذلك .

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : هَلْ تَدْرُونَ مِنَ الْمُفْلِسِ ؟ ، قالوا :

الْمُفْلِسُ فِينَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ ، قَالَ : إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصِيَامٍ وَصَلَاةٍ وَزَكَاةٍ ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ عِرْضَ هَذَا ، وَقَذَفَ هَذَا ، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا ، فَيَتَعَدُّ فَيَقْتَصِرُ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ؛ فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضَى مَا عَلَيْهِ مِنَ الْخَطَايَا أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ ؛ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ؛ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ .

أخرجه مسلم . (٢٤)

- وقد يقل اللفظ الشرعي عن المعنى الموضوع له في اللغة .

كلفظ « الصيام » . فهو في اللغة : مُطْلَقُ الْإِمْسَاكِ .

قال تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ

أَكْلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا ﴾ [سورة مريم ٢٦] .

ويقال للفرس المُمسك عن الجري : فرسٌ صِيَامٌ .

أما في الشرع فهو : إمساكٌ مخصوص عن الأكل ، والشرب ، والجماع ،

وأكافة المفطرات ، من الفجر إلى المغرب .

٢- الحقيقة اللغوية :

وهي اللفظ المستعمل في معناه اللغوي الموضوع له .

كالشمس على النجم الساطع الذي يضيئ الكوكب الأرضي بالنهار .

٣- الحقيقة العرفية :

وهي على قسمين :

أ- عرفٌ عام :

كاستخدام لفظ الدابة لذوات الأربع فقط .

ب- عرفٌ خاص :

وهو ما يُسمى بالتعريف الاصطلاحي عند أرباب العلوم ، والفنون المختلفة .

* تتممات البحث

* التمهة الأولى :

فات الجؤئني - رحمه الله - تعريف أقسام الحقيقة ، أو التمثيل لها على أقل الفروض ، كما فعل في المجاز .
وتبعه الناظم على ذلك .

* التمهة الثانية :

تقسيم الحقيقة إلى هذه الأقسام الثلاثة يُستفاد منه فض النزاع عند اشتباك المعاني ، واختلاط الأفهام .

* التمهة الثالثة :

قال العلامة / محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « الشرح الممتع على زاد المستقنع » ١ / ٢٥٥ :

(القاعدة في أصول الفقه : أنَّ الحقائق تُحمل على عُرف الناطق بها ، فإذا كان الناطق الشرع حُمل على الحقيقة الشرعية ، وإذا كان أهل اللغة حُملت على الحقيقة اللغوية ، وإذا كان العرف حُمل على الحقيقة العرفية) . اهـ
قال الناظم :

٢٥ - أقسامه : بالزُّيد والنُّقصان والنُّقل واستِعارة البيان

* معاني المفردات :

- أقسامه : يعني المجاز .

- بالزُّيد : الزيادة .

- والنُّقل : عن المعنى الذي وضع له اللفظ باستخدامه في معنى غيره .

* الشرح الإجمالي :

ذكر الناظم تبعاً لصاحب الأصل أنَّ المجاز على أربعة أقسام :

١ - مجاز بالزُّيادة .

٢ - مجاز بالنُّقص .

٣- مجاز بالنقل .

٤- الاستعارة .

❖ المباحث التي يشتمل عليها البيت :

المبحث الأول :

أقسام المجاز :

ذكر الناظم تبعاً لصاحب الأصل أربعاً منها ، والصواب أنها أكثر من ذلك عند من يقولون بالمجاز ، كما سيأتي تفصيلاً في التتمات .

❖ تتمات البحث :

❖ التمة الأولى :

فات الناظم إيراد الأمثلة التي ذكرها صاحب الأصل على هذه الأقسام .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ٩ :

(والمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (سورة

الشورى ١١) .

والمجاز بالنقصان : مثل قوله تعالى ﴿ وَشَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [سورة يوسف ٨٢] .

والمجاز بالنقل : كالعائط فيما يخرج من الإنسان .

والمجاز بالاستعارة : كقوله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ (سورة

الكهف ٢٧٧) . اهـ

وقد نظم الشُّرف العثريطي ذلك في « نظم الورقات » فقال :

ثُمَّ الْمَجَازُ مَا بِهِ تُجَوِّزُ	فِي اللَّفْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ تَجَوِّزُ
بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْلِ	أَوْ اسْتِعَارَةٍ كِنَقْصِ أَهْلِ
وَهُوَ الْمُرَادُ فِي سَوَالِ الْقَرْيَةِ	كَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ دُونَ مَرِيهِ
وَكَاذِبِيَادِ الْكَافِ فِي « كَمِثْلِهِ »	وَالْغَائِطِ الْمَنْقُولِ عَنْ مَحَلِّهِ
رَابِعُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى	يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ يَعْنِي مَالَا

§ السمة الثانية :

فصل الخطاب في مسألة المجاز :

اختلف في القول بالمجاز على أقوال ثلاثة :

- القول بوجوده في اللغة والشرع .
- القول بوجوده في اللغة دون الشرع .
- القول برده مطلقاً .

أولاً : من قال بوجوده في اللغة والشرع :

قال بذلك أغلب المتأخرين من أهل اللغة .

والمجاز عندهم على قسمين :

١- المجاز المركب .

٢- المجاز المفرد .

١- المجاز المركب :

ويسمى أيضاً « مجاز الإسناد » .

ويسمى أيضاً « المجاز العقلي » .

وعلاقته « الملائسة » ، وذلك أن يُسند الفعل وشبهه إلى غير ما هو له أصالة .

وهذا النوع على أربعة أقسام :

أ - ما كان طرفاه حقيقين :

- قال تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِعْمَانًا ﴾ [سورة الأنفال ٢] .

نسبت الزيادة وهي فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً لها .

- قال تعالى : ﴿ وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ [سورة إبراهيم ٢٨] .

نسب الإحلال إليهم لتسببهم في كفرهم بأمرهم إياهم به .

ب - ما كان طرفاه مجازيان :

قال تعالى : ﴿ فَمَا رِيحَتْ بِجَنَرَتُهُمْ ﴾ [سورة البقرة ١٦] .

أي : ما ربحوا فيها .

وإطلاق الربح والتجارة هنا مجازيان .

ج ، د - ما كان أحد طرفاه حقيقي والآخر مجاز :

- قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ إِثْنَا لِفْنِ ١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ١٦ تَدْعُوا مِّنْ أَدْبَرَ وَقَوْلَى ١٧ ﴾

[سورة الماعز ١٥ - ١٧] .

فإن الدعاء من النار مجاز .

- وقال تعالى : ﴿ حَقَّقْ تَضَعُ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ٤ ﴾ [سورة محمد ٤] .

- قال تعالى : ﴿ فَاسْمُهُ هَكَوِيَّةٌ ٩ ﴾ [سورة القارعة ٩] .

فاسم الأم الهاوية مجاز ، أي أن الأم كافلة لولدها ، وملجأ له ، كذلك النار للكافرين كافلة ، ومرجع ومأوى .

ثانيا : المعجاز المفرد :

ويسمى « المعجاز اللغوي » أيضا .

وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له .

وأنواعه كثيرة ، منها :

١- الزيادة :

ومثلوا له بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ١١ ﴾ [سورة الشورى ١١] .

باعتبار أن الكاف في « كمثله » زائدة .

٢- الحذف :

قال تعالى : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ٨٢ ﴾ [سورة يوسف ٨٢] .

يعنى اسأل « أهل القرية » ، و« أهل العير » .

٣- إطلاق اسم الكل على الجزء :

- قال تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي مَاذَا مِنْهُمْ ١٩ ﴾ [سورة البقرة ١٩] .

أي أناملهم .

- قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ٤ ﴾ [سورة المنافقون ٤] .

أي : وجوههم .

- وقال تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [سورة بقره ١٨٥] .

أطلق الشهر وهو اسم الثلاثين ليلة ، وأراد جزءاً منه ، وهي الليلة الأولى منه .

٤- إطلاق الجزء على الكل :

- قال تعالى : ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [سورة البقره ١٤٤] .

أي : ذواتكم ، إذ الاستقبال بالصدر .

- وقال تعالى : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۖ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ [سورة الفاشية ٢ - ٣] .

عُبر بالوجوه عن جميع الأجسام لأن التنعيم والنصب حاصل لها جميعاً .

- قال تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [سورة الحج ١٠] .

أي : قمت به بيدك .

ونسب الكسب إلى اليد ، لأن أكثر الأعمال تزاوُل بها .

- قال تعالى : ﴿فَرِئَانًا ۖ﴾ [سورة المزمل ٢] .

- قال تعالى : ﴿وَقَرَأَانَ الْفَجْرِ﴾ [سورة الإسراء ٧٨] .

- وقال تعالى : ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾ [سورة البقره ٤٣] .

- وقال تعالى : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ [سورة الإنسان ٢٦] .

أطلق كل من : القيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ، وأراد الصلاة .

٥- إطلاق اسم الخاص على العام :

- قال تعالى : ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء ١٦] . أي : رسله .

٦- إطلاق اسم العام على الخاص :

- قال تعالى : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الشورى ٥] .

والمراد : للمؤمنين منهم .

٧- إطلاق اسم الملزوم على اللازم :

٨- إطلاق اسم اللازم على الملزوم :

قال تعالى : ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [سورة

الحائدة ١١٢] . أي : يفعل .

أطلق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة له .

٩- إطلاق المسبب على السبب :

قال تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾ [سورة غافر ١٣] .

أي مطرًا يتسبب عنه الرزق واللباس .

وقال تعالى ﴿ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ﴾ [سورة البور ٣٣] .

أي مؤنة من مهر ونفقة ، وما لا بد للمتزوج منه .

١٠- إطلاق السبب على المسبب :

قال تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ [سورة هود ٢٠] .

لأنه المسبب عن السمع .

١١- تسمية الشيء باسم ما كان عليه :

قال تعالى : ﴿ وَءَاتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [سورة النساء ٢] .

أي : الذين كانوا يتامى .

قال تعالى : ﴿ فَلَا تَقْضُوا هُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أزواجهنَّ ﴾ [سورة البقرة ٢٣٢] .

أي الذين كانوا أزواجهن .

١٢- تسمية الشيء بما يؤول إليه :

قال تعالى : ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [سورة يوسف ٣٦] .

أي : عنبًا يؤول إلى الخمرية .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ [سورة نوح ٢٧] .

أي : صائرًا إلى الفجور والكفر .

قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [سورة البقرة ٢٣٠] .

سمّاه زوجًا لأن العقد يؤول إلى الزوجية .

١٣- إطلاق المحل على الحال :

قال تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [سورة العلق ١٧] .

يعنى : فليدع أهل ناديه ، أي : مجلسه .

قال تعالى : ﴿ وَنَسِئَ الْقَرْيَةَ ﴾ [سورة يوسف ٨٢] .
يعني : أهل القرية .

١٤ - إطلاق اسم الحال على المحل :

قال تعالى : ﴿ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [سورة آل عمران ١٠٧] .
أي : في الجنة لأنها محل الرحمة .

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : تَحَاجَّتِ النَّارُ وَالْجَنَّةُ ، فَقَالَتِ النَّارُ :
أُورِثُ بِالشُّكْرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ : فَمَا لِي لَا يَدْخُلْنِي إِلَّا ضَعْفَاءُ النَّاسِ
وَسَقَطُهُمْ وَعَجَزُهُمْ ، فَقَالَ اللَّهُ لِلْجَنَّةِ : أَنْتِ رَحِمَتِي ، أَرْحَمُ بِكَ مَنْ أَسَاءَ مِنْ
عِبَادِي ، وَقَالَ لِلنَّارِ : أَنْتِ عَذَابِي ، أَعَذُّ بِكَ مَنْ أَسَاءَ مِنْ عِبَادِي ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنْكُمْ مِلْؤُهَا ، فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِي ، فَيَضَعُ قَدَمَهُ عَلَيْهَا فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ ، فَهَذَا لَكَ
تَمْتَلِي وَتُزَوِّي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ .
أخرجه مسلم . (٢٥)

١٥ - تسمية الشيء باسم آله :

قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ [سورة إبراهيم ٤] .
أي بلغة قومه .

١٦ - تسمية الشيء بضده :

قال تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [سورة التوبة ٣٤] .
والبشارة حقيقة في الخبر السار .

١٧ - إضافة الفعل إلى ما يصح منه تشبيهها :

قال تعالى : ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ ﴾ [سورة الكهف ٧٧] .
وصفه بالإرادة ، وهي من صفات الحي تشبيهها لميله للوقوع بإرادته .

(٢٥) * في صحيحه : (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها / باب : النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الضعفاء / ح ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦) .

١٨ - إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربتة وإرادته :

قال تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَاتَّسِكُوهُنَّ ﴾ [سورة الطلاق ٢] .

أي : إذا قاربن بلوغ الأجل - أي : انقضاء العدة - .

١٩ - القلب :

- وهي إمّا قلب إسناد :

قال تعالى : ﴿ مَفَاتِيحُهُ لَنَسْوَأُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ [سورة القصص ٧٦] . أي : لتنوء بها .

وقال تعالى : ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [سورة الرعد ٣٨] .

- أو قلب عطف :

قال تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ ﴾ [سورة النمل ٢٨] .

أي . فانظر ثم تول عنهم .

قال تعالى : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ [سورة النجم ٨] . أي تدلى فدنا .

٢٠ - إقامة صيغة مقام أخرى :

وهي على أقسام كثيرة ، منها :

- إطلاق المصدر على الفاعل :

قال تعالى : ﴿ فَنَهَبْتُمُ عَدُوَّيَّ ﴾ [سورة الشعراء ٧٧] .

والأصل أعداء لي .

- إطلاق المصدر على المفعول :

قال تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾ [سورة البقرة ٢٥٥] .

أي : معلومه .

وقال تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَيْصِيَّةٍ يَدْمِرُ كَذِبٌ ﴾ [سورة يوسف ١٨] .

أي : مكذوب فيه ، لأن الكذب من صفات الأقوال والأجسام .

- إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر :

قال تعالى : ﴿ لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [سورة الواقعة ٢] .

أي : تكذيب .

- إطلاق الفاعل على المفعول :

قال تعالى : ﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ [سورة الطارق ٦] .

أي : مدفوق .

قال تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعُ ﴾ [سورة هود ٤٣] .

أي لا معصوم اليوم .

- إطلاق المفعول على الفاعل :

قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ [سورة مريم ٦١] .

أي : آتيا .

قال تعالى : ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ [سورة الإسراء ٤٥] .

أي : ساترا .

ثانيا : من رد وجود المجاز في القرآن وأقر به في اللغة .

وهو قول جماعة من الظاهرية على رأسهم داود بن علي وابنه أبا بكر ، وابن القاص من الشافعية وابن خوير ميثاد من المالكية ، وأبا الحسن الخزري البغدادي الحنبلي ، وأبا عبد الله بن حامد ، وأبا الفضل التميمي ، ومُنذر بن سعيد البلوطي . واستدلوا لذلك بأن المجاز أخو الكذب ، والقرآن مُنزه عنه ، وأن المُتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وذلك مُحال على الله تعالى .

ثالثا : من قال برد المجاز مطلقا :

وخلاصة قولهم : أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى المشهود لهم بالخيرية ، فلم يتكلم به أحد من الصُّحابة ، ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من المشهود لهم بالعلم من الأئمة الأعلام ، ومصابيح الهدى كمالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، وإسحاق بن راهويه ، والشافعي ، وأحمد وغيرهم .

ولم يتكلم به أحد من أئمة اللغة كالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسيبويه ، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم .

وإنما هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى ، وأن أول من تكلم به أبو عبيدة معمر بن المثنى ، في كتابه « مجاز القرآن » ، وأبو عبيدة من أهل الاعتزال كما هو معلوم ، ولم يكن مقصده فيه صرف اللفظ عن ظاهره ، وإنما كان مقصده مجرد تفسير الآيات .

ولم يوجد هذا التقسيم في كلام أحد من أهل : الفقه ، أو الأصول ، أو التفسير ، أو الحديث ، وغيرهم ، قبل كلام أبي عبيدة به .

فهذا الإمام الشافعي أول من جرّد الكلام في أصول الفقه ، لم يُقسم هذا التقسيم ، ولا تكلم بلفظ المجاز ، وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في : « الجامع الكبير » وغيره ، ولم يتكلم بلفظ « المجاز » .

وكذلك سائر الأئمة الأول ، ولم يوجد لفظ المجاز في كلام الإمام أحمد إلا وكان مقصده منه ما يجوز في اللغة ، كأن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان : نحن فعلنا كذا ، ونفعل كذا ، ونحو ذلك .

ولم يرد عن أحمد - رحمه الله - مطلقاً أنه استخدم المجاز في ما استعمل من الألفاظ في غير ما وضع له .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الصواب فيها مع أصحاب القول الثالث القائلين برد المجاز مطلقاً ، ومن قال به شيخ الإسلام ابن تيمية الذي انتصر له في غير موضع من مجموع فتاويه ، بل وله رسالة مستقلة في ذلك اسمها : « الحقيقة والمجاز » تقع ضمن « مجموع الفتاوى » في ٢٠ / ٤٠٠ - ٤٩٧ .

وتبعه تلميذه ابن قيم الجوزية الذي استوفى هذه المسألة بحثاً في كتبه ، ويكفي أنه رده من أكثر من خمسين وجه في كتابه القيم : « الصواعق المرسلّة » .

وقال بذلك غير واحد من علماء زماننا منهم :

١- العلامة / الشنقيطي - رحمه الله - :

وذلك في غير موضع من كتبه ، فله أبحاث جيدة في :

- (المذكورة في أصول الفقه).

رد فيها كلام ابن قدامة الذي قال به في كتابه: «روضة الناظر».

- «أضواء البيان».

وله رسالة مستقلة في هذا الموضوع، سماها «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز».

٢- العلامة / عبد الرحمن بن ناصر الشعدي.

حيث قال في رسالته المسماة «رسالة لطيفة جامعة في أصول الفقه المهيئة»

ص ١٧:

(والأصل في الكلام: الحقيقة، فلا يُعدل به إلى المجاز - إن قلنا به - إلا

إذا تعذرت الحقيقة). اهـ

٣- العلامة / محمد بن صالح العثيمين.

الذي ذكر ذلك في غير موضع من كتبه.

قال في «الأصول من علم الأصول» ص ٢٧:

(تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز هو المشهور عند أكثر المتأخرين في القرآن

وغيره.

وقال بعض أهل العلم: لا مجاز في القرآن.

وقال آخرون: لا مجاز في القرآن ولا في غيره.

وبه قال أبو إسحاق الإسفراييني، ومن المتأخرين محمد الأمين الشنقيطي،

وقد يشن شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم أنه اصطلاح حادث بعد انقضاء

القرون الثلاثة المفضلة، ونصره بأدلة قوية كثيرة تبين لمن اطلع عليها أن هذا القول

هو الصواب). اهـ

- وراجع أيضا «شرح نظم الورقات» ص ٥٤.

- وراجع أيضا «شرح الأصول من علم الأصول»، ص ١١٨.

والأصحاب هذا القول، ردود قوية على مخالفهم، سأذكر طرفا منها بحسب

ما يتسع المقام ، إن شاء الله .

ومن هذه الردود :

١ - أنه اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة الأولى ، فأمرٌ يفوت على أهل القرون الخيرية في العلم والعمل ، ولا يتلفظ به أحد منهم كيف يُنسب إلى الصُّحة .

٢ - أن أول من لهج به وتبناه هم المعتزلة وأذاليهم الذين سلكوا كل مسلك لتعطيل صفات الله عز وجل ، ومما لا يخفى أن المجاز أصل في هذا التعطيل . فإن من المتفق عليه عندهم أن المجاز يجوز نفيه ، فلو قال قائل : رأيت أسدا يحارب في الميدان .

جاز أن نقل : لم ير أسدا وإنما رأي إنسان يحارب .

وتطبيق هذا المثال على صفات الله عز وجل جاز تعطيلها من أولها إلى آخرها .
عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له ؟ .
متفق عليه . (٢٦)

فالنزول عندهم مجاز ، إذا جاز أن نفيه ، إذا لا نزول على الحقيقة .

٣ - لازم القول بالمجاز أن الكلام وضع أولاً ثم نقل بعد ذلك إلى معني آخر . وهذا معناه أن اللغات اصطلاحية ، وهذا الكلام لم يُقل به أحد قبل أبي هاشم الجبائي - من رؤوس المعتزلة - .

(٢٦) * أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب التهجد / باب : الدعاء في الصلاة من آخر الليل / ح ١١٤٥) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب صلاة المسافرين / باب : الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل و الإجابة فيه)

وقد دحض ذلك كله شيخ الإسلام ابن تيمية فقال في «مجموع الفتاوى»

٩٠/٧ (بتصرف) :

(إنَّ هذا التقسيم يستلزم أنَّ يكون اللفظ قد وضع أولاً لمعنى ، ثمَّ بعد ذلك قد يستعمل في موضوعه ، وقد لا يُستعمل في موضوعه ، وهذا كله إنما يصح لو ثبت أنَّ الألفاظ العربية وضعت أولاً لمعان ثمَّ بعد ذلك استعملت فيها فيكون لها وضع مُتقدِّم على الاستعمال ، وهذا إنما يصح على القول بأنَّ اللغات اصطلاحية ، وهذا القول لا نعرف أحداً من المسلمين قاله قبل أبي هاشم الجبائي .

فإنَّه لا يمكن لأحد النقل عن العرب أو أمة غيرهم أنه اجتمع جماعة منهم فوضعوا جميع الأسماء الموجودة في اللغة ، ثمَّ استعملوها بعد هذا الوضع إلا أنَّ يقال : إنَّ الله يلهم الحيوانات من الأصوات ما يعرف به بعضهم مراد بعض ، وكذلك الآدميون فالمولود يسمع من يريه ينطق باللفظ ، ويشير إلى المعنى فصار يعلم أنَّ هذا اللفظ يستعمل في ذلك المعنى ، وهكذا حتَّى ، يعرف لغة القوم الذين نشأ فيهم دون أنَّ يصطلحوا على وضع متقدِّم .

فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ أَلْهَمَ النَّوْعَ الْإِنْسَانِ التَّعْبِيرَ عَمَّا يُرِيدُهُ ، وَتَصَوَّرَهُ بِلَفْظِهِ ، وَأَنَّ أَوَّلَ مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ آدَمُ وَأَبْنَاؤُهُ عَلِمُوا كَمَا عَلِمَ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ اللُّغَاتُ ، فَهَذَا الْإِلَهَامُ كَافٍ فِي النَّطْقِ بِاللُّغَاتِ مِنْ غَيْرِ مَوَاضِعَةٍ ، وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى : «تَوْفِيقًا» ، فَمَنْ ادَّعَى وَضْعًا مُتَقَدِّمًا فَقَدْ قَالَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْلُومُ هُوَ الْاِسْتِعْمَالُ . اهـ

(راجع معالم أصول الفقه) .

٤- اضطراب القائلون بالمعجاز .

ورصد هذا من وجوه :

أ - اختلافهم في حد المعجاز .

بعضهم يقول أن الأصل في الكلام المعجاز .

قال العلامة / محمد بن صالح العثيمين في «شرح نظم الوراقات» ص ٥٢ :

(وهذا التَّقسيم قد نُوزع فيه ، ولم يكن معروفاً في عهد الصحابة ، ولا في

عهد التابعين ، وإنما برز في عهد تابعي التابعين ، ثم انتشر وتوسع ، وصار كل شيء مجازاً ، حتى ادعى بعض علماء النحو أن جميع اللغة مجاز ليس فيها حقيقة . اهـ قلت : يقصد أبو محمد عبد الله بن متويه ، نقل ذلك عنه الزركشي أيضاً ، كما في « البحر المحيط » .

وهذا من أفسد الأقوال على الإطلاق ، لذا قال العلامة محمد بن صالح العثيمين معقّباً على هذا القول في « شرح نظم الورقات » ص ٥٣ :

(والآن نبني عقيدتنا على المجاز ، والأحكام كلها على المجاز ، وكل أفعالنا على المجاز ، لبست الثوب مجاز ، أكلت الخبز مجاز ، قرأت الكتاب مجاز ، دخلت المسجد مجاز ، صُيْتُ اليوم مجاز ، ولا شك أن هذا القول باطل) . اهـ وبعضهم توسع في المجاز حتى أدخل فيه كل عام خُصّ .

قال الآمدي في « الإحكام في أصول الأحكام » إنَّ كُلَّ عام خُصّ ولو بالاستثناء فهو من باب المجاز .

وهذا الكلام لا يصح ؛ لأن لازم الكلام ، أن قول : لا إله إلا الله ، يتحول إلى أصل في الشرك بدلاً من أن يكون شعاراً للموحددين . فإن قيل : كيف ذلك ؟ .

قلت : المجاز عند من يقول به نقل ، إذن هناك معنى قبل النقل وهو : لا إله ، لما دخل عليه النقل - وهو الاستثناء - صار لها معنى آخر ، فلزم أن يكون المعنى قبل النقل موافقاً لما كان عليه أهل الجاهلية ، وكافة المشركين الذين لا ينفون « الربوبية » بحال من الأحوال ، وإنما كان نزاعهم في « الألوهية » .

قال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة الزخرف ٩] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [سورة الزخرف ٨٧] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [سورة العنكبوت ٦٣] .

وهذا الكلام ممنوع ، الأمدى نفسه لا يقول بذلك .

وقال بعضهم بجواز في اللغة دون القرآن ، وقد سبق الإشارة إلى أصحاب هذا القول أنفاً وذكرنا حجتهم هناك ، وخلاصته أن المجاز آخر الكذب ، وأنه لا يعدل عن الحقيقة بالمجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وهذا محال على الله تعالى .

قلت : القول به في اللغة يلزم منه القول به في القرآن ، من وجوه :

أ - أن الله عز وجل تحدى العرب بالقرآن وبلاغته ، فلو كان عندهم من الأساليب ما لم يشتم عليه القرآن ما سكتوا .

ب - أن بعضها يمكن حمله على الحقيقة .

كما في قوله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ [سورة الكهف ٧٧] .

وكقوله تعالى - حكاية عن أخوة يوسف لأبيهم - : ﴿ وَتَشِلُّ الْقَرْيَةَ الَّتِي

كُنَّا فِيهَا ﴾ [سورة يوسف ٨٢] .

عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إني لأعرف حجراً بينكم كان يُسلَّمُ على قَبْلِ أَنْ أُبْعَثَ ، إني لأعرفه الآن . أخرجه مسلم . (٢٧)

قال العلامة الشنقيطي - رحمه الله - في « المذكرة » ص ٧١ :

(وقول : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ [سورة الكهف ٧٧] ، لا مجاز فيه . إذ لا مانع

من حمل الإرادة في الآية على حقيقتها لأن للجملات إرادات حقيقية يعلمها الله جلَّ وعلا ، ونحن لا نعلمها ، ويوضح ذلك حنين الجذع الذي كان يخطب عليه النبي ﷺ ، لما تحول عنه إلى المنبر ، وذلك الحنين ناشئ عن إرادة لا يعلمها إلا الله تعالى .

وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال : إني لأعرف حجراً كان يُسلَّمُ

على في مكة . (٢٨)

(٢٧) في صحيحه : (كتاب النفقات / باب : فصل بسبب النبي ﷺ وتسميته الحجر عليه من النبوة : ج ٢)

(٢٨) في صحيحه : (سفر نحرجه في غاشية المساء)

وسلامه عليه ، عن إرادة يعلمها الله ونحن لا نعلمها ، كما صرح تعالى بذلك في قوله جل وعلا : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [سورة الإسراء ، ٤٤] .

فصرّح بأننا لا نفقهه ، وأمثال ذلك كثيرة في الكتاب والسنة . اهـ

ولمزيد بيان في رد المجاز مطلقاً ، تمتع بقراءة :

- « الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة » .

أو « مختصره » .

لابن قيم الجوزية .

- « اجتماع الجيوش الإسلامية » .

لابن قيم الجوزية .

- « كتاب الإيمان الكبير » .

لشيخ الإسلام ابن تيمية .

- « رسالة الحقيقة والمجاز » .

ضمن « مجموع الفتاوى » ٢٠ / ٤٠٠ .

لشيخ الإسلام ابن تيمية .

- مبحث المجاز في « المذكرة » .

للعلامة / محمد الأمين المختار الشنقيطي .

- رسالة « منع جواز المجاز في المنزل للتعبّد والإعجاز » .

للعلامة محمد الأمين المختار الشنقيطي .

❖ التمهيد الثالثة :

فات الناظم ، وصاحب الأصل ذكر النوع الثاني من المجاز أو التمثيل له .

وهذا إنما يؤخذ على المصنّف دون الناظم ، فالناظم ينظم تبعاً لما في المتن .

وهذا الفات يشعر القارئ بأنّ المجاز مقصورٌ على اللفظ المفرد عند من يقول

❖ فاتبه .

(مبحث الأمر)

٢٦- حَقِيقَةُ الْأَمْرِ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ يَمْنُنُ يَكُونُ دُونَهُ بِالْقَوْلِ

* معاني المفردات :

- حَقِيقَةٌ : الحقيقة هي : الشيء الثابت المتيقن .

- اقْتِضَاءٌ : طلب .

- دُونَهُ : تحته .

* الشرح الإجمالي :

عَرَّفَ النَّازِمُ الْأَمْرَ بِأَنَّهُ : طَلَبُ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ مِمَّنْ دُونَهُ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ .

* المباحث التي يشتمل عليها البيت :

المبحث الأول :

تعريف الأمر :

عَرَّفَ النَّازِمُ الْأَمْرَ بِأَنَّهُ طَلَبُ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ مِنَ الْأَعْلَى لِلأَدْنَى عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ .

فوافق تعريف صاحب الأصل .

قلت : قد وقع اختلاف في تعريف الأمر عند الأصوليين ، في جزئية الأمر به .

ذهب الرازي ، والآمدي ، والباجي ، وابن الحاجب ، والشَّنْقِيطِي إلى اشتراط الاستعلاء فيه .

وذهب المعتزلة ، وأبي إسحاق الشُّيرَازِي ، وابن الصُّبَاغ ، والشُّمَّعَانِي إلى أنَّ شرطه العلو فقط .

وذهب القُشَيْرِي ، والقاضي عبد الوهاب أنَّه يشترط فيه العلو ، والاستعلاء معاً .

والاستعلاء : كون الأمر على سبيل الغلظة .

والعلو : شرف الأمر ، وعلو منزلته في نفس الأمر .

وقيل : لا يشترط فيه علو ولا استعلاء ، وهذا مذهب المتكلمين واختاره غير واحد من متأخري الأصوليين .

قلت : والصواب أن يُشترط فيه الاستعلاء .

✽ تتمات البحث :

✽ التمة الأولى :

طلب الفعل إن كان من الأدنى للأعلى يُسمى دُعَاءًا .

وإن كان من الدُّ لِمثله يُسمى التماسًا .

وإن كان من الأعلى للأدنى يُسمى أمرًا .

قال الأخضري :

أمرٌ مع استعلاء وعكسه دُعا وفي التساوي فالتماس وقع

✽ التمة الثانية :

في اشتراط القول في الأمر :

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « شرح نظم

الورقات » ص ٦٤ :

(« بالقول » خرج به الإشارة والكتابة ، فلو أُشرت إلى الشخص ، يعنى

« اجلس » كما فعل النبي ﷺ حين صلى قاعدًا فصلُّوا قيامًا خلفه ، فأشار إليهم أن

اجلسوا ، هذا ليس بأمر ، لأنَّه ليس بقول ، وكذلك الكتابة ، كتبت إلى رجل أمره

أن يذهب إلى مكان ما خاصة إذا كان عندي جماعة لا أحب أن يسمعوا كلامي

« فكتبت » إليه : اذهب إلى كذا وكذا .

هذا لا يُسمى أمرًا ، لأنَّه استدعاء فعل بالكتابة ، وليس بالقول .

وفي هذا نظر ، في مسألة الكتابة نظر ، وذلك لأنَّ الكتابة لا تحتمل سوى

المكتوب بخلاف الإشارة .

ويدل لهذا أنَّ التَّوراة نزلت مكتوبة : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ

شَيْءٍ ﴾ [سورة الأعراف ١٤٥] ، وكتب الله عز وجل التَّوراة بيده ، فهل نقول أن الأوامر

في التَّوراة ليست أمرًا ؟ لا ، لا نقول : إنَّها ليست أمرًا ، بل نقول : هي أمر ، فما

كان بالكتابة فهو أمرٌ . اهـ

قال الناظم :

٢٧- ويقتضي الوجوب حيث أُطلقا لا الفور والتكرار فيما حُققا

٢٨- إلا لصارف وللإباحة وغيرها لقد أتى صراحة

معاني المفردات :

- الوجوب : الإلزام .

- حُققا : أحكما .

- لصارف : دليل قاضي بعدم الوجوب .

المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

١ - أنَّ الأمر لا يقتضي الفورية .

٢ - أنَّ الأمر لا يقتضي التكرار إلا إذا دلَّ على ذلك دليل .

المبحث الأول :

الأمر لا يقتضي الفورية :

قلت : وهذا فيه تفصيل :

فالأمر لا يكون إلا لتحصيل خير .

قال تعالى : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ [سورة البقرة ١٤٨] .

وقال تعالى : ﴿ وَكَرِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [سورة آل عمران ١٣٣] .

ومع أنَّ أثم التَّرك لا يقع إلا بخروج الوقت ، إلا أنَّ الثَّواب يزيد في أول الوقت وينقص في آخره .

المبحث الثاني :

الأمر لا يقتضي التكرار إلا إذا دلَّ على ذلك دليل :

يعنى ما دلَّ الدليل على قصد التكرار كلما حلت العلامة الوضعية الخاصة به

كما هو الحال في الصَّلوات الخمس ، وصوم رمضان ، والزَّكاة .

وقد اختلف أهل الأصول في ذلك على أربعة أقوال :

- ١ - أنه لا يقتضي التكرار .
 - ٢ - أنه يقتضيه .
 - ٣ - إن عُلّق على شرط اقتضاه ، وإلا فلا .
 - ٤ - إن كرّر لفظ الصيغة اقتضى التكرار وإلا فلا .
- قلت : وانصوب أن الأمر لا يُفيد التكرار إلا إذا عُلّق بشرط .
- كما في قول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [سورة البقرة

[١٨٥]

وكقول القائل : كُلُّمَا جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا .

قال النّاطم :

٢٩- فالأمرُ للمَشْرُوطِ لِلشَّرْطِ اقْتَضَى كَالطُّهْرِ وَالصَّلَاةِ فَادِرِ الاقْتِضَا

• معاني المفردات :

- اقتضى : لزم .

- قادر : فاعلم .

• المعنى الإجمالي :

قال النّاطم : والأمر بإيجاد الفعل أمر به ، وبما به يتم ، كالأمر بالصلاة ، فإنه أمر بالطهارة المشترطة لها .

• المباحث التي يشتمل عليها البيت :

• المبحث الأول :

الوسائل لها أحكام المقاصد :

قال العلامة عبد الرحمن بن ناصر السّعودي - رحمه الله - في « المنظومة في

القواعد الفقهية » :

وسائلُ الأمورِ كالمقاصد وأحكامُ بهذا الحكم للزوائد

ومثالها : الطهر للصلاة :

عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ - رضي الله عنهما - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ .
أخرجه مسلم . (٢٩)

❖ تتمات البحث :

التمة الأولى :

فات الناظم أن يذكر صيغ الأمر ، حيث ذكرها المصنف - رحمه الله - في أصله ، فقال في « الورقات » ص ١٠ :
(وصيغته : أفعل .

وهي عند الإطلاق والتجرد على القرينة تُحمل عليه ، إلا ما دلّ الدليل على أن المراد النذب أو الإباحة) . اهـ

قلت : وللأمر صيغ كثيرة أغفلها الجويني - رحمه الله - واكتفى منها بذكر الصيغة الأصلية فقط .

لذا قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في « شرح نظم الورقات » ص ٦٥ :
(فقول المؤلف - رحمه الله - « بصيغة » افعل ليس قيدًا ولا شرطًا بل هو بيان للأكثر والأغلب أن يكون بصيغة « افعل ») . اهـ
و صيغ الأمر كثيرة ، منها :

١- فعل الأمر :

قال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [سورة طه ١٤] .

٢- اسم فعل الأمر :

كما في قول المؤذن : حي على الصلاة .

٣- المصدر النائب عن فعل الأمر :

قال تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [سورة محمد ٤] .

٤- الفعل المضارع المقترن بلام الأمر :

قال تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [سورة البقرة ١٨٥] .

فهذه الأربع صيغ صريحة في الأمر ، وقد يُستفاد طلب الفعل من صيغ غير صيغ الأمر الصريحة .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في «الأصول من علم الأصول» ص ٢٩ :
(وقد يُستفاد طلب الفعل من غير صيغة الأمر ، مثل أن يوصف بأنه : فرض ، أو واجب ، أو مندوب ، أو طاعة ، أو يمدح فاعله ، أو يذم تاركه ، أو يترتب على فعله ثواب ، أو على تركه عقاب) . اهـ

❖ السمة الثانية :

الأمر المجرد يقتضي الوجوب ما لم يأت صارف عن ذلك :

- قال تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة النور ٦٣] .

فالتحذير من الفتنة ، والعذاب الأليم ، دليل على وجوب الأمر لترتب العقاب عليه ، كما أشار العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - آنفاً .

- قال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [سورة الأحزاب ٣٦] .

- وقال تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴿١٨﴾﴾ وَبَلْ يُؤْمِرُ لِّلْمُكْذِبِينَ ﴿١٩﴾﴾ [سورة المرملة ٤٨ - ٤٩] .

- وقال تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [سورة الأعراف ١٢] .

❖ السمة الثالثة :

الأمر قد يأتي ويراد به غير الوجوب ، كما نص على ذلك المصنف - رحمه الله - حيث قال في «الورقات» ص ١٠ :

(وهو عند التجرد عن القرينة تُحمل عليه ، إلا ما دل الدليل على أن المراد منه التذنب والإباحة) . اهـ . وهذا مما فات الناظم .

وقد نظمه الشرف العثريطي في « نظم الوراقات » حيث قال :

بصيغة افعل فالوجوب حقيقا حيث القرينة انتفت وأطلقا

لا مع دليل دلنا شرعا على إباحة في الفعل أو ندب فلا

بل صرفه عن الوجوب حتما بحمله على المراد منهما

وصيغ الأمر قد تأتي ويُرَاد بها غير الوجوب ، لقرينة احتفّ بها الكلام ، ومن هذا :

١- قد تأتي ويُرَاد بها الندب :

قال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى

فَأَكْتَسَبُوهُ ﴾ [سورة البقرة ٢٨٢] .

فالأمر بالكتابة حُرف إلى الندب بدليل آخر . قال تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ

بَعْضًا فْلْيُوِّدِ الَّذِي ءَوْتُمِنْ ءَمْنَتِهِ ﴾ [سورة البقرة ٣٨٣] .

٢- قد تأتي ويُرَاد بها الإباحة :

قال تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَتَادُمُ امْنَكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ

شِئْتُمَا ﴾ [سورة البقرة ٣٥] . فالأمر بالأكل من خيرات الجنة ليس على سبيل

الوجوب ، وإنما المراد منه الإباحة .

٣- وقد يأتي ويُستفاد منه التهديد :

قال تعالى : ﴿ أَتَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [سورة فصلت ٤٠] .

فمن غير المعقول شرعا ولا عقلا أن يُترك الإنسان سُدى ، من غير تكليف .

قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [سورة الذاريات ٥٦] .

٤- وقد تأتي ويُرَاد بها الإرشاد :

قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ : كُنْتُ غُلَامًا فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَتْ يَدِي

تَطِيشُ فِي الصُّحُفَةِ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا غُلَامُ سَمِ اللَّهَ ، وَكُلْ يَمِينِكَ

وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ (٣٠) .

(٣٠) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ صَحِيحِهِ مِنْهَا : (كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ / بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى الطَّعَامِ /

ح ٥٣٧٦) ، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الْأَشْرَةِ / بَابُ : آدَابِ الطَّعَامِ وَالشُّرَابِ / ح ١٠٨ ، ١٠٩) .

٥- وقد تأتي ويستفاد منها التعجيز :

قال تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [سورة البقرة ٢٣] .

٦- وقد تأتي ويستفاد منها الدعاء :

قال تعالى : ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِيزْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ، وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة ٢٨٦] .

• التمة الرابعة :

فات الناظم أن ينظم مسألة : « الأمر بالشئ نهى عن ضده » .
وسميتي مزيد بيان لها في تسمات مبحث « النهي » ، التمة الرابعة إن شاء الله .

• التمة الخامسة :

الأمر بعد الحظر يُعيد الأمر إلى ما كان عليه قبل الحظر :

قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقْوُوا بِالْعَفْوِ أَجَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةُ الْآنَعِمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة المائدة ١] .

فهذه الآية أفادت منع الصيد للمحرم .

ثم قال تعالى : ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [سورة المائدة ٢] .

ففعل الأمر في « اصطادوا » لا يدل على الوجوب ، لأنه جاء بعد حظر ، والأمر بعد الحظر يعود معه الحكم إلى ما كان عليه قبل الحظر ، والصيد قبل الحظر مباح إذا الأمر هنا يُحمل على الإباحة ، فمن شاء اصطاد ومن شاء ترك .

• التمة السادسة :

فعل الأمر هل يقتضي الإثابة والإجزاء ؟

قال محمد بن حسين الجيزاني في « معالم أصول الفقه » ص ٤١١ :

(الجواب على ذلك أن الإجزاء والإثابة يجتمعان ويفترقان .

فالإجزاء : براءة الذمة من عهدة الأمر والسلامة من ذم الرب وعقابه .

والإثابة : الجزاء على الطاعة .

مثال الإجزاء مع عدم الإثابة : إذا اشتمل الصَّيام مثلاً على قول الزُّور ، والعمل به فتبرأ الذُّمَّة ويقع الحرمان من الأجر لأجل المعصية .

ومثال الإثابة مع عدم الإجزاء : إذا فُعلَ المأمور به ناقص الشُّروط والأركان ، فيُثاب على ما فُعلَ ولا تبرأ الذمة إلا بفعله كاملاً بالنسبة للقادر العالم .

ومثال اجتماع الإجزاء والإثابة : إذا فُعلَ المأمور على الوجه الكامل ولم يقترن به معصية تخل بالمقصود .

فُعَلِمَ بذلك أنَّ امثال الأمر على الوجه المطلوب يقتضي الإجزاء دون الثَّواب . قال ابن تيمية بعد أنَّ ذكر التفصيل السابق :

(وهذا تحرير جيد : أن فعل المأمور يوجب البراءة ، فإن قارنه معصية بقدره ، تخل بالمقصود قابل الثَّواب ، وإن نقص المأمور به أثيب ولم تحصل البراءة التامة ، فإمَّا أن يُعاد ، وإمَّا أن يُجبر ، وإمَّا أن يَأثم) . اهـ

❖ التهمة السابعة :

كان الأولى أن يُقلَّ الناظم في هذا البيت رقم (٢٩) :

٢٩- فالأمرُ للمَشْرُوطِ لِلشَّرْطِ اقْتَضَى كَالطُّهْرِ وَالصَّلَاةِ فَادْرِ اقْتَضَا
بدلاً من قوله :

كَالطُّهْرِ لِلصَّلَاةِ فَادْرِ اقْتَضَا

(مبحث النهي)

٣- وَالنَّهْيُ فَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ انْتِهِي وَيَقْتَضِي فُسَادَ مَا عَنْهُ نُهْي

* معاني المفردات :

- الكف : الامتناع . - يقتضي : يلزم منه .

* المعنى الإجمالي :

عَرُفَ النَّاطِمِ النَّهْيُ بِأَنَّهُ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ .

ومثّل له باللفظ « انتهى » ، يعني : كُفَّ عَنِ الْفِعْلِ .

وهذا النهي يدل على الفساد .

* المباحث التي يشتمل عليها البيت :

المبحث الأول :

تعريف النهي :

هو طلب الكف عن الفعل بالقول ممن هو دونه على وجه الاستعلاء .

* المبحث الثاني :

هل النهي يقتضي الفساد ؟ .

اختلف في هذه المسألة على أقوال ، والرّاجح منها أن النهي يقتضي الفساد .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ . متفق عليه . (٣١)

كما استدل الصحابة على فساد العقود المنهي عنها ، استدلوا على فساد عقود

الربا بقوله ﷺ : لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مَثَلًا بِمِثْلٍ .

واحتج عمر رضي الله عنه بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (سورة البقرة ٢٢١) ،

على فساد النكاح المحرّم بالنهي .

(٣١) * متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصلح / باب : إذا اضطلحوا على صلح جور

فالصلح مردود / ج ٢٦٩٧) .

ومسلم في صحيحه : (كتاب الأقضية / باب نقص الأحكام الباطلة ، ورد محدثات الأمر - ج ١٧ ، ص ١٨) .

في استوكاني - رحمه الله - في «إرشاد النحول» ص ٩٧ :

(والحق أن كل نهى من غير فرق بين العبادات ، والمعاملات يقتضي تحريم المنهي عنه وفساده للبطلان ، اقتضاءً شرعياً ، ولا يخرج عن ذلك إلا ما قام الدليل على عدم اقتضائه .

ومما يستدل به قوله ﷺ : « كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رذ » .
وما كان مردوداً فهو باطل ، وهذا هو المراد بكون النهي مقتضياً للفساد) . اهـ
* تتمات البحث :

التمة الأولى :

فات المصنّف ، وتبعه الناظم ذكر صيغ النهي كما فعل في مبحث الأمر .
وللنهي صيغ معيئة تدل على التحريم من غير حاجة لقريئة ، منها :

١ - الفعل المضارع المسبوق بلا النافية :

قال تعالى :- على لسان خليله إبراهيم - ﴿ يَتَّابِتْ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا ﴾ [سورة مريم ٤٤] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [سورة الإسراء ٣٤] .
قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في «شرح الأصول من علم الأصول»
ص ١٧٥ :

(أمّا إذا قرُن المضارع بـ « لا النافية » فلا يفيد النهي .

مثل : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾

[سورة يونس ٦٩] . اهـ

٢ - اسم الفعل بمعنى النهي :

مثل : مه ، بمعنى : لا تفعل .

ومثل : صه ، بمعنى : لا تتكلم .

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : يَتِمُّا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ أَغْزَابِي ، فَقَامَ يَقُولُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : مَهْ مَهْ ،

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تُزِرُّمُوهُ دَعْوُهُ ، فَتَرْكُوهُ حَتَّى بَالَ ؛ ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ ، إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ ، وَالصَّلَاةِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ .

متفق عليه . (٣٢)

٣- لفظ النهي الصريح :

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : نَهَى عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا .
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . (٣٣)

٤- لفظ « التحريم » :

قَالَ تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾ [سورة النساء ٢٣] .

٤- الذم على الفعل :

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا .
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . (٣٤)

عَنِ الصُّمَّاءِ بِنْتِ بُشَيْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : لَا تَصُومُوا يَوْمَ
السُّبُوتِ إِلَّا فِيمَا اقْتَرَضَ عَلَيْكُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءً عَنَبَةً أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ
فَلْيَغْتَسِغْهُ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . (٣٥)

(٣٢) * متفق عليه من حديث أنس بن مالك .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الْوُضُوءِ / بَابُ : تَرَكِ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ الْأَعْرَابِيُّ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي
الْمَسْجِدِ / ح ٢١٩ ، ٢٢١) .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الطُّهَارَةِ / بَابُ وَجُوبِ غَسْلِ الْبَوْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ النُّجَاسَاتِ إِذَا حَصَلَتْ فِي
الْمَسْجِدِ / ح ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠) .

(٣٣) * فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ / بَابُ : كَرَاهِيَةِ الشُّرْبِ قَائِمًا / ح ١١٣) .

وَزَادَ : قَالَ قَتَادَةُ : فَقَلْنَا فَلَا أَكْلَ ؟ ، قَالَ : ذَاكَ أَشْرٌ وَأَخْبِثُ .

وَلَهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ لَفْظٌ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا ، (ح ١١٢) .

(٣٤) * سَبَقَ تَحْرِيجُهُ ، رَاجِعِ الْحَاشِيَةِ رَقْمَ (٣٢) .

(٣٥) * أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ : (كِتَابُ الصُّوْمِ / بَابُ : التَّهْنِئَةِ أَنْ يُخْصَرَ يَوْمَ السُّبُوتِ بِصَوْمٍ / ح ٢٤٢١) .

وَصَحِيحُهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « صَحِيحِ الْجَامِعِ » بِرَقْمِ ٥٨٧٣ .

٥- ترتب العقاب على الترك :

قال تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء ١١٥] .
وهناك صيغ يُطلب بها الكف عن الفعل مثل : ذر ، اجتنب ، دع ، فقد
اختلف في دلالتها على النهي أصالة .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في « شرح الأصول من علم الأصول »
ص ١٧٤ : (قولنا : - يعني في تعريف النهي - بصيغة مخصوصة ، هي
المضارع ، خرج بها ما أفاد طلب الكف على وجه الاستعلاء بغير هذه الصيغة
مثل : دع ، وذر ، واترك ، وكف ، واجتنب .
وما أشبهها .

قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾
[سورة البقرة ٢٧٨] . يعني : لا تأخذوا ، فمع كونها أفادت النهي إلا أنها ليست بنهي .
وكذلك « دع » .

ومثاله : عَنْ أَبِي الْخَوَرَاءِ السَّعْدِيِّ قَالَ : قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ مَا حَفِظْتَ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ ، قَالَ : حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : دَعُ مَا يَرِيثُكَ إِلَىٰ مَا لَا
يَرِيثُكَ . (٣٦)

فهذا أيضا أمر ، وليس بنهي .

« كف » .

أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِلِسَانِهِ ، وَقَالَ : كُفُّ عَنْكَ هَذَا . (٣٧)

(٣٦) * صحيح .

أخرجه النسائي في سننه : (كتاب الأشربة / باب : الحث على ترك الشبهات / ٨ / ٣٢٦) .

والترمذي في سننه : (كتاب القيامة / باب : ٦٠ / ح ٢٥١٨) .

وقال : وهذا حديث حسن صحيح .

(٣٧) * هذا مقطع من حديث طويل .

أخرجه الترمذي في سننه : (كتاب الإيمان / باب : ما جاء في حرمة الصلاة / ح ٢٦١٦) . =

فهذه ليست نهياً ، لأنها بصيغة الأمر ، ولكنها أمر . اهـ

قلت : وفي هذا رد على قول الناظم :

٣٠- وَالنَّهْيُ فَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ انْتِهَی وَيَقْتَضِي فُسَادَ مَا عَنْهُ نَهْيُ
* السمة الثانية :

كل مسألة في الأمر يُقابلها مثلها في النهي :

فإن كان الأمر يقتضي الوجوب ، فالنهي يقتضي التحريم .

وإن كانت صيغة الأمر هي : أفعَل ، فصيغة النهي : لا تفعل .
وهكذا .

إلا في بعض الأمور كالفورية :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا
اسْتَطَعْتُمْ ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ .
متفق عليه . (٣٨)

* السمة الثالثة :

صيغ الأمر قد ترد ويُراد بها غير الحظر ، وذلك إذا قيّدت بقرينة ، وإلا فالأصل
فيها الحظر .

قال الجويني - رحمه الله - في « البرهان » ١ / ١١٠ :

(وأما صيغة النهي إذا تقيّدت ، فإنها ترد على وجوه مناقضة الأمر ، لا يعسر
على الباحث طلبها ، ومطلقها للحظر ، والمقيد منها يرد على وجوه :
- التنزيه .

- الوعيد .

= وأخرجه ابن ماجه في سننه : (كتاب الفتن / باب : كف اللسان في الفتنة / ح ٣٩٧٣) .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

(٣٨) * أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الاعتصام / باب : الإفتداء بسنن النبي ﷺ / ح ٧٢٨٨) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الحج / باب : فرض الحج مرة في العمر / ح ٥١٢) .

- الدُّعاء .

كما في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُرِخْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [سورة آل عمران ٨] .

- ومنها : الإرشاد :

كقوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ قَسْوَكُمْ ﴾ [سورة المائدة ١٠١] .

- بيان العاقبة .

كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتًا بَلْ أَحْيَاءُ ﴾

[سورة آل عمران ١٦٩] .

- وترد بمعنى التقليل والتحقير :

كما في تعالى : ﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ﴾ [سورة الحجر

. [٨٨]

- وترد بمعنى إثبات اليأس :

كما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ [سورة التحريم ٢٧] . اهـ

✽ التمة الرابعة :

فات الناظم أن ينظم قول صاحب الأصل في « الورقات » ص ١١ :

(والأمر بالشئ نهى عن ضده ، والنهي عن الشئ أمر بضده) . اهـ

وقد نظمه العشرطي في « نظم الورقات » فقال :

وأمرنا بالشئ نهى مانع عن ضده والعكس أيضا واقع

والقول بأن الأمر بالشئ هو ذاته النهي عن ضده ، قول فاسد وباطل ، لذا حُسن

بالناظم أن لم يورد هذا الطرف من الكلام .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في « شرح الورقات » ص ٧٥ :

(يعني أن الأمر بالشئ نهى عن ضده ، والنهي عن الشئ أمر بضده .

هكذا قال المؤلف - رحمه الله تعالى - ، وهذه المسألة فيها نزاع بين

العلماء .

- الأول : الأمر بالشئ هل هو نهى عن ضده ؟ .

الجواب : لا ، ليس الأمر بالشئ نهى عن ضده ، إلا أن يكون ضده مفهوم من الأمر ، فإذا قيل : « افعل كذا » ، فهل هو نهى عن تركه ؟ .

على كلام المؤلف يقتضي أن يكون نهياً عن تركه ، وليس كذلك ، هذه لا يوافق عليها المؤلف ، حتى الفقهاء - رحمهم الله - لم يوافقوا على ذلك ، فمثلاً لو أن الرجل ترك السواك عند الصلاة ، هل نقول أنه وقع في محذور ؟ .

نقول أنه وقع في مستحب ، ولكنه لم يقع في محذور .

فقوله : إن الأمر بالشئ نهى عن ضده ، فيه نظر ، فليس ترك المأمور به نهياً عن ضده ، لو قيل : ارفع يديك عند تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع ، وعند الرفع منه ، وعند الرفع من التشهد الأول ، فهل إذا لم أرفع أكون واقعاً في النهي ؟ ، لا .

المؤلف يرى أنك واقع في النهي ، وهذا ليس بصحيح ، بل يقال الأمر بالشئ يعني الحث على فعله ، إمّا وجوباً أو استحباباً ، والله أعلم . اهـ . قلت : والذي أراه أن النظم خالف صاحب الأصل في هذه المسألة ، فلم يوردها في النظم .

والحق أن الصواب مع القائلين بخلاف ذلك ، فالأمر بشئ ليس هو عين النهي عن ضده ، والنهي عن الشئ ليس هو عين الأمر بضده ، وإنما هو لازمه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في « مجموع الفتاوى » ٢ / ١١٨ :
(والتحقق أنه منهى عنه بطريق اللزم) . اهـ .

لأن القول بأن الأمر هو عين النهي ، أو أن النهي هو عين الأمر لا يتحقق إلا إذا جرد الأمر ، والنهي من صيغتيهما ، واعتبارهما حديث نفس ، وهذا الكلام خطره عظيم ، لأسباب منها :

١ - تجريد الأمر والنهي من صيغتيهما مخالفة للكتاب والسنة ، ولسان العرب .

٢ - اعتبار الأمر والنهي حديث نفس واعتبارهما معني قائم بالنفس وهو أصل كلام المعتزلة في نفي صفة الكلام عن الباري ، والقول بخلق القرآن .

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - هي : المذكورة ص ٣٢ :
(والذي يظهر والله اعلم أن قول المتكلمين ومن وافقهم من الأصوليين أن الأمر بالشئ هو عين النهي عن ضده ، مبني على زعمهم الفاسد أن الأمر قسمين : نفسي ، ولفظي ، وأن الأمر النفسي هو المعنى القائم بالذات ، المجرد عن الصيغة ، وبقطعهم النظر عن الصيغة ، واعتبارهم الكلام النفسي زعموا أن الأمر هو عين النهي عن الضد ، مع أن متعلق الأمر طلب ، ومتعلق النهي ترك ، والطلب استدعاء أمر موجود ، والنهي استدعاء ترك ، فليس استدعاء شئ موجود .

وبهذا يظهر أن الأمر ليس عين النهي عن الضد ، وأنه لا يمكن القول بذلك إلا على زعم أن الأمر هو الخطاب النفسي القائم بالذات المجرد عن الصيغة) اهـ .
قلت : وزعم أن الأمر هو الخطاب النفسي القائم بالذات المجرد عن الصيغة يُفضي إلى مفاسد ومهالك في الاعتقاد ، والفقه .

أما أثره في الاعتقاد ، فتجرد الخطاب عن الصيغة يفرغ الخطاب من صيغته ، ويجعله حديث نفس فالأمر هو النهي ، والنهي هو الأمر مما يُفضي إلى القول بنفي صفة الكلام عن الله ﷻ فيصير كلام الله حديث نفس بلا صوت وحرف تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

أما أثره في الفقه ، إذا قال رجل لامرأته إن خالفت نهى فأت طالق ، ثم قال لها : قومي فقعدت فعلى قول من يقل أن الأمر بالشئ هو عين النهي عن ضده فهي طالق ، وذلك لأنه أمرها بالقيام ، وفي نفس الوقت نهاها عن القعود ، وهي قعدت فهي طالق .

أما على قول من قال إن لازم الأمر بالشئ هو النهي عن ضده ، فإن زوجته غير طالق منه .
* التتمة الخامسة :

قدم الناظم « مبحث النهي » على مبحث : « من يدخل في الخطاب ومن لا يدخل » ، وهذا مما يحسب له أيضا حيث إن الأليق أن يكون محله بعد مبحثي الأمر والنهي ، وليس بينهما لتعلقه بهما جميعاً .

(الَّذِي يَدْخُلُ فِي خُطَابِ اللَّهِ وَمَا لَا يَدْخُلُ)

٣٩- وَيَشْمَلُ الْخُطَابُ كُلَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا ذُو الْجُنُونِ وَالصُّبَا وَالْعَافِلِينَ

※ معاني المفردات :

- يشمل : يعم .

- ذو : صاحب .

※ المعنى الإجمالي :

قال الناظم : إِنَّ خُطَابَ اللَّهِ ﷻ يعمُّ كلَّ المؤمنين ، إِلَّا من كان منهم مجنوناً ، أو صغيراً لم يبلغ سن التكليف بعد ، أو ساهي ، أو ناسي ، فإنه يخرج منه .

※ المباحث التي يشتمل عليها البيت :

※ المبحث الأول :

من يدخل في خطاب الله ، ومن لا يدخل :

خطاب الله عز وجل يدخل فيه كل المؤمنين ، ولا يخرج منه إلا :

١ - المجنون .

٢ - الصبي الذي لم يحتلم .

٣ - الساهي أو الناسي .

عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنْ : الصَّبِيِّ حَتَّى يَتَلَفَّ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْمَعْثُورِ حَتَّى يَمُوتَ .
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . (٣٩)

عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي ثَلَاثَةً :

(٣٩) * في سننه : (كتاب الحدود / باب : في المجنون يسرق أو يصيب حداً / ح ٤٤٠٠ ، ٤٤٠١ ، ٤٤٠٢ ، ٤٤٠٣) .

ومصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في « صحيح الجامع » برقم : ٣٥١٢ ، ٣٥١٣ ، ٣٥١٤ .

الْخَفْءُ ، وَالتَّسْتِيقَانُ ، وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ . أَخْرَجَهُ الصَّبْرَانِي فِي التَّسْبِيرِ (٤٠) .
إِلَّا أَنَّ الْمَجْنُونِ ، وَالصَّبِيَّ إِنَّ كَانَ لَهُمْ مَالٌ فَلَا يَدَّ أَنْ يُودِيَ وَلِيَهُمْ زَكَاتُهُ ، أَمَّا
النَّاسِي فَإِنَّهُ يَقْضِي مَا مَضَى فِي حَالِ غِيَابِ عَقْلِهِ ، أَوْ نَسْيَانِهِ .
قَالَ النَّازِمُ :

٣٢- وَالْكَافِرُونَ بِالْفُرُوعِ خُوطِبُوا وَشَرَطُهَا مِنْ أَجْلِ ذَاكَ عُوقِبُوا

* معاني المفردات :

- خُوطِبُوا : وَجَّهَ إِلَيْهِمُ الْخُطَابَ .

- وَشَرَطُهَا : الْإِسْلَامَ .

- عُوقِبُوا : عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهَا .

* المعنى الإجمالي :

قَالَ النَّازِمُ : وَالْكَافِرُونَ أَيْضًا يَدْخُلُونَ فِي الْخُطَابِ ، فَهُمْ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ
الشَّرِيعَةِ مِنْ صَلَاةٍ ، وَزَكَاةٍ ، وَنَحْوِهِمَا ، وَكَذَا بِشَرَطِ قَبُولِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَهُوَ
الْإِسْلَامُ ، لِذَلِكَ جَاءَتْ نصوصُ الشَّرِيعَةِ بِعِقَابِهِمْ عَلَى التَّركِ .

* المباحث التي يشتمل عليها البيت :

* المبحث الأول :

هل يدخل الكفار في خطاب الله ؟ .

الكَافِرُ يَدْخُلُونَ فِي خُطَابِ اللَّهِ ، وَلَكِنَّ الْكَافِرَ لَا تَصَحُّ مِنْهُ عِبَادَةُ حَالِ كُفْرِهِ مَا
لَمْ يَأْتِ بِشَرَطِ قَبُولِهَا وَهُوَ الْإِسْلَامُ .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ
وَبِرَسُولِهِ ﴾ [سورة التوبة : ٥٤] . وَلَا يُؤْمَرُ الْكَافِرُ بِقِضَاءِ مَا فَاتَهُ مِنْ أَوْامِرٍ وَتَكَالِيفٍ بَعْدَ
إِسْلَامِهِ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَقْرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ .

أخرجه مسلم . (٤١)

أما أدلة تكليف الكفار بأداء الأوامر فهي كثيرة ، منها :

- قال تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ ﴾ [سورة الشؤر ٤٢ - ٤٥] .

- وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [سورة آل عمران ٩٧] .

* تسمات البحث :

* التمة الأولى :

قال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [سورة الطلاق ١] .

قال صاحب « المراقى » :

وما يعم يشمل الرؤولا وقيل : لا ، ولتذكر التفصلا

قال العلامة الشنقيطي - رحمه الله - في « المذكرة » ص ٢٣٩ :

(والتفصيل في البيت هو أن الرسول داخل أو غير داخل ، ويكون غير داخل إن كان صدر ب « قل » ، ويكون داخلًا إن كان مصدرًا بغير « قل ») . اهـ

قلت : ويدخل النبي ﷺ في الخطاب وإن كان مصدرًا ب « قل » .

قال تعالى : ﴿ وَاسْأَلُونَكُمْ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ [سورة البقرة ٢٢٢] .

(٤١) * هذا جزء من حديث طويل ، أخرجه مسلم بتمامه في صحيحه (كتاب الإيمان / باب : كرون الإسلام يهدم ما قبله ، وكذا الهجرة والحج / ج ١٩٢) .

والنبي ﷺ داخل في الأمر باعتزال النساء بما ثبت عنه في السنة .
عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كانت إحدانا إذا كانت حائضا ، فأراد
رسول الله ﷺ أن يباشرها ، أمرها أن تتر في فور حيضتها ؛ ثم يباشرها .^(٤٢)

(٤٢) * متفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الحيض / باب : مباشرة الخائض / ح ٣٠٠)

(٣٠١ ، ٣٠٢) .

وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الحيض / باب : مباشرة الخائض فوق الإزار / ح ٢٠١) .

(العام والفاظ الغموم)

٣٣- ما غم شيئين فصاعداً فعام ألفاظه أربعة على الدوام

٣٤- منفي « لا » والمبهمات تُورَد كذا المحلي جمعة والمفرد

• معاني المفردات :

- ما غم : ما شمل .
- منفي لا : أي ما وقع عليه النفي ب : « لا » .
- المبهمات : جمع المبهم .
- وهو الغامض الذي لم يتحدد المقصود منه .
- المحلي : يعني المسبوق ب « ال » .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : العام ما شمل شيئين فأكثر .
والفاظه أربعة :

- التكررة في سياق النهي .
- التكررة في سياق النفي .
- والأسماء المبهمة .
- والجمع ، والمفرد المتخيلان ب : « ال » .

• المباحث التي تشتمل عليها الأبيات :

١- تعريف العام .

٢- ألفاظ العموم .

• المبحث الأول :

تعريف العام :

قال الجويني في « الورقات » ص ١٢ :

(تعريف العام :

العام هو ما غم شيئين فصاعداً .

من قوله : عمت زيدا وعمرا بالعطاء .

وعمت جميع الناس بالعطاء) . اهـ

قلت : وفاته في التعريف ما يلي :

١ - أنه عوف العام بأنه « ما عَمَ » .

والأولى أن يأتي في التعريف بشيء من غير جنس التعريف به ، حتى يزول الإبهام ، فتقوله : « العام ما عَمَ » ، لا يبين معنى العام فكان لابد أن يفسر معنى ما عَمَ .

أنه فاته ثلاثة قيود في التعريف تُعَيِّره عن غيره :

فالتعريف الأمثل :

أنه ما شمل شيئين فصاعداً ، بحسب وضع واحد ، دفعة ، بلا حصر .

فلفظ « زوج » ، و « شفع » مثلاً تدل على الاثنين وليس من ألفاظ العموم .

ولفظ « رجل » نكرة في سياق الإثبات ، فهو مستغرق ، ولكن استغراقه بدلي ،

لا دفعة واحدة .

ولفظ « عتمر » وإن كان يعم أكثر من شيئين فصاعداً ، إلا أنه لا يصح أن يُعتبر

عاماً ، لأنه محصور باللفظ .

ولفظ : « العين » لا يعد عاماً رغم شموله : الماء الجاري ، الباصرة ،

والجاءوس ، لأنه لم يوضع وضعاً واحداً لهم بل وضع لكل واحد منهم على حدا

فيسمى : « مشتركاً » .

❦ المبحث الثاني :

ألفاظ العموم :

ذكر الناظم تبعاً لصاحب الأصل أن ألفاظ العموم أربعة :

١ - منفي « لا » :

قلت - يعني - من الشكرات كما قال الحنوبلي - رحمه الله - هي « الورقات » ص ١٢

(و « لا » هي الشكرات) . اهـ

قلت : وفيها فوائد على صاحب الأصل ، وعلى الناظم .

أ - قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « شرح نظم النورقات » ص ٨٩ :

(قوله « لفظ لا للتكرات » أتى بالمثل ، لأن « لا » للنفي ، والتكرات هو النفي .

وعلى هذا : فكل نكرة دخلها النفي فهو للعموم .

ولهذا قال العلماء : النكرة بعد النفي للعموم ، كل نكرة في سياق النفي فهي للعموم) اهـ .

ب - عَمَّ الناظم ذلك فقال : « منفي لا » ، وليس كل منفي لا : « لا » يعم ، وإنما يعم إذا كان المنفي نكرة كما سيأتي في التتمعات إن شاء الله .

ج - عبر المصنف ، والناظم بـ « لا » ، على سبيل المثال ، وإلا فكل حرف يصح النفي به يدخل نفس المدخل ، كـ « لن » ، و « ليس » ... ونحو ذلك .

عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدًا غَمْلُهُ ، قَالُوا : وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ ، قَالَ : وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ .

متفق عليه . (١٣)

فلما أطلق رسول الله ﷺ لفظ : « أحد » في سياق النفي بـ « لن » فهت عائشة - رضي الله عنها - أن لفظ : « أحد » يعم الكل بما فيهم رسول الله ﷺ .

- ومثال المنفي من التكرات بـ « لا » .

(١٣) * أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب المرضى / باب تسمى المرضى الغروب / ج ١٧١ ، ٥)

وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب صفات المنافقين / باب من يدعى أحد الحقة بغيره ، من ترجمته له

يعاني / ج ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦)

سُ: أَيُّ مُوسَى وَنُوحٍ أَلَمْ يَكُنِي يَتِيمًا قَالَ : لَا تَكُنْ إِلَّا مُوسَى .
 تخرج أبو داود . (١١٦)

٢ - مبهيمات الأسماء :

تسميات الشافعية ، ومنه العجائبي بعضها . فمثل في « التورقات » ص ١٢ .
 (والأسماء المعجمة)

ك « من » فيمن يعقل .

و « ما » فيما لا يعقل .

و « أي » في الجميع .

و « أين » في المكان .

و « متى » في الزمان .

و « ما » في الاستفهام والجاء وغيره .

قلت : وإليك أمثلة على ما ذكره صاحب الأصول

- مثال « من » في العاقل :

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ (سورة التوبة ٩٠)

ومثال : « ما » في غير العاقل :

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ يَقْنَدُ وَمَا يَنْدُبُ اللَّهَ بَاقٍ ﴾ (سورة التوبة ٩١)

- ومثال : « أي » في الشؤون على الجميع

وهو تكون : شرطية ، أو استفهامية ، أو موصولة

قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هِيَءٌ يُعَذِّبُ ﴾ (سورة التوبة ٩٢)

وإذا اتصلت ، أي « ما » كانت تأكيداً لها .

(١١٦) في التفسير (كتاب التوراة) باب في التوراة ص ١١٦

ومعناها المعجمة أي هي في الصحيح حديثه في قوله (١١٦)

عن حريز رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ فَقَدْ بَرَأْتُ مِنْهُ الدَّمَةَ » .
أخرجه مسلم . (١٥)

ومثال « أين » في المكان .

قال تعالى : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [سورة التكاثر ٢٦] .

ومثال « متى » في السؤال عن الزمان :

قال تعالى : ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة ٢١٤] .

ومثال « ما » في الجزاء .

قال تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ [سورة البقرة ١٩٧] .

٣ - المفرد المَحَلِّي بـ « ال » :

قال تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ [سورة العصر ١ - ٢] .

٤ - الجمع المَحَلِّي بـ « ال » :

قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة المؤمنون ١] .

❖ تسميات البحث :

❖ التهمة الأولى :

يؤخذ على الناظم أنه قال : « منفي لا » ولم يخصصها بالشكرات . بما يستعر أن كل منفي لا « لا » نعم .

❖ انتمة الثانية :

أنه خصص من المنفي « المنفي بلا » بالعموم .

فإن قيل : إنه تبع صاحب الأصل في ذلك ، قلت : صاحب الأصل مثل بها .
أما المعري فحصرها في ذلك لما قال :

ألفاظه أربعة على الدوام

(١٥) ❖ في صحيحه (كتاب الإيمان / باب . نسبة العبد الآن كافرًا / ح ١٢٣) .

وأخرجه بلفظ : أيما عبد أتى من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم (الباب السابق ح ١٢٢)

وأخرجه بلفظ : إذا أتى العبد لم يقل له صلاة (الباب السابق ح ١٢٤)

وفد سبق أن يشا أن الشكوة هي سياق النفي تعم أياها كان هذا النفي
 ٥ النعمة الثالثة :

فات النافذ ذكر اشتقاق العام .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ١٢ :

(من قوله : عمت زيدا بالعطاء ، وعمت جميع الناس بالعطاء) . اهـ

وفد نظم البصري في « نظم الورقات » فقال :

من قولهم عمتهم بما معي ولتنحصر ألفاظه في أربع
 ٥ النعمة الرابعة :

فات النافذ أن يُقتل مبهمة الأسماء كما فعل صاحب الأصل .

وفد نظمها البصري في « نظم الورقات » فقال :

وكُلُّ مبهمة من الأسماء من ذاك ما لشرط من حوزة

ويقتض من هي عاقل ولاقتض ما في غيره ولاقتض أي فيهما

ويقتض أين وهو للمكان كذا متى الموضوع للمزمان

٥ النعمة الخامسة :

فات النافذ أن يذكر أن الأفعال لا عموم لها .

وكار الجويني - رحمه الله - قد ذكر ذلك في « الورقات » ص ١٢ .

(للعموم من صفات النطق ، ولا تجوز دعوى العموم في غيره من الفعل ، وما

بحري مجراد) . اهـ

وفد نظم البصري ذلك في « نظم الورقات » فقال :

نعم للعموم أُنْطِلت دعواه في الفعل بل وما حري مجراد

٥ النعمة السادسة :

اكتفى المصنف بذكر أربع صيغ من صيغ العموم ، وفاته الكثير منها ، وقد

احتملنا أنظم حين حصر ألفاظ العموم في أربع فقط حيث قال :

ألفاظه أربعة على السواء

وكذا انحصار البعض أيضاً حينما حصرها في أربع أيضاً، فقال :

ولتنحصر الفاظه في أربع

واليك بعض ما فاتهما من ألفاظ العموم :

١ - ما أضيف إلى معرفة :

قال تعالى : ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ (سورة إبراهيم ٣٤) .

٢ - الألفاظ الدالة على العموم أصالة ، ومنها :

- « كل » :

قال تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (سورة الرعد ١٦) .

قال تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (سورة آل عمران ١٨٥) .

- « جميع » :

قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ (سورة النقرة ٢٩) .

- « كافة » :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ : أُعْطِيتُ جَوَامِيعَ الْكَلِمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ، وَأُجِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَثُورًا وَغَاءً جَدًّا ، وَأُزِيلَتْ إِلَيَّ الْحَائِثُ كُلُّهُ ، وَخُتِمَ بِنِ الْيُسُوفِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦)

- ومنها : « عامة » ، « قاطبة » ونحو ذلك .

٣ - الشكرات :

ذكر منها الجوزيني « الشكرات في سياق الثني » وفاته :

- النكرة في سياق الإثبات :

وقد اختلف في دلالتها على العموم .

والصواب أنها تدل على العموم بمجرد دلالة السياق .

قال تعالى : ﴿وَعَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا أُخْضِرْتَ﴾ [سورة الشكور ١١٤] .

وقال تعالى : ﴿وَعَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا فَذَمْتَ وَأَخْرَجْتَ﴾ [سورة الأعراف ١٥]

- الشكوة في سياق الامتنان :

قال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [سورة الفرقان ٤٨] .

- الشكوة في سياق التوبيخ :

قال تعالى : ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [سورة النساء ٣٦] .

- الشكوة في سياق الشرط :

قال تعالى : ﴿إِنْ تُبْذَرُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفَرُوا فَبِإِذْنِ اللَّهِ كَذَلِكَ يُكَلِّمُ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾

[سورة الأحزاب ٥٤] .

- الشكوة في سياق الاستفهام الاستنكاري :

قال تعالى : ﴿مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ بِأَنبِيَائِهِ﴾ [سورة القصص ٦١] .

٤- الأسماء الموصولة :

ك : الذي ، والدين ، والتي ، واللاتي ، والنوائبي ، من . ما

الموصولة : وال الموصولة .

قال تعالى : ﴿وَأَلَدِي جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ بِهِ أُولَئِكَ ثُمَّ السَّقَوَاتُ﴾

[سورة المؤمن ٣٣] .

قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِيْنَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُخْسِرِينَ﴾

[سورة المعكوت ١٠٩] .

وقال تعالى : ﴿وَوَلِّوْهُمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة آل عمران ١٠٩]

ب : التمة السابعة :

أقسام العام :

يقسم العام إلى ثلاثة أقسام :

١- العام الباقي على عمومته :

يعني الذي لم يدخله التخصيص .

قال تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة البعد ١١٦].

و « كل » من ألفاظ العموم ، ولم يحصر فيشمل كل مخلوق .

قال تعالى : ﴿وَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة البقرة ١٩٥].

ولفظ « المحسنين » جمع مُحسِن : « ال » الاستغرافية ، فيفيد العموم ، فيشمل كل مُحسِن ، ولا يخرج منه أي مُحسن .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله - في « الشرح المُستفيع على

زاد المُستفيع » ١ / ١٠٥ :

(العام يجب إبقاؤه على عمومته ، إلا أن يرد مُخصص) . اهـ

٢ - العام المخصوص :

يعني العام الذي دخله الخصوص .

قال تعالى : ﴿وَالْعَصْرِ ١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالْقُرْآنِ﴾ [سورة العصر ١ - ٢] .

٣ - العام الذي يُراد به المخصوص :

قال الله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ

فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [سورة آل عمران ١٧٣] .

فلفظ « الناس » يستحيل أن يُحمل على عمومته رغم دلالة على ذلك ، لأن

لفظ : « الناس » مُحلَّى ب : « الألف واللام » ، والجمع المُحلَّى بهما يستعرف الأجاس التي تدخل تحته .

فيكون معنى الكلام على هذا المعنى أن كل الناس قالوا لبعض الناس أن كل

الناس قد جمعوا لهم ، وهذا من غير شك غير مُراد لأنه مُستحيل ، لخروج الفائتين ،

والحقول لهم ، ومن لا شأن لهم بالقضية من الكلام ، فيكون المعنى أن بعض الناس

قد كلم بعض الناس أن بعض الناس قد جمع لهم .

❖ التمهيد الثامنة :

الأصل أن العام يبقى على عمومته ، ما لم يدل دليل على تخصيصه :

عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله ﷺ طرقة وفاطمة بنت النبي ﷺ ليلة، فقال: ألا تصلين، فقلت: يا رسول الله، أنست بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فأنصرف حين قلنا ذلك ولم يرجع إلى شئنا، ثم سمعته وهو يقول يضرب فخذة وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْئًا جَدَلًا﴾ (سورة الكهف: ٥١).
متفق عليه (٤٩).

عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أصاب من امرأة قُبلة، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النِّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْسَ الْخَسِرَ بُذْهَبَ السَّيِّئَاتِ﴾ (سورة هود: ١١٤)، فقال الرجل: يا رسول الله ألي هذا؟ قال: لجميع أمتي كلهم.
متفق عليه (٥٠).



(٤٩) • أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه، منها: (كتاب الصلاة/ باب: تعرض النبي ﷺ على صلاة الليل والتوابع من غير إيجاب/ ح ١١٢٧).
وأخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب صلاة المسافر/ باب: ما روي فيس نام الليل أجمع حتى أصبح/ ح ٢٠٦).

(٥٠) • أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب مواقيت الصلاة/ باب: الصلاة كفارة/ ح ٥٢٦).
وأخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب التوبة/ باب: قوله تعالى: إِنَّ الْخِصَامَ بُذْهَبَ السَّيِّئَاتِ/ ح ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣).

(بحث التخصيص)

- ٣٦- تمييز بعض الجملة التخصيص ثم
 ٣٧- فأول شرط ووصف استثنائي
 ٣٨- مع اتصاله والمطلق الخيل
 على المقيد تر الحق جلي

• معاني المتردات :

- تميز : فصل .
- الجملة : جماعة كل شيء .
- جلي : واضح .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : التخصيص هو تمييز بعض الجملة .

وينقسم إلى : مُتَّصِل ، ومُتَّفَصِل .

فالمُتَّصِل يكون المميز فيه ب : « الاستثناء » ، و « الشرط » ، و « الصفة » .

وشرط الاستثناء أن يبقى من المستثنى منه شيء ، وأن يكون مُتَّصِلاً بالمستثنى

منه .

والمُقيد بالصفة يُحمل عليه المطلق .

• المباحث التي تشتمل عليها الأبيات :

١ - تعريف الخاص .

٢ - أقسام الخاص .

• المبحث الأول :

تعريف التخصيص :

عرّف الناظم التخصيص بأنه : تمييز بعض الجملة .

وفائه تعريف الخاص نفسه .

وربما حمل على هذا أن الجوّيز له تعريف واحد . وأما تعريف الخاص

وكان قد عرّف العام بأنّه :

(ما غمّ شيئين فأكثر) . اهـ

إذن الخاصّ عنده : ما لا يتناول شيئين فصاعداً .

نحو : رجل ، رجلين ، ثلاثة رجال .

فإن قيل : إنّ ثلاثة رجال غمّ أكثر من شيئين قلنا : ولكن مع حصر ، وشرط الغمّ كما قدّمنا في تعريفه أنّ يكون من غير حصر .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في « شرح نظم الورقات » ص ٩١ :

« إذن الخاصّ ضدّ العام ، هو الذي لا يعمّ أكثر من واحد ، أو يعمّ أكثر مع الحصر ، فالأعلام خاصة أو عامة ؟ ، خاصة ، زيد ، بكر ، خالد ، خاص ، لأنّه لا يعمّ أكثر من واحد ، أو مع حصر يعني أكثر من واحد ، لكن مع الحصر ، مثل أن تقول : أكرم عشرين رجلاً ، هذا خاص أم عام ؟ ، هذا خاص ، إذن الخاصّ ما دلّ على شيء محصور إمّا بعينه ، وإمّا بعدده) . اهـ

* المبحث الثاني :

أقسام الخاصّ :

ينقسم الخاصّ إلى قسمين :

١ - مُخصَّص مُثَقِّل .

٢ - مُخصَّص مُثَفِّيل .

أولاً المُخصَّص المُثَقِّل :

وهو الذي يُذكر مع دليله في نصّ واحد .

وهأنّتي على صور ، منها :

١ - الاستثناء :

والاستثناء : إخراج البعض من حكم الكلّ الذي ذكر قبله .

ويكون ذلك باستخدام أداة استثناء بين الحكمين .

و أركانه ثلاثة :

- المُستثنى :

وهو الحُكم المذكور بعد أداة الاستثناء ، ويُراد إخراجُه من الحُكم العام الذي سبقه .

- المُستثنى منه : وهو الحُكم العام المذكور قبل أداة الاستثناء غالبًا .

وهو الذي يُخرج منه المُستثنى .

- أداة الاستثناء :

وهي : إلا ، أو إحدى أحواتها .

مثال :

عَنِ الصُّنْءِ بِنْتُ بَشَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : لَا تَصُومُوا يَوْمَ
الْثَّيْتِ إِلَّا فِيمَا اقْتَرَضَ عَلَيْكُمْ ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْ أَحَدًا مِنْكُمْ إِلَّا لِيَخَاءَ عَيْنِي أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ
فَلْيَصُفُّهُ .

أخرجه أبو داود . (٥١)

- المُستثنى « الخاص » :

في فريضة .

- المُستثنى منه « العام » :

لا تصوموا يوم السبت .

- أداة الاستثناء : إلا .

وبصح الاستثناء بشرط أن يبقى من المُستثنى منه شيء .

وأن يكون مُتَّصِلًا بالكلام .

وبصح أن يسبق المُستثنى المُستثنى منه .

المخصوص ، وإنما هو من باب : « العام الذي أريد به الخصوص » ، إذ
المخصوص لم يكن مراداً عند المتكلم ، ولا المخاطب من أول الأمر ، وهذا
حقيقة العام الذي يُراد به الخصوص

٣- الإجماع :

كما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [سورة المؤمنون ٦] .
في ذكر من يُباح نكاحهم .

فهذا يُخصص بأن الأخت من الرضاع لا تحل بإجماع المسلمين بملك اليمين
ومن المعلوم أن لكل إجماع مستند قد يُعرف أو لا يُعرف ، ومستند الإجماع
هنا هو قوله تعالى : ﴿ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ [سورة النساء ٢٣] .
٤- القياس :

قال تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [سورة النور ٢] .
فإن عموم الزانية يُخصّ بالنص .

قال تعالى : ﴿ فَعَلَيْهِنَّ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ ﴾ [سورة النساء ٢٥] .
فقيس العبد - الذي لم يرد فيه نص - عليها بجامع الرّق ، فيلزم جلد العبد إذا
أتى بفاحشة خمسين جلدة قياساً على الأمة .
٥- المفهوم :

والمفهوم على قسمين :

أ - مفهوم موافقة :

ومثاله :

عَنْ عُمَيْرِ بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَيْ التَّوَّاجِدُ يُجْلُ عِرْضُهُ
وَعُقُوبَتُهُ . أخرجه أصحاب السنن عدا الترمذي (٥٢)

(٥٢) • أخرجه أبو داود في سنن (كتاب الأقضية / باب . في الحس في الدين / ح ٢٨ : ٣) ، والسنن في الشرع
(كتاب البيوع / باب : مطلق العنى / ٧ - ٣١٦) ، وابن ماجه في الشرع (كتاب الصدقات / باب الحس في الشرع
والملازمة / ح ٢٤٢٧) ، وحنك العلامة الألباني - رحمه الله - في صحيح الجامع برقم : ٥٤٨٧ .

يخصص هذا بمفهوم الموافقة في قول الله تعالى : ﴿وَلَا تَقُلْ لِّمَن آوَى﴾
(سورة الإسراء : ٢٣) .

فإنه يمنع حبس الوالد في دين ابنه .

ب - مفهوم المخالفة :

ومثاله :

عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ : في أزبعين شاة شاة .
أخرجه ابن ماجه . (٥٣)

وفي شائمة الغنم إذا كانت أزبعين ففيها شاة . (٥٤)

فمفهوم المخالفة في « الشائمة » أن المعلوفة تخرج من عموم النص الذي
سبق عن أبي بكر أنفاً .

٦ - الشرع :

قال تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (سورة المائدة ٣) .

فلفظ « ال » في الميتة يفيد معها العموم ، يعني كل ميتة .

وخص هذا النص بالشيئة .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في البخر : هو الطهور ماؤه الحلال
ميتة .

أخرجه أبو داود . (٥٥)

(٥٣) • أخرجه في السنن : (كتاب الزكاة / باب : صدقة العم / ح ١٨٠٧) .

وصححه الألباني في إرواء الغليل ٣ / ٢٦٦ .

(٥٤) • أخرجه في السنن : (كتاب الزكاة / باب : في زكاة الشائمة / ح ١٥٦٧) .

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في إرواء الغليل ٣ / ٢٦٤ ح ٧٩٢ . من حديث أبي بكر الصديق

(٥٥) • أخرجه أبو داود في السنن : (كتاب الطهارة / باب : الوضوء بماء البحر / ح ٨٣)

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في صحيح الجامع ٧٠٤٨ .

• تتمات البحث :

• التمه الأولى :

فات الناظم ذكر أقسام الاستثناء :

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ١٣ :

(وإنما يصح بشرط أن يُتقي من المشتى منه شئ .

ومن شرطه أن يكون متصلًا بالكلام .

ويجوز تقديم الاستثناء على المشتى منه .

ويجوز الاستثناء من الجنس وغيره) . اهـ

وقد نظم الشرف العنبري هذا فقال في « نظم الورقات » :

والأصل فيه أن مُستثناء من جنسه وجار من سواء

وجاز أن يُقدم المُستثنى والشرط أيضًا لظهور المعنى

قال الناظم :

٣٩- وَخَصَّصَ النُّطْقَ بِنُطْقٍ وَأَقْبَسَ أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةً لَا ثَلَاثِينَ

٤٠- فَشُئُهُ بِشُئِهِ كَذَا بِكَتَابٍ وَذَا بِيَدِي وَعَكْشُهُ بِلَا أَرْتَابٍ

• معاني المفردات :

- النطق : آيات الكتاب ، وأحاديث الشئ .

- اقْبَسَ : استقى .

- لا ثَلَاثِينَ : لا تُشكل عليك .

- أَرْتَابٍ : شك .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : ويجوز تخصيص النص بالنص ، وهو يجري على أربعة أقسام :

- تخصيص الكتاب بالكتاب .

- تخصيص الشئ بالشئ .

- تخصيص الكتاب بالشئ .

- تخصیص الشئ بالكتاب .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

• المبحث الأول :

المُخصَّص المُتَّصِل يأتي في موضع واحد مع العام الذي يُستثنى منه ، فلا إشكال حيث إنهما بجمعهما دليل واحد من الكتاب أو الشئ .
أما المُخصَّص المنفصل فيكون في دليل آخر غير الدليل الذي فيه العام ، لذا وقع فيه خلاف بين العلماء حيث يُحتمل أن يكون العام في دليل من الكتاب ، والخاص في دليل من الشئ أو العكس ، وأهل العلم على خلاف في تعامل الشئ الأحادية مع الكتاب ، وهم في ذلك على قولين :

أ - من قال منهم بجواز تعاملهما معاً متى صَحَّ الحديث .

ب - من قال بعدم تعامل الشئ مع الكتاب لأن الكتاب قطعي الثبوت ، والشئ الأحادية ظنية الثبوت ، ولا يُسَلَّم بأن الظني يقضي على القطعي لأن الأدنى لا يقضي على الأقوى .

وسياتي في التمهة الأولى من تنعمات هذا المبحث بيان ذلك ، وكذلك سيأتي في مبحث الشئ الرد على ذلك ، وبيان حواز تعامل الشئ مع الكتاب .
والمخصَّص المنفصل يأتي على أربع صور :

١ - تخصیص الكتاب بالكتاب :

قال تعالى : ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة البقرة ٢٢١] .
تُخصَّص بقوله تعالى : ﴿الْبَرِّمَ أُجِلٌ لَّكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جِلٌ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ جِلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِحِينَ وَلَا مُتَّعِدِي أَخْدَانٍ﴾ [سورة المائدة ٥] .

- مثال ثان :

قال تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [سورة البقرة ٢٢٨] .

تُخصّص بقوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا﴾ (سورة الأحزاب ٤٩) .
تُخصّص أيضًا بقوله تعالى : ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (سورة الطلاق ٤) .

ولا خلاف بين أهل العلم - القائلين بجواز النسخ - في جوازه .

٢- تخصيص الكتاب بالشيء :

قال الله تعالى : ﴿يُؤْمِرُكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ (سورة النساء ١١٠) .

تُخصّص بالحديث الآتي :

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (٥١)

مثال آخر :

قال تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَُمَّاتِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ

إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (سورة النساء ٢٣) .

تُخصّص بالحديث الآتي :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا ،

(٥١) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب المغاري / باب : أين ذكر النبي ﷺ الزيادة • مفتح / ح

وَلَا عَلَى خَالَتِهَا .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (٥٧)

وهذه الصورة محل نزاع بين أهل العلم ، والزاجع كما سيأتي في التمعنات أنها جائزة .

٢- تخصيص السنة بالكتاب :

عَنْ أَبِي وَاقِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَا قُطِعَ مِنَ التَّهَيُّتِ وَهِيَ خِيفَةُ فَيْهِ مَيْتَةٍ .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . (٥٨)

خُصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْ أَسْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِثْقَالًا إِلَى جِوْنٍ ﴾ [سورة النحل ٨٠] .
مثال آخر :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُتَّحِدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُتِمُّوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، ثُمَّ قَدْ حَرَّمَ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَجَسَائِهِمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (٥٩)

خُصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُمِطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [سورة التوبة ٢٩] .

(٥٧) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب النكاح / باب : لا تذكع المرأة على عمتها / ح ٥١٠٩ ، ٥١١٠ ، ٥١١١) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب النكاح / باب تحريم المسح بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح / ح ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠) .

(٥٨) • أخرجه في السنن : (كتاب العبد / باب : في صيد قطع من قطعة / ح ٢٨٥٨) .

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في « صحيح الجامع » برقم ٥٦٥٢ .

(٥٩) • أخرجه البخاري في مواضع عديدة من صحيحه ، منها : (كتاب الزكاة / باب : وجوب الزكاة / ح ١٣٩٩ ، ١٤٠٠) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب الأمر بقتال الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله / ح ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤) .

مثال آخر :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ .

أخرجه البخاري (٦٠).

خُصَّ بقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [سورة المائدة : ٦] .
وهذه الصورة جائزة عند أهل العلم - القائلين بوقوع التيمم - ولا خلاف بينهم فيها .

٤ - تخصيص التيمم بالتيمم :

عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَمَّا سَقَى السَّمَاءَ وَالْعِیُونَ الْعَشْرَ .

أخرجه البخاري (٦١).

خُصَّ بالحديث الآتي :

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ فِيمَا أَقَلُّ مِنْ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (٦٢) »

الوسق : مكيال مقداره ستون صاعاً .

فما لم يبلغ خمسة أوسق لا صدقة فيه ، وما بلغ خمسة أوسق فما فوق من أرض سقيت بالمطر وجب فيها العشر . وقد اختلفوا في نسخ التيمم الأحادية للمتواتر ، والراجح أنها تنسخها كما سيأتي في التتمعات .

(٦٠) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الطهارة / باب : لا تقبل صلاة بعد طهور / ح ١٣٥)

(٦١) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الزكاة / باب : العشر فيما يقبض من ماء السماء وبأثناء الحاربي / ح ١٤٨٣) .

(٦٢) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الزكاة / باب : ليس بما دون خمسة أوسق صدقة / ح ١٤٨٤) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الزكاة / ح ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥)

• تنحيمات البحث :

• التمهيد الأولى :

هل يجوز تخصيص عموم الكتاب بالثمة الأحادية :

ظاهر كلام الجويني - رحمه الله - أنه يجوز تخصيص الثمة الأحادية لعموم

الكتاب ، حيث قال في « الورقات » ص ١٣ :

(ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب ، وتخصيص الكتاب بالثمة ، وتخصيص

الثمة بالكتاب ، وتخصيص الثمة بالثمة ، وتخصيص الثمة بالقياس) . اهـ

ولكنه نص على ذلك صراحة في « الرهان » ١ / ١٥٦ ، فقال :

(والذي نختاره : القطع بتخصيص الكتاب بخير الواحد) . اهـ

وقال العلامة / محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « الشرح المستمع

على زاد المستقنع » ٢ / ١٧٤ :

(معلوم أن تخصيص قول بفعل أضعف من تخصيص قول بقول لاحتمال

الخصوصية ، واحتمال العذر بخلاف القول .

وأيضاً تخصيص القرآن بالثمة أضعف من تخصيص القرآن بقرآن ، ولكن

نقول : إن الثمة تقع من الرسول ﷺ بأمر الله الصريح ، أو بأمره الحكيم الذي يقر

سبحانه وتعالى فيه نبيه .

قال تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَنَزَّلَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا

وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ ﴾ (سورة التوبة ١١٣) .

وقال تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ﴾ (سورة التحريم ١١) .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ

زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ

تَخْشَاهُ ﴾ (سورة الأحزاب ٣٧) . اهـ

قلت : وهذا هو المذهب الحق ، وأدلة ذلك :

- قال تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾

[سورة النحل ١٤٤] .

- قال تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [سورة

الحشر ٧] .

• التمهيد الثانية :

فات التأظم ذكر تخصيص النطق بالقياس .

قال الجويني - رحمه الله - في «الورقات» ص ١٤ :

(وتخصيص النطق بالقياس) . اهـ

ونظم الشرف البغري في ذلك في «نظم الورقات» فقال :

والذكر بالإجماع مخصوص كما قد خص بالقياس كل منهما

وقد سبق ذكر الأمثلة على ذلك في مبحث : «المخصص المنفصل» .

• التمهيد الثالثة :

يجوز تخصيص الكتاب والشيء بفعل النبي ﷺ .

قال تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَا يَتْلُوَنَّ فَإِذَا تَلَّهْنَّ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ

اللَّهُ﴾ [سورة البقرة ٢١٢] .

خص بما ثبت في السنة .

٦٣ • عن ميثومة - رضي الله عنها - قالت كان رسول الله ﷺ يتأثر بسانه

فوق الإزار وهو حبيص .

متفق عليه . (٦٣)

• التمهيد الرابعة :

ومن المخصصات أيضا قول الصحابي ، وفعله بشرط أن يكون له حكم

الرفع .

(٦٣) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الحيض / باب : مباشرة الحائض / ج ٣٠٣)

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الحيض / باب : مباشرة الحائض فوق الإزار / ج ٣)

عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : أَخْفُوا الشُّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (٦٤)

وَيُخَصُّ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لَحْيَتِهِ مَا زَادَ عَنِ الْقَبْضَةِ حِينَ يَتَحَلَّلُ مِنَ الْإِحْرَامِ . (٦٥)

قلت : وهذا على مرأى من الضَّحَاةِ وَغَيْرِهِمْ فِي مَوْسَمِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يُعَارِضْ أَحَدًا مِنْ هَذَا الْجَمْعِ الْوَافِرُ ، وَهُوَ رَاوِي حَدِيثِ الْإِعْفَاءِ كَمَا مَرَّ آنفًا . وَلَا تَعَارِضُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُطْلَقِ الْإِعْفَاءِ ، حَيْثُ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الْأَوَّلَ عَامٌّ ، وَالثَّانِي خَاصٌّ .

وَمَا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِعْمَالِ وَاحِدٍ ، وَإِهْمَالِ الْآخَرِ . فَإِذَا ضُمُّ إِلَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « شُعَبِ الْإِيمَانِ » بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، صَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لَحْيَتِهِ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ .

لِذَا نَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَلِيمِيِّ مِثْلَ هَذَا .

قال البيهقي في « شعب الإيمان » ٥ / ٢١٩ :

(قال الحلبي - رحمه الله - : فقد يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَعْفُ اللَّحَى حَدًّا ، وَهُوَ مَا جَاءَ عَنِ الضَّحَاةِ فِي ذَلِكَ ، فَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْبِضُ عَلَى لَحْيَتِهِ فَمَا فَضَلَ عَنْ كَفِّهِ أَمْرًا يَأْخُذُهُ ، وَكَانَ الَّذِي يَحْلُقُ رَأْسَهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِأَمْرِهِ ، وَيَأْخُذُ مِنْ عَارِضِيهِ ، وَيُسَوِّي أَطْرَافَ لَحْيَتِهِ ، وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَأْخُذُ بِلَحْيَتِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا يَجَاوِزُ الْقَبْضَةَ) . اهـ

(٦٤) • أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ صَحِيحِهِ : (كِتَابُ اللَّبَاسِ / بَابُ : تَقْلِيمِ الْأَطْعَامِ / ح ٥٨٩٢) .

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الطَّهَارَةِ / بَابُ : خِصَالِ الْفَطْرَةِ / ح ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤) .

(٦٥) • أَخْرَجَهُ فِي صَحِيحِهِ (كِتَابُ اللَّبَاسِ / بَابُ : تَقْلِيمِ الْأَطْعَامِ / ح ٥٨٩٢) .

عَفَّ ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي مَرَّ بِهِ آنفًا تَوْفِيرَ اللَّحَى ، يَادُّ : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ قَصَرَ عَلَى لَحْيَتِهِ ، فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ .

• تَبَيَّنَ أَنَّهُ مَذْهَبٌ مُعْتَمَدٌ بِهِ .

• التمة الخامسة :

قال العلامة / محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « الشرح الممتع على زاد المستقنع » ، ٢ / ١٧٤ :

(معلوم أن تخصيص قول بفعل ، أضعف من تخصيص قول بقول لاحتمال الخصوصية ، واحتمال الغذر بخلاف القول .

وأيضاً تخصيص القرآن بالثقة أضعف من تخصيص القرآن بقرآن) . اهـ



(المُجْمَل وما يتَّصل به)

١١- المُجْمَلُ الْمُحْتَاجُ لِلتَّبَيُّانِ يَكُونُ فِي الشُّنَّةِ وَالْفُرَّانِ

١٢- بَيَانُهُ الْإِخْرَاجُ لِلْجَلَاءِ مِنْ خَيْرِ الْإِشْكَالِ وَالْخَفَاءِ

- المُجْمَلُ : المِجْمُوع .

- الْمُحْتَاجُ : الْمُفْتَقِرُ .

- الْجَلَاءُ : الْوَضُوحُ .

- حَيْرٌ : مَوْضِعٌ .

• الْمَعْنَى الْإِجْمَالِي :

قَالَ النَّازِمُ : الْمُجْمَلُ هُوَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ لِبَيَانِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ مِنْهُ ،
لِاحْتِمَالِهِ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى ، وَبَيَانُهُ أَنَّ يُعْلَمَ الْمَقْصُودَ مِنْهُ .

• الْمَبَاحِثُ الَّتِي تُشْمَلُ عَلَيْهَا الْأَيَّاتُ :

١- تَعْرِيفُ الْمُجْمَلِ .

٢- تَعْرِيفُ الشُّبِينِ .

• الْمَبْعَثُ الْأَوَّلُ :

تَعْرِيفُ الْمُجْمَلِ :

الْمُجْمَلُ هُوَ : مَا احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ لَا مَرْئِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

كَالْأَلْفَاظِ الْمَشْتَرَكَةِ .

وَمِثَالُهُ :

- لَفْظُ « الْقُرْءِ » : فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الطُّهْرِ ، وَعَلَى الْحَيْضِ .

- لَفْظُ « الشُّفْقِ » : فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْحُمْرَةِ ، وَعَلَى الْبَيَاضِ .

- لَفْظُ : « الْعَيْنِ » : فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى « الْبَاصِرَةِ » ، وَ عَلَى « الْمَاءِ » ، وَعَلَى

« الْجَاسُوسِ » .

- وَلَفْظُ « عَمَسَ » : فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْإِقْبَالِ ، وَالْإِدْبَارِ .

• المبحث الثاني :

تعريف الثمين :

اكفى المصنف ، وتبعه الناظم بتعريف البيان فقط ، ولم يعرفا المبين ، وإنما عرفا البيان بأنه : إخراج المَجْمَل من حيز الإشكال ، إلى حيز الوضوح والجلاء .
وقيل : ما دلّ على المراد بما لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد .
وقيل : هو إيضاح بعد خفاء .

وأغلب الأصوليين على أن البيان هو تصير المشكل واضحاً .

• تعمات البحث :

• التمة الأولى :

تعريف الثمين :

الثمين هو : ما أفاد معناه إما بالوضع أو بعد ضمنية تبينه .

قال العلامة محمد بن صالح الثمين في «الأصول من علم الأصول» ص ٦٣ : (مثال ما يفهم المراد منه بأصل الوضع ، لفظ : سماء ، أرض ، جبل ، عدل ، ظلم ، صدق ، فهذه الكلمات ونحوها مفهومة بأصل الوضع ، ولا تحتاج إلى غيرها في بيان معناها .

ومثال ما يفهم المراد منه بعد التبيين ، قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [سورة البقرة ٤٣] .

فإن الإقامة والإيتاء كُلُّ منهما مُحمَل ، ولكن الشارع يثبتهما فصار لفظهما يثابعا بعد التبيين) . اهـ

• التمة الثانية :

أسباب الإجمال :

١ - أن يكون اللفظ من المشترك الذي لا توجد معه قرائن تُعين على معرفة المعنى المطلوب منه .

كلفظ «القرء» كما مر بنا آنفاً ، فإنه يحتمل الحيض ، والطهر على الشاوي
٢- أن يكون اللفظ غريباً :

قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ [سورة المعارج ١٩] .
فلفظ : «هلوع» لفظ غريب ، لولا أن الله - تعالى - يجه في الآية الثانية ما
عُرف معناه .

قال تعالى : ﴿ إِذَا مَنَّ الشَّرُّ حَزُوْعًا ۝ وَإِذَا مَنَّ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ [سورة المعارج ٢٠ - ٢١] .
إذا : «الهلوع» هو من إذا منه الشر صار جزوعاً .
٣- نقل المعنى من حده اللغوي ، بمعنى شرعي جديد :
كلفظ «الضلاة» .

فهو في اللغة مطلق الدعاء .
وفي الشرع : أفعال مخصوصة ، بأقوال مخصوصة ، في أوقات مخصوصة ،
بكيفية مخصوصة ، تبدأ بالتكبير ، وتختتم بالتسليم .
* التمة الثالثة :

الطرق التي يُعرف بها زوال الإشكال :

١- الكلام :

كبيان قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَزِفُوا بِالْعُقُودِ أُحِثُّ لَكُمْ بِهِمَّةُ
الْأَنْعَرِ إِلَّا مَا يُثَلَّ ﴾ [سورة المائدة ١١] .
بقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ
اللَّهِ بِهِ ، وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوْدَةُ وَالْمُرْدِيَّةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾
[سورة المائدة ٥] .

٢- الكتابة :

ككتابة النبي ﷺ لعماله على الصدقات بمقاديرها .

٣- الإشارة :

كقول النبي ﷺ : «الشهر هكذا وهكذا» ، وأشار بأصبعه إلى كونه

ثلاثين ، ومرة تسعة وعشرون .

متفق عليه . (٦٦)

٤ - الفصل :

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي .

متفق عليه . (٦٧)

« خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » .

أخرجه مسلم . (٦٨)

٥ - الإقرار :

بأنَّ يُفْعَل اليان في حضوره فلا يردده .

لذا قال صاحب « المراقي » :

تصيير مشكلاً من الجلي وهو واجب على النبي
إذا أريد فهمه وهو بما من الدليل مطلقاً يجلو القمى

(٦٦) • أخرجه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب الصوم ، باب : الصوم لمن خاف على نفسه الغزاة / ح ١٩٠٨) .

وأخرجه مسلم في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب الصوم / باب وجوب صوم شهر رمضان رؤية الهلال / ح ١٤ ، ٥) .

(٦٧) • أخرجه من حديث : مالك بن الحويرث - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب أخبار الآحاد / باب : ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق / ح ٧٢٤٦) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب : من أحق بالإمامة / ح ٢٩٢) .

(٦٨) • جزء من حديث أخرجه مسلم من طريق جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، ولفظه : رأيت رسول

الله ﷺ يرمي الجمرة وهو على بعيره ، وهو يقول : يا أيها الناس ، خذوا عني مناسككم ، فاني لا أدرى لعلني لا أحج بعد عامي هذا .

أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الحج / باب استعجاب رمي جمره العقبة يوم الحر راكباً / ح ١٠٠٠) .

• التمهيد الثالثة :

تأخير البيان عن وقت الحاجة :

اختلف هل تأخير البيان عن وقت الحاجة يجوز أم لا ؟ .

جمهور الأصوليين على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

وقد عارض بعض الأصوليين ذلك ، واستدلوا على ذلك بأن جبريل عليه السلام أخر

بيان صلاة الصبح من ليلة الإسراء .

وأجيب عن ذلك بأن أول صلاة كان يجب أدائها صلاة الظهر من اليوم الذي

بعد ليلة الإسراء ، ولو كانت صلاة الصبح من ذلك اليوم واجبة الأداء لبيها

جبريل عليه السلام .

(النَّص)

١٢- وَالنَّصُّ مَا لَمْ يَلْتَبِسْ مَذْلُوعُهُ وَقِيلَ : مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ

١١- أَخَذَ مِنْ مَنَصَّةِ الْعُرُوسِ كُرْسِيِّهَا الْمَقْعَدُ لِلْجُلُوسِ

• معاني المفردات :

- يلتبس : يختلط ويشكل .

- تأويله : تفسيره .

- تنزيله : يعني النص الذي نزل فيه .

- منصّة : كرسي ، أو منبر يُعَدُّ للخطيب ، أو العروس لتظهر ، وتتميز عن الحضور .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : النص : ما لا لبس في معناه .

وقيل ما تفسيره ما نزل به .

وأخذ من منصّة العروس ، وهو الكرسي الذي تجلس عليه ليلة عرسها لتتميز ، وتظهر بين الناس .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

• المبحث الأول :

معنى النص :

عرّفه الناظم تبعاً للمصنّف - رحمه الله - حيث قال في «الورقات» ص ١٤ :

(والنص ما لا يحتمل إلا معنى واحداً .

وقيل : ما تأويله تنزيله .

وهو مشتق من منصّة العروس ، وهو الكرسي) . اهـ

قلت : وأشمل من ذلك أن يقال :

« هو ما دلّ لفظه وصيغته على المعنى دون توقف على أمر خارجي » .

ثم ذكر أنّه في اللغة مأخوذ من منصّة العروس ، وهو الكرسي الذي تجلس عليه

العروس ، فى لبلء ءرسها ، وىكون مرءفءا لءظهر وءءمىء عن ءىرها من الءصوء .
ومءاله :

قال تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَءَ﴾ [سورة البقرة ٢٧٥] .
فالأىة نص فى الءفرىء بىن البىع والزىء .

(الظَّاهِر)

١٠- وظَاهِرٌ مُخْتَمِلٌ الْأَظْهَرَا وَغَيْرُهُ مِنْ مَعْنَيَيْنِ شَهْرًا

• معاني المفردات :

- محتمل للأظهر : أقرب إليه .

- الأظهر : الأرجح .

- وشهرا : عُرف .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : والظاهر هو الذي يحتمل معنيين أحدهما أرجح من الآخر .

• المباحث التي اشتمل عليها اليت :

المبحث الأول :

تعريف الظاهر :

عرّفه صاحب الأصل في «الورقات» ص ١٤ فقال :

(والظاهر ما احتل أمرين ، أحدهما أظهر من الآخر) . اهـ

ومثاله :

لفظ « الأسد » في قولك : مررت اليوم بأسد .

فإنه ظاهر في الحيوان المفترس .

محتمل للرجل الشجاع .

مثال ثان :

إذا قلت : رأيتُ اليومَ أسداً على المبر ، فإنه ظاهر في الرجل الشجاع البليغ .

محتمل للحيوان المفترس .

قال الشوكاني - رحمه الله - في «إرشاد الفحول» ص ١٥٥ :

(وقد أجمع الضحابة على العمل بظواهر الألفاظ) . اهـ

أمثلة على « الظاهر » :

- لفظ « الصلاة » :

من الألفاظ المشتركة التي تحتل معنيين :

- معنى شرعي : ويخصُّ العبادة المخصوصة التي تفتح بالتكبير ، وتختتم بالتسليم .

- ويحتل معنى لعوي وهو مُطلق الدعاء .

فإذا نظرنا في قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [سورة البقرة : ١١٣] .

وجدناه ظاهر في العبادة المخصوصة ، مرجوح في الدعاء .

فإذا نظرنا في قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [سورة

التوبة : ١٠٣] .

وجدناه ظاهر في الدعاء ، مرجوح في العبادة .

وضابط ذلك الترجيح أن يدل الدليل على رجحان معنى من المعاني

المتبادرة .

قال الجَوْتِي - رحمه الله - في الورقات - ص ١٤ :

(ويؤول الظاهر بالدليل ، ويُسمى الظاهر بالدليل) . اهـ

- لفظ الوضوء :

عن جابر بن شجرة رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : تَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ .

أخرجه مسلم . (٦٩)

الظاهر فيه الوضوء المعروف وصفه في الشرع .

والمحتمل أن يكون المراد هو النظفة بمعنى : غسل اليدين .

* تتمات البحث :

التمة الأولى :

فات الناظم ذكر ما يؤول الظاهر به .

(٦٩) * في صحيحه : (كتاب الحيض / باب الوضوء من لحوم الإبل / ح ٩٧) .

ولفظ الحديث عند مسلم أطول من ذلك ، مروية بالنسخة

قال الجوزي - رحمه الله - في «الورقات» ص ١٤ :

(ويؤول الظاهر بالدليل، ويسمى الظاهر بالدليل). اهـ

ويُراد بالدليل هنا معنيان :

- النص الشرعي .

- قرينة في السياق .

وقد نظم الشرف العنبري ذلك في «نظم الورقات» فقال :

والظاهر المذكور حيث أشكلا مفهوماً فبالدليل أولاً

وصار بعد ذلك التأويل مُقَيَّد في الاسم بالدليل



(الأفعال)

١٦- وقُرْبَةً يَفْعَلُهَا الرَّسُولُ نَعْمُ إِلَّا مَا ذُلُّ الدَّلِيلِ

١٧- عَلَى اخْتِصَاصِهِ فَيَخْتَصُّ بِهِ عَلَيْهِ أَزْكَى صَلَواتِ رَبِّهِ

• معاني المفردات :

- قربة : ما يقدم إلى الله ﷻ من أعمال لبرِّ والطَّاعة ، لنوال رصاه .

- نعم : تشمل .

- أزكى : الزُّكَاة الثَّماء والطَّهارة .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : كل أفعال الرسول ﷺ التي أمره بها ربه نعم الأمة ، إلا ما أني

الدليل على اختصاصه بفعلٍ وألَّا فلا .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

• المبحث الأول :

أفعال النبي ﷺ :

الأصل فيها ما أشار إليه الخصِّف ، وتبعه عليه الناظم ، من أنَّ حُكْم النبي ﷺ

وحكم أمته واحد ، حتى يأتي دليل يخصه من عموم الأمة .

قال تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ

وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [سورة الأحزاب ٢١] .

قال الشُّوكاني - رحمه الله - في انيل الأوطار ، ١ / ٣٤ :

(والأصل أنَّ حُكْمه ، وحُكْم أمته واحد ، إلا أنَّ يقوم الدليل

بالاختصاص) . اهـ

• تسميات البحث :

• التمهة الأولى :

أفعال النبي ﷺ على سبع مراتب :

١ - خصوصية ، وفعلها من غيره مُحَرَّم :

ومثالها :

- الزواج من أكثر من أربعة .

- أن كل امرأة تزوجها النبي ﷺ لا نحل لأحد من بعده .

وهذه لا بد فيها من دليل يدل على اختصاصه بها دون غيره .

أما دليل المسألة الأولى ، فقوله تعالى : ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنًا وَثُلَاثًا وَرُبْعًا﴾ [سورة النساء ٣] .

فقتصر زواج المسلمين على أربعة ، ومع ذلك تزوج النبي ﷺ بأكثر من ذلك .

أما دليل المسألة الثانية ، فقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب ٥٣] .

٢- أفعال كانت واجبة في أول الأمر ثم ثبتت على الوجوب في حق النبي ﷺ ، وخففت في حق أمته :

- كقيام الليل ، فإنه كان واجبا في حق الأمة كلها في أول الأمر ، ثم خُفف في حق الأمة ، وبقي واجبا في حق النبي ﷺ .

وهذه الأفعال بجواز التزامها مع عدم اعتقاد وجوبها .

٣- أفعال واجبة في حق النبي ﷺ وبقية الأمة ، كالطلوات الخمس ، وصوم رمضان .

٤- أفعال مندوبة في حقه ﷺ ، وفي حق أمته .

كصلاة الوتر ، وصيام يومي الإثنين والخميس ، والشواك .

٥- الشئ الرواتب .

وهي ما كان يواظب عليها النبي ﷺ في أغلب حاله ، وبتركها المرة والمرة لبيان عدم وجوبها .

٦- سنن غير مؤكدة .

وهي ما كان النبي ﷺ يفعلها حيناً ويتركها حيناً .

٧- أفعال جلية :

كهدي النبي ﷺ في الطعام ، والشراب ، والنوم ، والعشي ، إلا ما قام الدليل على انتقال الحكم فيه إلى رتبة من رتب الأحكام الشرعية المختلفة .
التمة الثانية :

فات الناظم أن ينقل كلام المصنف - رحمه الله - في حكم فعل النبي ﷺ .
قال الجويني - رحمه الله - في «الورقات» ص ١٥ :
(فعل صاحب الشريعة ، لا يخلو إما أن يكون على وجه القرية ، والطاعة ، أو غير ذلك .

فإن دل دليل على الاختصاص به ، يُحمل على الاختصاص ، وإن لم يدل ، لا يخص به ، لأن الله تعالى يقول : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُورَةٌ حَسَنَةٌ﴾
(سورة الأحزاب ٢١) .

فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا ، ومن أصحابنا من قال : يُحمل على الثدب ، ومنهم من قال : يتوقف عنه ، فإن كان على وجه غير القرية والطاعة ، فيحمل على الإباحة في حقه وحقنا) اهـ .

وقد نظم الشرف العفريطي ذلك في «نظم الورقات» فقال :

وحيث لم يُقَمْ دليلها وَجِبَ وقيل موقوفٌ وقيل مستحب
في حقه وحقنا وأما ما لم يكن بفُرْية يُسْمَى
فإنه في حقه مباح وفعله أمضا لنا نباح
• التمة الثالثة :

فات المصنف - رحمه الله - أن يذكر حكم أفعال النبي ﷺ .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في «الشرح الممتع» على زاد المستقنع ١ / ٩٦ :

(الراجع عند أهل العلم أن مجرد الفعل لا يقتضي الوجوب ، إلا إذا كان يائناً لمحملي من القول يدل على الوجوب ، بناء على النص المبين .

أما مجرد الفعل ، فالصحيح أنه دال على الاستحباب . اهـ

• التمهيد الرابعة :

حكم أمر النبي ﷺ بشي وفعله لخلافه :

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « الشرح الممتع على

زاد المستقنع » ١ / ٢٠٧ :

(النبي ﷺ إذا أمر بأمر ، وفعل خلافه دل فعله على أن الأمر ليس للوجوب .

ومال الشوكاني إلى أنه ﷺ إذا أمر بأمر وفعل خلافه صار الفعل خاصاً به ،

وبني الأمر بالثبوت لكلامه على مدلوله للوجوب .

وهذا ضعيف ، لأن شئ النبي ﷺ تشمل قوله وفعله ، فإذا عارض قوله فعله ،

فإذا أمكن الجمع فلا خصوصية ، لأننا مأمورون بالإقتداء به قولاً وفعلًا ، ولا يحوز

أن نحمله على الخصوصية مع إمكان الجمع ، لأن معنى ذلك ترك العمل بشطر

الشئ وهو الشئ الفعلية) . اهـ

قال الناظم :

١٨- وما أقره من الأفعال كفعله كذا في الأقوال

• معاني المفردات :

- أقره : أمضاه ، ولم يمنعه .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : إقرار النبي ﷺ القول الصادر من أحد ، هو كقوله ، وإقراره الفعل

الصادر من أحد هو كفعله .

• المباحث التي يشتمل عليها البيت :

١- معنى الإقرار .

٢- حالات الإقرار وقوتها عند الاستدلال .

• المبحث الأول :

معنى الإقرار :

سنة النبي ﷺ إما قولية ، وإما فعلية ، وإما تقريرية .

ومثال السنة القولية :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : أَمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا
أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، ثُمَّ قَدْ حُرِّمَ
عَلَيْهِمْ مَائَتُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ وَجَسَابَتُهُمْ عَلَى اللَّهِ ﷻ .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (٧٠)

ومثال السنة الفعلية :

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قِيلَ لَهَا : بَأَى شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا
دَخَلَ عَلَيْكَ بَيْتِكَ ؟ ، قَالَتْ : كَانَ يَبْدَأُ بِالسَّوَالِ .
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . (٧١)

ومثال السنة التقريرية :

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنَى مِنْ تَوْبِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فَيُصَلِّي فِيهِ .
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . (٧٢)

أما معنى الإقرار فهو : سكوت النبي ﷺ على قول ، أو فعل ، فُعل بحضرته ،
أو في زمانه ولم يعترض عليه .

❖ المبحث الثاني :

حالات الإقرار وقوتها :

الإقرار يأتي على ثلاث مراتب :

- ١ - ما قيل أو فُعل في حضرة النبي ﷺ وسكت عنه .
- ٢ - ما فُعل في زمن النبي ﷺ وعلم به .

(٧٠) • سبق ترجمته ص ١٣٠ في الحاشية رقم (٥٨) .

(٧١) • في صحيحه : (كتاب الطهارة / باب : السواك / ح ١٢ ، ١٤)

(٧٢) • في صحيحه : (كتاب الطهارة / باب : الحكيم المني / ح ١٠٨) .

٣- ما فُعل في زمن النبي ﷺ ولم يُعرف أنه أُطلع عليه أم لا .
أعلاها ما فُعل في حضرة النبي ﷺ وسكت عنه .
ثم ما فُعل في زمانه وعلم به وهو لا يسكت على باطل ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

ثم ما فُعل بزمان النبوة ولم يُعرف إطلاع النبي ﷺ .
وهي كلها يُحتج بها إذا ما حلت من معارض ، لأنها إما وقعت بعلم النبي ﷺ ، وهو لا يسكت على باطل كما أشرنا آنفاً ، وكذا تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وإما وقعت في زمان الوحي ، فلو كان فيها شيء لنزل الوحي مُنبهاً كما حدث في عشرات الحوادث .

• تصمات البحث :

التمة الأولى :

فات الناظم نظم : ما فُعل في زمن النبي ﷺ في غير مجلسه ، ثم أُطلع عليه .
قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ١٥ :
(وما فُعل في وقته في غير مجلسه ، وعلم به ، ولم يُنكره ، فحكمه حكم ما فُعل في مجلسه) اهـ .

وقد نظم الشرف العثري ذلك في « نظم الورقات » فقال :
وما جرى في عصره ثم أُطلع عليه إن أقره فليُتبع
• التمة الثانية :

فات الجويني ، والناظم ، ذكر ما فُعل في زمن النبي ﷺ ، ولم ينقل أنه أُطلع عليه ، وقد فصلنا ذلك في مراتب الإقرار .

(النسخ)

١- النسخ رفع حكم سابق الخطاب بلائقي وجائز نسخ الكتاب

٢- وثنية ، وجائز في الرسم أو في الحكم أو كليهما زوفا

• معاني المفردات :

- سابق : مُتَقَدِّم .

- بلائقي : متأخر .

- الرسم : الكتابة .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : النسخ استبدال حكم مُتَقَدِّمٍ بآخر مُتَأَخِّرٍ ، ووهو نسخ ممكن في الكتاب ، وفي الوثنية ، وينفع النسخ على صور منها رفع الرسم أي رفع الآية من الكتاب مع بقاء المعنى ، ومنها رفع الحكم مع بقاء الآية ، ومنها رفع اللفظ والحكم جميعاً .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

١- تعريف النسخ .

٢- أنواع النسخ .

• المبحث الأول :

تعريف النسخ :

عرف الناظم النسخ تبعاً لصاحب الأصل .

وفاته أمور لم يوردها من تعريف المُصَنِّف صاحب الأصل .

أ - قال الجوزي - رحمه الله - في « الورقات » ص ١٦ :

(وأما النسخ فعناه الإزالة .

وقيل معناه النُّقل .

من قولهم : نسخت الكتاب أي نقلته) . اهـ

فهذا تعريف النسخ في اللغة ، لم يورده الناظم

ب - وقال الجويني - رحمه الله - في «الورقات» ص ١٦ :
(وحدّه :

هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه
لكان ثابتاً ، مع تراخيه عنه) . اهـ

فقات الناظم أن يذكر تراخي النسخ عن المنسوخ .

لذا قال الشرف العفري في «نظم الورقات» :

وحدّه رفع الخطاب اللاحق ثبوت حكم بالخطاب السابق

رفعا على وجه أتى لولاه لكان ذاك ثابتاً كما هو

إذا تراخى عنه في الزمان ما بعده من الخطاب الثاني

ويستفاد من اشتراط التراخي أنه لا يجوز سبق النسخ لمنسوخه ، ولا يجوز أن

يأتي معه في نفس النص ، وإنما يُشترط تراخيه عنه .

فقوله تعالى : ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا﴾ سورة

آل عمران ٩٧ .

فقوله تعالى : ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا﴾ ليس بنسخ لما قبله ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى

النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ لأنه متصل بنفس الخطاب ، وشرط النسخ التراخي .

• المبحث الثاني :

أقسام النسخ :

النسخ له صور :

١- يجوز نسخ الرسم الآية ، وبقاء الحكم :

نحو آية الرجم التي رفعت لفظاً وبقيت حكماً .

ونقصها : (والشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة)

٢- ويجوز نسخ الحكم وبقاء الرسم :

وهو كثير في كتاب الله ، ويأتي على صورتين :

أ - نسخ كلي

كما في قول الله تعالى : ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ الآية
[سورة النقرة ١١١].

حيث حوّلت القبلة إلى البيت الحرام من المسجد الأقصى ، فارتفع الحكم
الأول بالكلية .

ب - رفع جزئي :

وهو يرفع بعض الحكم ، ويترك بعضه .

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الشُّحَصَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْزِمُوهُمْ فَتَيْنَ جَلَدًا
وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَدَةً أَبَدًا ﴾ [سورة النور ٤] .

وقد نُسح هذا الحكم عند الأحناف بالنسبة للأزواج إذا قذفوا زوجاتهم بقوله
تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَدَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ
شَهَدَاتٍ وَاللَّهُ يَتَّبِعُ لِمَنِ الْكَافِرِينَ ﴾ [سورة النور ٦] .

فصار حكم الزوج إذا قذف زوجته ولم يكن عنده يثة - أربع شهود أو
يلاعن - .

• تصامات البحث :

• التمه الأولى :

فات الناظم إيراد تعريف الشخ في اللغة ، حيث إن الجزئي - رحمه الله - قد
أورده في الأصل ، كما يشاء أنفا في مبحث تعريف الشخ .

وقد نظمته الشرف العنبري في « نظم البرقات » فقال :

الشخ نقل أو إزالة كما حكوه عن أهل اللسان فيهما

• التمه الثانية :

فات الناظم إيراد شرط التراخي بين النسخ ومنسوخه كشرط للشخ ، فلا بد أن
يتراخى النسخ فلا يأتي مع المنسوخ في نص واحد ، أو يسفه .

راجع مبحث « تعريف الشخ » .

وقد أجاد الشرف العثريطي بذكره ، بل قد أجاد في تعريف النسخ ، فأورد كل ما قاله الجويني - رحمه الله - .

قال الشرف العثريطي في نظم الورقات :

وحده رفع الخطاب اللاحق ثبوت حكم بالخطاب السابق
رفع على وجه أتى لولاه لكان ذاك ثابتاً كما هو
إذا تراخى عنه في الزمان ما بعده من الخطاب الثاني
● التمهيد الثالثة :

لفظ النسخ أتى في كتاب الله على ثلاث معانٍ :

١- جاء بمعنى الرفع والإبطال من غير تعويض شيء عن المنسوخ .
كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَتَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة النجم ٥٧] .

٢- وجاء بالمعنى الاصطلاحي الذي ذكرناه آنفاً .
قال تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [سورة البقرة ١٠٦] .

٣- جاء بمعنى نسخ الكتاب ونقله .
قال تعالى : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطَلِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْنِخُ مَا كُنْتُمْ تَقْسُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢٩] .
● التمهيد الرابعة :

الرد على من أنكر النسخ :

أنكر قوم النسخ ، وإنكارهم مردود شرعاً وعقلاً :
أما من جهة الشرع :

- قال تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾

- وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَاتٍ آيَةً وَآلَهُ أَتَسْلَمُ بِهَا يُزَكُّ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفَتِّمٌ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة النحل ١٠١) .

أما عقلاً فهو جائز لأن النسخ لا يلزمه البداء الذي هو الرأي المتجدد ، لأن الله يشرع الحكم الأول وهو يعلم أنه سينسخه في الوقت الذي تزول مصلحته فيه ، وتصير المصلحة في النسخ ، فإذا جاء ذلك الوقت نسخ الحكم الأول وعوض من الحكم على وفق ما سبق في علمه تعالى أنه سيفعله ، كما أن المرض بعد الصحة ، وعكسه ، والموت بعد الحياة ، وعكسه ، والفقر بعد الغنى ، وعكسه ، ونحو ذلك .

لذا قال تعالى : ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْشِئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ السُّكُوتِ ﴾ (سورة الزمعة ٣٩) .

• التمهيد الخامسة :

الفرق بين النسخ والتخصيص :

قد يطلق البعض اسم النسخ على التخصيص والتقييد ، أما الأصوليون فلا يفعلون ذلك ، ويفرقون بين النسخ والتخصيص ، وذلك من وجوه :

- ١- أن النسخ بيان ، أما التخصيص غير مراد باللفظ .
- ٢- أن التخصيص قد يأتي متصلاً بالعام في نص واحد ، أو يسبق العام ، أما النسخ فلا يكون إلا في خطابين منفصلين متراخين ، يسبق المنسوخ فيهما الناسخ .
- ٣- أن النسخ يدخل في الشيء الواحد ، كنسخ استقبال بيت المقدس بالصلاة إلى بيت الله الحرام بمكة ، فالمنسوخ واحد بخلاف التخصيص فلا يدخل إلا في عام له أفراد متعددة يخرج بعضها بالتخصيص ويبقى البعض .
- ٤- أن النسخ لا يدخل الأخبار ، وإنما هو في الإنشاء فقط ، بخلاف التخصيص فإنه يكون في الإنشاء ، وفي الأخبار .

قال الناظم :

٥- وجاز للأخذ أو للأثقل وبَدَل كذا لغير بَدَل

• معاني المفردات :

- بدل : عوض .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : والنسخ يمكن أن يأتي بحكم أخف من الحكم الحرفي ، ويجوز أن يكون بحكم أشد منه ، وكذا قد يأتي ببدل أو لغير بدل .

• المباحث التي يشتمل عليها البيت :

١- نسخ الأثقل بالأخف .

٢- نسخ الأخف بالأثقل .

٣- نسخ البدل .

• المبحث الأول :

نسخ الأثقل للأخف :

وهو الغالب في هذا الباب .

أمثلة :

١- قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ

مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [سورة النقرة ٢٤٠] .

نسخ بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْزُقْنَ أَنْفُسَهُنَّ

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [سورة النقرة ٢٣٤] .

٢- وقال تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ

مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [سورة

الأغال ١٦٥] .

نسخ بقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ عَزَمَ عَلَيْكُمْ وَأَنَّكُمْ مَعَهُ فَإِنْ يَكُنْ

مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ

وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [سورة الأغال ١٦٦] .

• المبحث الثاني :

نسخ الأخف بالأنقل :

أمثله :

١- نسخ حبس الزواني في البيوت :

قال تعالى : ﴿ وَأَنِيْكُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُمُ الْمَوْتُ أَوْ يَخْرُجَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾

سورة نساء ١١٥ . نسخ بقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً ﴾ [سورة النور ٢٢] .

والجلد أشد من الحبس في البيوت .

٢- نسخ شرب الخمر :

قال تعالى : ﴿ تَشْرَبُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ [سورة الحل ٦٧] .

نسخ بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ

مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩١﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ

الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَسُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَٰذَا أَنْتُمْ تُنْهَوْنَ ﴾

[سورة المائدة ٩٠ - ٩١] .

• المبحث الثالث :

نسخ البدل :

يجوز أن يُنسخ الحكم بآخر مكانه ، أو بلا بدل .

قال صاحب المراقي :

وينسخ الأخف بما له ثقل وقد يحى عارياً من البدل

مثال النسخ ببدل :

نسخ استقبال بيت المقدس بالصلاة باستقبال الكعبة .

قال تعالى : ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاۗءِ فَلَوْلَيْسَكَ قِبْلَةٌ رَّضِيَهَا قَوْلٌ

وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [سورة البقرة ١٤٤] .

ومثال النسخ بلا بدل :

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَجَيَّعُ الرَّسُولُ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَى

صَدَقَهُ ﴿سورة المجادلة ١٢﴾ .

قد نُسَخَ بقوله تعالى : ﴿مَّا أَتَيْنَاكُمْ أَن تَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَحْوِنَا صَدَقْتُمْ فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقْبِرُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾
[سورة المجادلة ١٣] .

• تتمات البحث :

التمعة الأولى :

إن قيل : كيف تم نسخ الأخف بالأثقل ، والأثقل ، بالأخف مع أن الله يقول :
﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا فَأَتِ بَخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [سورة البقرة ١٠٦] .
فإن كان الأثقل هو الخير لما جاز أن يُنسخ بالأخف ، وإن كان الأخف هو
الخير فما جاز أن يُنسخ بالأثقل .

قلت : الخيرية دائرة بين الأخف والأثقل ، فتارة تكون في الأخف للسهولة
والتيسير ، وتارة تكون في الأثقل لكثرة الأجر وتقويم النفس .
فيدور النسخ بين التخفيف ، والثقل وفي كلاهما خير .
والظاهرة يُنكرون نسخ الأخف بالأثقل .

واستدلوا لذلك بقول الله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ
بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة ١٨٥] .

وبقوله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنْكُمُ وُجُوهَ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا﴾ [سورة
النساء ٢٨] .

ونحو هذه الآيات في التيسير والتخفيف .

وهذا مردود بأن التخفيف والتيسير المقصودان إنما هما من باب الجملة ، فلا
ينافي أن الله تعالى ربما شرع حكماً أثقل مما قبله لمصلحة ، كما أوجب الصيام
بعد التخيير .

وهذه المسألة لا بد أن يُنظر لها من وجه آخر ألا وهو بسبب التخفيف
والتشديد ، وهنا لا بد أن أقدم بمقدمات سريعة :

— لا يُكَلِّفُ اللَّهُ إِلَّا بِمَا يُسْتَطَاعُ .

قال تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [سورة البقرة ٢٨٦] .

— أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يُقَدِّرُ التَّخْفِيفَ وَالتَّشْدِيدَ .

قال تعالى : ﴿ فَمَنْ سَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾

[سورة النساء ١١٩] .

فتحريم الخمر وهو من جنس تحريم الأخف إلى الأثقل فيه خير كثير ، ومع ذلك هم لا يستطيعون رده .

قال الناظم :

- ٥٢- وَيُنْسَخُ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ وَشُئْنُهُ بِشُئْنِهِ بَيِّنٌ
- ٥٣- وَيُنْسَخُ الْكِتَابُ شُئْنُهُ وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي عَكْبِهِ وَرَدُّ
- ٥٤- وَيُنْسَخُ الْآحَادُ بِالْآحَادِ وَالْمُتَوَاتِرُ بِلَا اتِّقَادِ
- ٥٥- وَمُتَوَاتِرٌ بِمِثْلِهِ نُسْخٌ لَا بِالْآحَادِ قَالَ هَذَا مَنْ رَسَخُ

• معاني المفردات :

— بيان : مثلاً .

— من رَسَخَ : من ثبت وتمكَّن من أهل العلم .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : يجوز نسخ القرآن بالقرآن ، كما يجوز نسخ الشئ بالشئ ، وأن الكتاب ينسخ الشئ ، واختلفوا في نسخ الشئ للكتاب ، وإن كان هذا قد ورد في مواضع .

ويجوز نسخ خبر الآحاد بمثله ، والمتواتر ينسخ الآحاد ، ولا يصح أن ينسخ المتواتر بالآحاد .

• المباحث التي تشمل عليها الآيات :

• المبحث الأول :

نعامل الكتاب مع الشئ . والشئ مع الكتاب في مسألة النسخ .

١- الكتاب ينسخ الكتاب :

قال تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ سورة الأنفال ١٦٥ .

نسخ بقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ خَنَفُوا عَنْكَ اللَّهُ عَنكُمْ وَيَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ مَخْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ سورة الأنفال ١٦٦ .

٢- الكتاب ينسخ الشئ :

- الشئ المتواترة :

قال تعالى : ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَلِّسَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ سورة البقرة ١٤٤ .

فهذه الآية نسخت الشئ الفعلية للمسلمين بالتوجه إلى بيت المقدس .

عن البراء بن عازب قال : صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ - أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ - شَهْرًا ، ثُمَّ صَرَفَهُ اللَّهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ .

متفق عليه (٧٣)

- الشئ الأحادية :

نسخ ردُّ المسلمات إلى الكفار كما نصَّ على ذلك صلح الحديبية .

قال تعالى : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (سورة المتحفة ١٠) .

٣- نسخ الشئ للقرآن :

قال الإمام أحمد - رحمه الله - في قول له : لا ينسخ القرآن إلا القرآن .

ونقل أبو المعالي الجويني ذلك عن الإمام الشافعي - رحمه الله - حيث قال

(٧٣) • أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب تفسير القرآن / باب) ولكل قلة هو وليها . / ح ٤٤٩٢

وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب) تحويل القلة من القدس إلى الكعبة

ح ١١٠٠١٢ / المعط للبخاري

في البرهان ٢ / ٢٥٣ :

(قطع الشافعي جوابه بأن الكتاب لا يُنسخ بالثقة) اهـ

وأغلب أهل الأصول على عدم جواز نسخ الكتاب بالثقة ، بينما ذهب غير واحد إلى القول بجواز ذلك متى صحَّ الحديث وخلا من معارض ، منهم : الإمام ابن حزم - رحمه الله - وهو من أكثر المتصرين لهذا القول - راجع لذلك مبحث النسخ في كتاب الإحكام في أصول الأحكام - ، والإمام أحمد في الرواية الثانية له ، وأبو المعالي الجويني كما في البرهان ، والعلامة الشوكاني - رحمه الله - ومن المعاصرين العلامة الشنقيطي - رحمه الله - .

قلت : والصواب في المسألة أن الثقة يجوز لها التعامل مع الكتاب تخصصاً ، وتقييداً ، وتبييناً ، ونسخاً .

وخلاصة ما استدل به القائلون بالمنع :

أ - قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْغَ

[سورة البقرة ١٠٦] .

- بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَاتٍ آيَةٍ وَاتَّخَذَ اللَّهُ لَكُمْ آيَةً أَعْلَمُ بِمَا يُرْسَلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة ١٠١] .

ب - حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : القرآن ينسخ حديثي ، وحديثي لا ينسخ القرآن . أخرجه الدارقطني (٧٤)

ج - عدم وجود مثال صحيح على نسخ الثقة للكتاب .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في الأصول من علم الأصول ، ص ٧٧ : (ولم أجد له مثلاً صحيحاً) اهـ

(٧٤) • في السرد - (كتاب الثواب / ١ / ١١٥)

قلت : في إسناده : حرون بن واقد الإمري .

قال الذهبي في الميزان ١ / ٣٨٧ : (منه) اهـ

قلت : وهذه الاستدلالات مردودة جميعها :

أ - أمّا الآية الأولى ، فالاستدلال بها مردود من وجوه :

- أنهم اعتمدوا في قولهم على قوله تعالى ﴿يُخَيِّرُ مِّنْهَا﴾ .

قلت : والخيرية المرادة ليست خيرية الرتبة ، لأنّ القرآن ليس بعضه أفضل من بعض من هذه الوجهة ، وإنّما المراد خيرية الحكم ، وإلا للزمهم القول بأن بعض القرآن أخير من بعضه ، وهذا ما لا يقولون به .

فإن كان المراد خيرية الحكم فلا مانع من أن تبدل الشئة حكماً في القرآن .

- فإذا علم ذلك وأضيف إليه أنّ الكتاب والشئة كلاهما موخا به من عند الله

جاز أن ينسخ حكم في أحدهما بدليل من الآخر لأنّ كلاهما من عند الله ، وحينما عملت فقد عملت بالوحي .

قال تعالى : ﴿إِن هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۖ عَلَّمَ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ [سورة الحم ٣ - ٤] .

قال تعالى : ﴿وَإِذَا تُنْزِلَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا

أَنبِئْهُمْ بِشَيْءٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُرُّ بِي أَن أَبَدِّلَهُ مِن تِلْقَائِي بِغَيْرِ قَدَرٍ ۚ إِن أَنِيعُ

إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ ۚ إِنِّي أَخَافُ إِن عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَّوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة يونس ١٥] .

فتبين أنّ الرسول ﷺ لا ينطق بشيء من تلقاء نفسه ، ولا يملك تبديل حكم بحكم إلا بوحي من الله .

- وإلا ففي ترك القول بجواز نسخ القرآن بالشئة الأحادية ترك لطاعة الله لأنّ

الله نفسه قد ساوى بين القرآن والشئة في وجوب الطاعة .

قال تعالى : ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [سورة النساء ٨٠] .

وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [سورة النساء ٥٩] .

- أمّا الآية الثانية فيرد عليها بما قاله الإمام ابن خزم - رحمه الله - حيث قال

في الإحكام في أصول الأحكام ، ٤ / ٥٠٧ :

(وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنّه لم يقل تعالى : إني لا أبديل آية إلا مكان آية ،

وإنما قال لنا : إني أبديل آية مكان آية ، ونحن لم نشكر بل أثبتناه ، وهذا يؤيد

آية . ويفعل غير ذلك) اهـ .

- أمّا الحديث : فهو حديث موضوع .

ذكر ذلك الإمام الذهبي - رحمه الله - في كتابه « ميزان الاعتدال » ٣٨٧/١ .

- أمّا إنكارهم المثال :

قلت : سأورد له مثلاً هو : نسخ الوصية للوالدين والأقربين الثابتة بالكتاب ،

بقوله ﷺ : « لا وصية لوارث » ، وقبل : إن الآية منسوخة بالكتاب . قلت : هذا لا

يمنع فإنه من باب توارد الأدلة (٧٥)

٤- الشئة نسخ الشئة :

عن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ

الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ .

أخرجه مسلم . (٧٦)

فائدة :

وقد اختلفوا في نسخ الشئة الأحادية لمتواتر ، واستدلوا على ذلك بأن المتواتر

قطعي ، وخبر الأحاد ظني ، ولا يجوز تعامل القطعي مع الظني .

قلت : ولما جاز نسخ أخبار الأحاد للكتاب ، جاز نسخ أخبار الأحاد للمتواتر

من باب أولى .

(٧٥) • راجع : التأسيس ، لنسبها مصطفى سلامة (٤٠٩/٢) .

(٧٦) • في صحيحه : (كتاب الحائز / باب استدلال الشيء بغيره عن رجل من زيارته أنه / ج ١٠٦)

(التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ)

- ٥٦- إذا تَعَارَضَ عُمُومَانِ وَقَدْ
 ٥٧- وَخَيْثُ لَا يَتَوَقَّفُ الْأَمْرُ إِلَى
 ٥٨- وَأَنْ يُخَصَّرَ كَذَا وَإِنْ يَعْلَمُ
- أَمْكَنْ جَمْعَ لِهَذَا فَيُعْتَمَدُ
 أَنْ يَظْهَرَ الشَّيْءُ وَتَرْجِيحُ جَلَا
 مَعَ الْخُصُوصِ خُصُوصَ كَمَا عَلِمَ

• معاني المفردات :

- تعارض : تناقض .
- يعتمد : يُقَرَّ .
- يوقف الأمر : يتوقف فيه .
- جلا : ظهر وبان .

• المعنى الإجمالي :

إذا تعارض نصين عامين وأمكن الجمع بينهما فيقر الجمع ويعتمد ، وإن لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما ، إلى أن يعلم المتقدم من المتأخر فيسخ المتقدم بالتأخر .

وإن كان أحدهما عامًا من وجه ، وخاصًا من وجه ، فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر .

• المباحث التي تشمل عليها الآيات :

١- التعارض .

٢- الترجيح .

• المبحث الأول :

التعارض :

في اللغة : التَّعَابُلُ ، والتَّعَانُعُ .

أما في الاصطلاح فهو : تقابل دليلين صحيحين على سبيل التمانعة

والتعارض يقع على صورتين :

١- تعارض كلي :

وهو الذي يكون التعارض فيه من كل وجه بحيث لا يمكن الجمع بين الدليلين المتعارضين بحال من الأحوال .

٢- تعارض جزئي :

وهو الذي يكون التعارض فيه من وجه دون وجه بحيث يمكن الجمع بينهما بشكل من أشكال الجمع الشائعة .

وقد ذهب الجوزي - رحمه الله - إلى أنه إذا تعارض نصان ، فلا يخلو أن يكونا عامين ، أو خاصين ، أو أحدهما عام ، والآخر خاص ، أو كل واحد منهما فيه عموم من وجه وخصوص من وجه آخر .

فإن كانا عامين وأمكن الجمع بينهما جمع ، وإن لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما جميعاً إن لم يعلم التاريخ .

فإن علم التاريخ ينسخ المتقدم بالتأخر ، وكذا إذا كانا خاصين . وإن كان أحدهما عاماً من وجه ، وخاصاً من وجه ، فيخص عموم كل منهما بخصوص الآخر .

أمثلة على الجمع بين النصوص :

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في شرح الأصول من علم الأصول ص ٥٥٤ :

(هذا الباب الذي نحن بصدد مهم جداً حيث إن الإنسان قد يظن أن في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ ما يكون متعارضاً متناقضاً مع أن الله يقول : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [سورة الشاء ٨٢] .

فحث على التدبر ، ويثبت أنه بالتدبر لا يمكن أن يقع خلاف أبداً ، والخلاف الذي يقع بين الآيات في الظاهر نتيجة لقصور الإنسان في علمه ، أو لقصور في فهمه ، أو تفريط في عدم التدبر .

أما إذا اجتمع التدبر والعلم والفهم فإنه لا يمكن أن يوجد في كتاب الله أو سنة

إل الضروري من علم الأصول ، ١٦٧
رسول الله ﷺ تعارض أبداً .

ولكن يوجد التعارض لأحد هذه الأمور الثلاثة :
(الأول) : القصور في العلم .

و (الثاني) : القصور في الفهم .

و (الثالث) : التقصير في التدبر . اهـ

لذلك قال ابن خزيمة - رحمه الله - : لا أعرف حديثين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني بهما لأولف بينهما .

أمثلة على مبحث التعارض :

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لا عدوى .
متفق عليه (٧٧)

فهذا نص صريح صحيح في نفي العدوى .

وقد جاءت نصوص فيها إيهام تعارض مع هذا الحديث منها :

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : يز من المجدوم كما تفر من الأسد .
أخرجه البخاري تعليقاً . (٧٨)

(٧٧) • أخرجه البخاري في صحيحه - واللفظ له - : (كتاب الطب / باب : لا عدوى / ح ٥٧٧٣ ، ٥٧٧٤) .

وراد في الأول : قال أبو سلمة بن عبد الرحمن : سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا يورد الممرض على الصحيح .

وراد في الثاني : فقام أعراشي ، فقال : أرأيت الإبل تكون في الزمالة أمثال الأطباء ، يأتونه للبحر الأحمر فتحرب ، قال رسول الله ﷺ : فمن أعدى الأول .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب السلام / باب : لا عدوى ولا طيرة / ح ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤) .

(٧٨) • علقه في : (كتاب الطب / باب الجذام) .

قال : وقال عفان حدثنا سلم بن حبان ، حدثنا سعيد بن ميناء ، قال سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : لا عدوى ، ولا طيرة ، ولا هامة ، ولا صفر ، وفر من المجدوم فرارك من الأسد .

ومسحه العلامة الألباني - رحمه الله - في « صحيح الجامع » برقم ١١١ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يُورَدُ الْمُتَرَضُّ عَلَى الْمُصْبِحِ » .
متفق عليه . (٧٩)

وقد جمع غير واحد من أهل العلم بين هذه النصوص .

قال العلامة الألباني - رحمه الله - : « واعلم أنه لا تعارض بين هذين الحديثين ، وبين أحاديث « لا عدوى ... لأن المقصود بهما ، إثبات العدوى ، ونهايتها تتقل بإذن الله تعالى من المريض إلى السليم ، والشراد بذلك الأحاديث نفي العدوى التي كان أهل الجاهلية يعتقدونها ، وهي انتقالها بنفسها ، دون النظر إلى مشيئة الله في ذلك ، كما يُرشد إليه قول النبي ﷺ للأعرابي : « فمن أعدى الأول » .

فقد لفت النبي ﷺ نظر الأعرابي بهذا القول الكريم إلى المسبب الأول ، ألا وهو الله ﷻ ، ولم يُنكر عليه قوله : « ما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيخالطها الأجرب فيجربها » ، بل أقره على هذا الذي كان يُشاهده ، وإنما أنكر عليه وقوفه عند الظاهر فقط بقوله له : « فمن أعدى الأول » .

وجملة القول : أن الحديثين يُبينان العدوى ، وهي ثابتة تجربة ومشاهدة ، والأحاديث الأخرى لا تنفيها ، وإنما تنفي عدوى مقرونة بالغفلة عن الله الخالق لها .

وما أشبه اليوم بالبارحة ، فإن الأطباء الأوربيين في أشد الغفلة عنه تعالى لشركهم وضلالهم ، وإيمانهم بالعدوى على الطريقة الجاهلية ، فلهولاء يقال : « فمن أعدى الأول » .

أما المؤمن الغافل عن الأخذ بالأسباب فيذكر بها ، ويُقال له كما في حديث الترجمة : « لَا يُورَدُ الْمُتَرَضُّ عَلَى الْمُصْبِحِ » ، أخذاً بالأسباب التي خلقها الله تعالى ، وكما في بعض الأحاديث المتقدمة : « فِرَ مِنْ الْمَجْدُومِ » .

(٧٩) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب السلام / باب : لا عدوى / ج ٥٧٧٣) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب السلام / باب : لا عدوى ولا طيرة / ج ١٠١) .

كُنَّا نَقْرُؤُ مِنَ الْأَسَدِ .

هذا هو الذي يظهر لي من الجمع بين هذه الأخبار ، وقد قيل غير ذلك ، مما هو مذكور في « الفتح » وغيره . والله أعلم . اهـ

— مثال ثان :

— عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ » .
متفق عليه . (٨٠)

فهذا نص صريح ، صحيح في النهي عن الصلاة ما بين الفجر وطلوع الشمس .

وقد ورد في هذا الباب حديث آخر قد يظن البعض أن فيه إيهام تعارض معه .
— عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ » .
متفق عليه . (٨١)

وهذا أيضًا نص صريح ، صحيح في أيجاب الركعتين قبل الجلوس في المسجد .

وقد جمع غير واحد بين النصين .

(٨٠) • أخرجه البخاري في مواضع كثيرة من صحيحه : (كتاب مواقيت الصلاة / باب : لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس / ح ٥٨٦) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب صلاة المسافرين / باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها / ح ١٢٨٨) .

(٨١) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الصلاة / باب : إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس / ح ٢٤٤) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب استحباب تحية المسجد بركعتين / ح ٧٠ ، ٦٩) .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في «شرح نظم الورقات» ص ١٣٥ :
 (فالأول فيه عموم الصلاة : « لا صلاة » ، وخصوص الزمن ، وهو ما بين صلاة
 الفجر إلى طلوع الشمس ، والثاني فيه « عموم الصلاة » وعموم التهي عن الجلوس ،
 لكن الصلاة خاصة في تحية المسجد ، فهذا رجل دخل في وقت التهي ، إن قلنا :
 لا تصل أخذنا بعموم التهي « لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس » ، وإن قلنا
 صل ، أخذنا بعموم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين .
 فأيهما نعمل ؟ ، نقول : في هذه الحال يُعمل بهما جميعاً في الصورة التي يتفقان
 فيها ، كما إذا دخل المسجد في غير وقت التهي ، فإنه لا يجلس حتى يصلي
 ركعتين ، ويتوقف في الصورة التي فيها التعارض ، إلا إذا وجد ما يؤيد عموم
 أحدهما فإننا نعمل به .

وهنا وجدنا أن التهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح أضعف من الأمر بالصلاة
 إذا دخل المسجد .

وجه ذلك أن التهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح قد ورد تخصيصه في عدة
 مواضع منها : إعادة الجماعة ، يعني لو جئت بعد أن صليت الصبح ووجدت الناس
 يصلون جماعة فصل معهم ، ومنها ركعتا الطواف ، فإنها تجوز في وقت التهي ،
 ومنها : سعة الرضوء ، فتزق بذلك عموم التهي عن الصلاة بعد الفجر .
 ولذلك نقول : إن الرّاجح في هذه المسألة أن كل صلاة لها سبب ، فإنه يجوز
 أن تُفعل في وقت التهي ، لأننا وجدنا أن عموم الأمر في هذه الصلاة التي لها سبب
 قوي . اهـ

وقد يشن العلامة ابن عثيمين - رحمه الله - أثر تخصيص العام على قوته عند
 الجمع والترجيح في أكثر من موضع في كتبه .

قال - رحمه الله - في «الشرح الممتع على زاد المستقنع» ٤ / ٨٩ :
 (بعض العلماء من الأصوليين قال : إن العام إذا حُصّ بطلت دلالة على العموم
 نهائياً ، لأن تخصيصه يدل على عدم إرادة العموم .

والعموم المحفوظ أقوى من العموم المخصوص (اهـ)
ثم فصل ما أجمل لنا في موضع آخر فقال في « شرح الأصول من علم
الأصول » ص ٥٨ :

(ذهب بعض الأصوليين إلى أن العام إذا خصص بطل عمومه ، وعلل ذلك بأن
تخصيصه يدل على أن العموم لم يُرد ، وإذا لم يُرد العموم بقي مُحتملاً ، فيُحتمل أن
يُخصص بغير هذه الصورة ، وإذا وجد الاحتمال ، بطل الاستدلال .
يقولون : إن العام إذا تُخصص بطل عمومه نهائياً - فما احتل العموم ولا
ضعف - بل بطل نهائياً .

وُحجَّتْهم :

لما وجد التخصيص دل على أن العموم غير مُراد ، وعليه فيُحتمل في كل فرد
من أفراد العام أنه غير مُراد ، وحيثُ يَبقى العموم مُحتملاً ، والمعروف أنه إذا وجد
الاحتمال بطل الاستدلال .

ولكن الصحيح أن العموم إذا تُخصص بقي عامًا فيما عدا التخصيص ، ويعنى :
يخرج التخصيص الباقي على عمومه ، وهذا هو الصحيح ، وهذا هو مقتضى العقل
والنظر (اهـ)

فإذا علمت ما فات تبين أن عموم التَّهْيِ عن الصَّلَاة بين الفجر وطلوع الشمس
قابل للتخصيص ، أما صلاة ركعتين عند دخول المسجد فمأزال على عمومه ، ومما
لا شك فيه أن الباقي على عمومه أقوى لأن العموم مُراد منه ، فيترجه التخصيص إلى
العام الذي خُصَّ قبل ذلك لأن العموم غير مُراد منه ابتداءً .

* المبحث الثاني :

الترجيح :

هو تفصيل وتقوية دليل على آخر بوجه مُعتبر .

وللترجيح أوجه كثيرة ، منها :

- تقديم القول على الفعل .

- تقديم المنطوق على المفهوم .
- تقديم الحاضر على المتيقن .
- تقديم النص على القياس .
- تقديم الناقل على المتلقي .
- تقديم المثبت على النافي .
- تقديم القياس الجلي على القياس الخفي .
- تقديم القطعي على الظني .
- تقديم حديث الأوثق .
- تقديم حديث صاحب الواقعة على غيره .
- ووجوه الترجيح كثيرة .

• تتمات البحث :

• التمهيد الأول :

الطرق المتينة على درأ تعارض الأدلة :

١- التثبت من صحة الأدلة المتعارضة .

فروق التعارض بين نصين أحدهما صحيح ، والآخر ضعيف لا يُعد من باب التعارض ، حيث إن التعارض لا يكون إلا بين دليلين صحيحين لا يمكن الجمع بينهما ، فإن ترجح أحدهما على الآخر زال التعارض .

٢- النظر في أدلة المسألة مُجمعة ، حيث إن إغفال بعض الأدلة يورث قصور النظر فلا يُستطاع الوصول إلى الصواب .

حيث إن من أكبر أسباب إيهام التعارض قلة العلم ، وقلة النظر ، كما أشار إلى ذلك الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - آنفاً .

٣- معرفة دلالات الألفاظ ومعانيها ، وفهم النص وسياقه ، ومعرفة سبب نزوله أو وروده ، وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة لغة العرب .

(الإجماع)

٥٩- إن اتفاق العلماء في حكم حادثة إجماعهم نسبي
• معاني المفردات :

- نسبي : نطلق عليه مسمى الإجماع .

• المعنى الإجمالي :

اتفاق العلماء على حكم حادثة ، مسمى : « الإجماع » .

• المباحث التي اشتمل عليها اليت :

• المبحث الأول :

تعريف الإجماع :

قال الجويني - رحمه الله - في «الورقات» ص ١٨ :

(الإجماع : هو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة) . اهـ

وهذا هو القدر الذي اكتفى الناظم بإيراده في نظمه في البيت الذي مر بنا آنفاً .

ولكن الجويني - رحمه الله - زاد بيان بعض الشبهات في تعريفه ، فقال :

(ونعني بالعلماء : الفقهاء .

ونعني بالحادثة : الحادثة الشرعية) . اهـ

قلت : وهذان بيانان هامين لا يُستغنى عنهما ، ويُضاف إليهما ما فات صاحب

الأصل ، والناظم من قيود وهي :

- تقييد العلماء بعلماء هذه الأمة .

- وفاته من التثريب : بعد عصر النبي ﷺ .

فلو وقع إجماع من أمة أخرى كاليهود ، أو النصارى ، أو الهندوس لا يُعد

إجماعاً ، ولا يُعتد بقولهم .

فقول النصارى : إن الله ثلاثة متفق عليه بين أغلب طوائفهم ، بل اتفق عليه

أخبارهم ورهبانهم في مجامعهم ، ومع ذلك لا يُعد إجماعاً لكونه صادر عن غير

هذه الأمة .

وتقيدنا له بأن يقع بعد عصر النبوة ، لأنه إذا وقع في زمن النبوة ما جاز ذلك إذ لا اجتهاد مع نص ، والنص قد يعمل به اليوم ويُنسخ غداً ، لأنه يرد في آوان التشريع .

فإن اتفقوا في زمن النبوة على مستند إجماع جاز أن يُنسخ أو يُخصص ، أو يُقيد ، أما إذا وقع بعد موت النبي ﷺ ما جاز أن يقع شيء من ذلك .
إذن تعريف الإجماع :

اتفاق مُجتهدٍ عصر من العصور من هذه الأمة بعد النبي ﷺ على حكم شرعي .

فاتفاق غير المجتهدين لا يُعد إجماعاً .
وكذا إذا وقع في عصور متفرقة ، فلم يكتمل الاتفاق في عصر واحد منها لا يُعد إجماعاً .

• تتمات البحث :

• التمة الأولى :

فات الناظم ذكر ما أبهم صاحب الأصل في بيان المُبهمات في تعريف الإجماع .

قال الجويني - رحمه الله - في «الورقات» ص ١٨ :

(ونعني بالعلماء : الفقهاء .

ونعني بالحادثة : الشرعية) . اهـ

فإجماع غير الفقهاء لا يُعتد به في الفقه ، وإجماع غير المحدثين لا يُعتد به في علم الحديث ، وإجماع غير القُرّاء لا يُعتد به في القراءات .

وإجماع العامة لا يُعتد به في أي فرع من هذه الفروع .

أما تقيد الحادثة بكونها شرعية فلأننا نبحث في شرعيات .

قال الناظم :

٦- و ذاك حُجّة لأجل البُعضة من الضلال لهذه الأمة

• معاني المفردات :

- حُجَّة : بُرْهَان .

- العصمة : الحفظ من الزلل .

- الضلال : العدول عن الطريق القويم .

• المعنى الإجمالي :

والإجماع حُجَّة لحفظ الله تعالى هذه الأمة من الاجتماع على ضلالة .

• المباحث التي يشتمل عليها البيت :

• المبحث الأول :

حُجَّة الإجماع :

ذهب داود بن علي الظاهري ، وابن خزم ، وغيرهما إلى عدم جواز الاحتجاج بالإجماع ، فهما ينفيانه .

قلت : وإن كان الإجماع مُتَّفَعِر لافتراق العلماء في أطراف الأرض ، وكذا عدم القدرة على حصرهم ، إلا أنه غير مستنع ، ولو وقع كان حُجَّة ، خلافاً لمذهب داود بن علي وابن خزم .

لذا تجد أغلب الإجماعات المعتمدة واقعة في عصر الصحابة لعدم افتراقهم ، وإمكان حصرهم .

- الأدلة على حُجَّة الإجماع :

- قال تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (سورة النساء ١١٥) .
قال العلامة عبد الرحمن بن ناصر الشنعي - رحمه الله - عند تفسير هذه

الآية في «تيسير الكريم الرحمن» :

(وقد استدلل بهذه الآية الكريمة على أن إجماع هذه الأمة حُجَّة ، وأنها معصومة من الخطأ .

ووجه ذلك أن الله توعد من خالف سبيل المؤمنين بالمُخْذَلَان والنار ، وسبيل

المؤمنين مفرد مضاف ، يشمل سائر ما للمؤمنين من العقائد والأعمال .

فإذا اتفقوا على إيجاب شيء ، أو استحبابه ، أو تحريمه ، أو كراهته ، أو إباحته - فهذا سبيلهم - ، فمن خالفهم بعد انعقاد إجماعهم عليه ، فقد أشع غير سبيلهم) . اهـ .

- قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [سورة البقرة ١٤٣] .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « الأصول من علم الأصول » ص ٨٩ :

(فقوله « شهداء على الناس » يشمل الشهادة على أعمالهم ، وعلى أحكام أعمالهم ، والشهيد مقبول القول) . اهـ .

- قال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [سورة النساء ٥٩] .

يفهم من هذه الآية أن ما لم يتنازعوا فيه واتفقوا عليه فحكمه إليهم .

- قال تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [سورة آل عمران ١١٠] .

وروجه الدلالة : أن الله تعالى أخبر أن المؤمنين من هذه الأمة لا يأمرُونَ إلا بالمعروف .

فإذا اتفقوا على إيجاب شيء أو استحبابه فهو مما أمرُوا به ، فيتعين بنص الآية أن يكون معروفاً ، ولا شيء بعد المعروف إلا المنكر ، وكذلك إذا اتفقوا على النهي عن شيء فهو مما نهوا عنه ، فلا يكون إلا منكراً .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « الأصول من علم الأصول » ص ٩٠ :

(إجماع الأمة على شيء إما أن يكون حقاً ، وإما أن يكون باطلاً ، فإن كان حقاً فهو حجة ، وإن كان باطلاً فكيف يجوز أن تجتمع هذه الأمة التي هي أكرم الأمم على الله منذ عهد نبينا إلى قيام الساعة على أمر باطل لا يرضي به الله ، هذا

من أكبر المحال . اهـ

- وأما حديث : لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ .

أخرجه ابن ماجه في سننه (ح ٣٩٠) .

من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

وقد ورد عن عدد من الصحابة ، غير أنس ، وطرقه لا تخلو من مقال ، ولكنها تعترض وتتقوى ، وقد صحح موقوفاً عن ابن مسعود .

قلت : ومن طرقه :

عَنِ ابْنِ عُمرَ - رضي الله عنهما - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : إِنْ أَلَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ ، وَيَذُ اللَّهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ ، وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ .

أخرجه الترمذي . (٨٢)

قال الناظم :

٦١- يَكُونُ بِالْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالسُّكُوتِ فِي أَصَحِّ قَالِ

• معاني المفردات :

- قَالَ : قول .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : إن الإجماع يصح بقولهم إذا نصوا على شيء بالقول ، وبفعلهم إذا غفروا عنهم ، وبقول بعضهم أو فعلهم وسكوت الباقيين .

• المباحث التي يشتمل عليها البيت :

• المبحث الأول :

الاحتجاج بما شككت عنه من أقوال أو أفعال البعض :

اختلّف في حكم ما شككت عنه من الأقوال ، والأفعال ، واعتباره من الإجماع

(٨٢) • صحيح .

أخرجه الترمذي في سننه : (كتاب العين / باب : ما جاء في لزوم الجماعة / ح ٢١٦٧) .

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في « صحيح الجامع » برقم ١٨٤٨ .

على أقوال :

الأول : أنه إجماعٌ مُعتبر ، وهو منقولٌ عن أحمد ، وبه قال أكثر الشافعية ، والمالكية .

الثاني : أنه حجة لا إجماع .

والثالث : أنه ليس بحجة ولا إجماع ، لأنَّ الشاكت قد يسكت وهو غير راضٍ لأسباب مُتعددة ، منها :
- عدم وصول الأمر إليه .

- أو اعتقاده أنَّ كلَّ مجتهدٍ مُصيب ، أو أنه لا إنكار في مسائل الاجتهاد ، ونحو ذلك .

وتحرير هذه المسألة ، أنَّ لها ثلاث حالات :

١- أن يُعلم من قرينة حال الشاكت أنه راضٍ بذلك ، فهذا الإجماع يكون مقبولاً قولاً واحداً .

٢- أن يُعلم من حال الشاكت أنه ساخط ، فهذا ليس بإجماع قولاً واحداً .

٣- ألا يُعلم منه رضي أو ساخط .

فالحالة الأولى ، والثالثة تُسميان : « إجماع سكوتي » ، وهو مُعتبرٌ عند الجمهور .

• تسميات البحث :

• التمهة الأولى :

فات الناظم أن يورد كلام صاحب الأصل - رحمه الله - في اشتراط انقراض العصر ، لصحة الإجماع .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ١٨ :

(ولا يُشترط انقراض العصر ، على الصحيح .

فإن قلنا : انقراض العصر شرط ، فيعتبر قول كل من ولد في حياتهم ، وتفقه وصار من أهل الاجتهاد ، فلهم أن يرجعوا عن ذلك الحكم) اهـ .

قلت : ورأي الجمهور أنه لا يُشترط انقراض العصر ، وأن الإجماع ينعقد من أهله بمجرد اتفاقهم على الحكم الشرعي ، ولا يجوز لهم مخالفته بعد ذلك .
قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « شرح نظم الورقات » ص ١٣٩ :

(وهذه المسألة فيها خلاف ، هل يُشترط لثبوت الإجماع انقراض العصر ، أو أنه يحصل الإجماع بأول لحظة أجمعوا عليها ؟ ، المسألة فيها خلاف .
بعضهم يقول : لا بد من انقراض العصر ، وذلك لأنه يجوز لأحدهم أن يتغير رأيه فلا إجماع حتى ينقرض العصر ، فمثلاً من كان من التابعين ، متى ينعقد الإجماع إذا انقضى التابعون ، وتابعوهم وهكذا .

القول الثاني : أنه لا يُشترط انقراض العصر .
وهذا هو الصحيح ، لأنه بمجرد إجماعهم ثبت الدليل ، فلو نقضوا فيما بعد لصاروا ناقضين للدليل ، فلا عبرة بهم) . اهـ

وقد نظم الشرف العفريطي ذلك في « نظم الورقات » فقال :

ثم انقراض عصره لم يُشترط أي في انعقاده وقيل مُشترط
ولم تجز لأهله أن يرجعوا إلا على الثاني فليس يُمنع
وليُعتبر عليه قول من ولد وصار مثلهم فقيهاً مُجتهد
• التمهيد الثانية :

فات الناظم نظم قول الصحابي وحجته .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ١٩ :

(وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره على القول الجديد) . اهـ
قلت : قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في « شرح نظم الورقات » ص ١٤١ :

(أي على الجديد من مذهب الشافعي ، لأن الشافعي له مذهبان : مذهب قديم ، وهو مذهب العراق ، ومذهب جديد ، وهو مذهبه في مصر) . اهـ

قلت : بل يؤخذ به إذا استوفي شروطه وخلا من الموانع .
ومن الشروط التي اشترطها العلماء في قبول قول الصحابي ، وإعطاؤه حكم
الرفع :

١- ألا يُعارض عموميات الكتاب والسنة .

٢- ألا يكون مُعارضاً بقول غيره من الصحابة فقول بعضهم ليس بحجة على
بعض ، وكلُّ يؤخذ منه ويُرد .

٣- أن يكون فيما لا مجال فيه للرأي ، كإثبات الحلال والحرام ، وترتيب
الثواب والعقاب على الأفعال ، وذكر الأمور الغيبية كذلك المتعلقة بالآخرة
ونحوها .

❖ التمة الثالثة :

شروط انعقاد الإجماع :

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في «الأصول من علم
الأصول» ص ٩٢ :

(للإجماع شروط منها :

١- أن يثبت بطريق صحيح : بأن يكون إما مشهوراً بين العلماء ، أو ناقله ثقة
واسع الإطلاع .

٢- ألا يسبقه خلاف مُستقر ، فإن سبقه ذلك فلا إجماع ، لأن الأقوال لا
تبطل بموت فائليها .

فالإجماع لا يرفع الخلاف السابق ، وإنما يمنع من حدوث خلاف .
هذا هو القول الراجح لقوة المأخذ ، وقيل : لا يُشترط ذلك ، فيصح أن
ينعقد في العصر الثاني على أحد الأقوال السابقة ، ويكون حجة على من
بعده) . اهـ

❖ التمة الرابعة :

تعذر وقوع الإجماع بعد عصر الصحابة :

وسبب تعذره تفرق العلماء في الأمصار ، وعدم إمكان حصرهم .

خلافًا للصحابة الذين لم يتفرقوا بعيدًا ، وأمكن حصرهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

(لا يُعلم إجماعًا بالمعنى الصحيح إلا ما كان في عصر الصحابة ، أما بعدهم فقد تعذر غالبًا) . اهـ

وقال أيضًا في « مجموع الفتاوى » ١١ / ٣٤١ :

(لكن المعلوم منه ما كان عليه الصحابة ، وأما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالبًا) . اهـ

• التمهيد الخامسة :

أقسام الإجماع :

الإجماع على قسمين :

أ - قطعي :

وهو ما يُعلم وقوعه من الأئمة بالضرورة ، كالإجماع على وجوب الصلوات الخمس ، وتحريم الزنا .

وهذا النوع معلوم بثبوته ، ولا أحد يُنكر حُجته ، ويكفر مُنكره .

ب - ظني :

وهو الذي يُعلم بالشعب والاستقراء .

وهذا النوع يختلف في حُجته ، وأرجح الأقوال على حُجته ، ولكن المُنكر لثبوته لا يكفر .

• التمهيد السادسة :

إذا اختلف الصحابة في مسألة على قولين ثم اتفق التابعون على واحدة منهما هل يُسمى ذلك إجماعًا أم لا ؟ .

فيه قولان :

١ - قال القاضي أبو تغلبي من الحنابلة ، وبعض الشافعية : لا يكون إجماعًا ،

لأن الذين ماتوا لا يستط قولهم بموتهم .

أمّا إذا اختلف الصحابة في مسألة ثم اتفقوا على واحد منها ، كاختلافهم على إمامة أبي بكر الصديق ، ثم اتفقهم بعد ذلك بأن رجع بعضهم إلى قول الآخرين فصار إجماعاً .

وكذا غير الصحابة إذا اختلفوا كان اتفاقهم إجماع .

قال محمد بن حسين الجيزاني - حفظه الله - في معالم أصول الفقه : ص ١٨٢ :

(إذا اختلف الصحابة في مسألة على قولين ، لم يَجْزِ للتابعين الإجماع على أحدهما ، لأن في انعقاد هذا الإجماع نسبة الأمة إلى تضييع الحق ، والغفلة عن الدليل الذي أوجب الإجماع . ولأن نزاع الصحابة واختلافهم لا يمكن إن يكون على خلاف الإجماع ، فلا يصح انعقاد إجماع يُخالفه الصحابة) . اهـ

قلت : وهذا القول بُني على مقدمات :

أ - أن الذين ماتوا لا يسقط قولهم بموتهم .

ب - نسبة الأمة إلى تضييع الحق ، والغفلة عن الدليل الذي أوجب الإجماع .

ج - أن نزاع الصحابة لا يمكن أن يكون على خلاف الإجماع .

د - أن شرط حدوث الإجماع ألا يسبقه خلاف مُستقر .

هـ - تعذر حدوث الإجماع بعد الصحابة .

٢ - أن الاتفاق بعد ذلك يُسمى إجماعاً .

واستدلوا بأن العلماء في تعريفهم للإجماع لم يقيدوه بعصر الصحابة ، وإن

وقع الخلاف - خارج التعريف - على إمكان وقوعه بعد عصر الصحابة .

قلت : والقول الأول هو الأرجح .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في شرح الأصول من

علم الأصول : ص ٥٠٣ :

(س : فإذا قلنا أن أهل العصر اختلفوا في حكم ثم انقضوا فجاء العصر

الثاني فأجمعوا على أحد القولين فهل يصح الإجماع ؟ .

ج : لا يصح ، لأن هناك خلافاً مُستقراً ، فإجماع العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول ليس بإجماع لوجود الخلاف المُستقر ، والأقوال لا تبطل بموت قائلها . اهـ

• التمة السابعة :

إجماع أهل المدينة :

اختلف في اعتباره على قولين :

١ - أنه ليس بحجة ، لأنهم بعض الأمة ، والمُعتبر في هذا الباب هو إجماع الأمة كلها .

وهذا قول جمهور العلماء .

٢ - أنه حجة .

وهو قول الإمام مالك وأتباعه .

وقد توسط قوم فقالوا باعتباره إذا جمع شرطين :

أ - أن يكون فيما لا مجال فيه للرأي .

ب - أن يكون منقولاً عن الصحابة ، والتابعين لا غير .

والرَّاجح أنه ليس بحجة ، وإن كان يُعتبر من غير إلزام إذا ما وافق الدليل .

• التمة الثامنة :

اتفاق الأئمة الأربعة ليس بإجماع عند الجمهور .

والصحيح أنه حجة وليس بإجماع ، لأن الإجماع لا يكون إلا من الجميع ، وهم وأتباعهم بعض الأمة .

• التمة التاسعة :

لكل إجماع مُستند ، علمه ، من علمه ، وجهله من جهله ، ولا يُشترط معرفة مُستند الإجماع للعمل به .

(الأخبار)

- ٦٢- يَنْقَسِمُ الْخَبَرُ لِلْأَحَادِ وَمُتَوَاتِرٍ وَذِي إِسْنَادٍ
٦٣- وَمُرْسَلٍ، فَأَوَّلُ : مَا أَوْجَبَا
٦٤- وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ جَمْعٌ يُجْتَنَّبُ
٦٥- وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ
٦٦- وَمُرْسَلٌ إِسْنَادُهُ قَدْ انْقَطَعَ
٦٧- وَمُرْسَلُ الْأَصْحَابِ مُسْنَدٌ يُجْعَلُ

• معاني المفردات :

- أوجب : ألزم .
- أكسب : أعطى ومنع .
- يجتنب : يُتَعَدَّ عَنْهُ .
- صفوة : الصُّفْوَةُ الْخِيَارُ وَالْخُلَاصَةُ .
- الأجل : العظيم القدر .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : تنقسم الأخبار إلى آحاد ، ومتواتر :
- أما الأول فيوجب العمل .

وينقسم إلى :

- مُسْنَدٌ : يعني مُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ .
 - مُرْسَلٌ : يعني ما لم يُتَّصِلْ إِسْنَادُهُ بَيْنَ الثَّابِعِ وَالثَّانِي وَالْأَوَّلِ .
- فإن كان المرسل من مراسيل الصحابة قبل ، وإن كان من مراسيل غيرهم فليس بحاجة ، إلا ما كان من مراسيل سعيد بن المسيب ، فتحكمها بحكم المسند .

والثاني : المتواتر ، فهو يوجب العلم ، وشرطه أن يرويه جمع تحيل العادة تواطهم على الكذب .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

- ١- تقسيم الحديث باعتبار عدد الثقة عند أهل العلم .
- ٢- خبر الآحاد .
- ٣- المتواتر .
- ٤- الحديث المُسند .
- ٥- الحديث المُرسل .
- ٦- مراسيل الضعابة .
- ٧- مُحكم مراسيل سعيد بن المسيَّب .

• المبحث الأول :

- تقسيم الحديث باعتبار عدد الثقة عند أهل العلم :
- ينقسم الحديث بهذا الاعتبار إلى قسمين :
- خبر الآحاد .
 - الحديث المتواتر .

فإن روى الحديث عدد كثير تُحيل العادة تواطئهم على الكذب ، وكان مُستندهم فيه الحسن ، سُمي « المتواتر » .

أما ما قصر عن ذلك فهو الآحاد .

وينقسم هذا الأخير إلى ثلاثة أقسام كما سيأتي إن شاء الله .

• المبحث الثاني :

خبر الآحاد :

وفيه عدة مسائل :

١- تعريفه :

هو ما قُصِر عن مرتبة التواتر .

٢- أقسامه :

ينقسم إلى ثلاث أقسام :

أ - المشهور :

وهو ما رواه ثلاثة أو أكثر ، في أقل طبقة من طبقاته ، ولم يبلغ مبلغ التواتر .

وهو ينقسم إلى قسمين :

- مشهور اصطلاحى :

وهو ما عرفناه آنفاً .

- مشهور غير اصطلاحى :

وهو الذى يُقصد به ما اشتهر على ألسنة الناس ، وإن لم يستوف شرط المشهور

عند أهل الفن .

فقد يشمل ما له سند ، وما ليس له سند أصلاً .

ومثاله :

- إن أبغض الحلال عند الله الطلاق . (٨٣)

مشهورٌ عند الفقهاء .

- المعدة بيت الداء (٨٤) .

مشهور عند الأطباء .

- نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه (٨٥)

مشهورٌ عند الشُّحاة .

(٨٣) • ضعيف .

أخرجه أبو داود في السنن : (كتاب الطلاق / باب : في كراهية الطلاق / ح ٢١٧٨) .

وضعه العلامة ابن الجوزي في « العلل المتناهية » ٢ / ٦٤٢ .

وضعه العلامة الألباني - رحمه الله - في « ضعيف الجامع » رقم ٤٤ .

(٨٤) • لا أصل له .

قال العلامة الألباني - رحمه الله - في « السلسلة الضعيفة » ١ / ٢٧٦ ح ٢٥٢ :

(قال الحافظ العراقي : لم أجد له أصلاً ، وأقره الحافظ الشيخاوي في « المقاصد الحسنة ») . اهـ

(٨٥) • قال الملا علي الفاري في « الأسرار المرفوعة » ص ٢٥٤ :

(قال العراقي : لا أصل لهذا الحديث ، ولم أقف له على إسناد قط في شئ من كتب الحديث ، وبعض الشُّحاة

يسبونه إلى عصر من قوله ، ولم أر له إسناداً إلى عصر) . اهـ

فكلها مُشتهرة على الألسنة ، رغم ضعفها كُلها .

ب - العزيز :

وهو ما رواه اثنان في أقل طبقة من طبقات السند .

ج - الغريب :

وهو ما رواه واحد في أقل طبقة من طبقات السند .

ويُسمى أيضًا : « الفرد » ، و « الفائدة » .

* المبحث الثالث :

الحديث المتواتر :

أ - تعريفه :

قال الخطيب البغدادي في « الكفاية » ص ٥٠ :

(هو ما يُخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدًا يُعلم عند مشاهديهم بمستقر العادة أن اتفاقهم على الكذب مُحال ، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه مُتَعَذِر ، وأن ما أُخبروا عنه لا يجوز اللبس - الشبهة - في مثله ، وأن أسباب القهر والغلبة ، والأمور الداعية إلى الكذب مُتَفِيَةٌ عنهم) . اهـ

إذن الحديث المتواتر ، لا بد أن يشتمل على :

- عددٌ كبير ، تحدث به الطُمَأْنِينَة .

- في كُل الطبقات الثاقلة للخبر .

- أن يكون مستند خبرهم الحسن .

- تحيل العادة تواطئهم على الكذب .

ب - أقسامه :

ينقسم المتواتر إلى قسمين :

- المتواتر اللفظي :

وهو الذي يتفق كل رواه على روايته بلفظ واحد .

ومثاله : حديث : من كذب عليّ مُتعمدًا ... الحديث .

— المتواتر المعنوي :

وهو ما تواتر عن رواة نقل معناه دون لفظه .

ومثاله : أحاديث الشفاعة ، وأحاديث المسح على الخفين ، وأحاديث رفع اليدين في الدعاء ، أحاديث الحوض .^(٨٦)

• المبحث الرابع :

الحديث المُسند :

الحديث المُسند هو ما اتصل مسنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

هذا عند المُحدثين ، أمّا عند غيرهم فقد يُستعمل مُقابل المُنقطع . كما هو الحال عند الجوّيني - رحمه الله - في « الورقات » حيث قال في ص ٢٠ :
(المُسند : ما اتصل إسناده) . اهـ

• المبحث الخامس :

الحديث المُرسل :

هو ما قال فيه التابعي : قال رسول الله ﷺ من غير ذكر الواسطة .
هذا تعريفه عند المُحدثين ، وأمّا عند الفقهاء والأصوليين فقد يُستعمل فيما هو أعم ، حيث يُطلقونه على كل انقطاع في السند بغض النظر عن مكانه من السند ، أو العدد الشاقط منه .

فجعله الجوّيني - رحمه الله - قسماً للمُتصل .

• المبحث السادس :

مُرسل الصّحابي :

اختلف في الاحتجاج به على مذهبين :

١ - أنه محتج به وله حكم المُتصل ، إذ أنّ جل رواية الصّحابة عن بعضهم ،

(٨٦) • لذا قال الشيرازي في القمّة :

خمسة وسبعون روي عن كذا
منهم العشرة ثم انميا
لها حديث «الرفع لليدين»
«والحوض» و«المسح على الخفين»

والنادر أن يروي صحابي عن تابعي ، فإن تبين ذلك وعلم أنهم عدول فلا يضرهم إن أسقط بعضهم بعضاً .

وهذا هو المذهب الراجح ، الذي قال به الجمهور .

٢- أن تُرسل الصحابي كترسل غيره .

وهذا قول مرجوح مدحوض بما قدمنا في المذهب الأول ، فلا يُرد الأغلب للنادر مع كونهم كلهم عدول .

• المبحث السابع :

حكم مراسيل سعيد بن المسيب :

قال الجوهري - رحمه الله - في «الورقات» ص ٢٠ :

(فإن كان - يعني المرسل - من غير مراسيل الصحابة ، فليس حجة ، إلا مراسيل سعيد بن المسيب ، فإنها قُتشت فوجدت مسانيد عن النبي ﷺ) . اهـ . قلت : وهذا فيه نظر من وجوه :

١- أن المرسل ضعيف ، وسبب ضعفه سقوط رايه منه لا يُعلم حاله ، بل قد يكون الشايط منه اثنان ، بل بلغ في بعض الأحاديث ثلاثة ، وأحياناً أربعة ، ووصل السقوط في بعضها إلى ثمانية .

إلا أن المرسل ضعفه أقل من ضعف غيره ، وينجبر بمثله ، أو بما كان ضعفه يسيراً .

لذا اشترط كثيرون ممن احتجوا بالمرسل شروطاً منها أن يكون المرسل من كبار التابعين ، حتى يُقلل احتمال سقوط غير الصحابي .

٢- أن من احتج بمراسيل سعيد احتج بها بسبب ما اشتهر عن الإمام الشافعي - رحمه الله - من الاحتجاج بها .

قلت : وهذا فيه تفصيل :

أ- أن للشافعي في ذلك قولان على خلاف المشتهر عنه بأن له قولاً واحداً في هذه المسألة .

بل القول بأن مراسيل سعيد كغيرها هو الأخير .

قال الشيرازي - رحمه الله - في «تدريب الراوي» ١ / ٢٠٠ :

(قال الثقليني : ذكر الماوردي في «الحاوي» : أن الشافعي اختلف في قوله في مراسيل سعيد ، فكان في القديم يحتج بها بانفرادها لأنه لا يرسل حديثاً إلا يوجد مُسنداً ، ولأنه لا يروي إلا ما سمعه من جماعة أو من أكابر الصحابة ، أو عضده قولهم ، أو رآه مُتَشَرِّفاً عند الكفاة ، أو وافقه فعل أهل العصر ، وأيضاً فإن مراسيله سُبرت ، فكانت مأخوذة عن أبي هريرة ، لما بينهما من الصلة والصحابة ، فصار إرساله كإسناده عنه ، ومذهب الشافعي في الجديد أنه كغيره) . اهـ

قلت : فتبع كلام الثقليني نقف على ما يلي :

- أن الشافعي له مذهبان آخرهما أن مراسيل سعيد كمراسيل غيره .

- أن كلام الشافعي القديم نفسه منقوض ، رده عليه غير واحد من الشافعية .

قال الشيرازي في «تدريب الراوي» ١ / ١٩٩ :

(قال المُصَنِّف - يعني : الثوري - في «شرح المذهب» ، و «الإرشاد» : والإطلاق في الثفي والإثبات غلط ، بل هو يحتج بالمرسل بالشروط المذكورة ، ولا يحتج بمراسيل سعيد إلا بها .

قال : وأصل ذلك أن الشافعي قال كما في : «مختصر الخزني» :

«أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ :

نهى عن بيع اللحم بالحيوان .

وعن ابن عباس : أن جزوراً نُحِرَتْ على عهد أبي بكر فجاء رجل بعناق فقال :

أعطوني بهذه العناق ، فقال أبو بكر : لا يصلح هذا .

قال الشافعي : وكان القاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيّب ، وغروة بن

الزبير ، وأبو بكر بن عبد الرحمن يُحرّمون بيع اللحم بالحيوان .

قال : وبهذا نأخذ ، ولا تعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ خالف أبا

بكر ، وإسماعيل ابن المسيّب حسن .

فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَارْسَالِ ابْنِ الْمُتَنَبِّئِ حَسَنٌ » ، عَلَى وَجْهَيْنِ ، حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي : « اللَّمْع » ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ وَغَيْرُهُمَا . أَحَدُهُمَا : مَعْنَاهُ أَنَّ حُجَّةَ عِنْدَهُ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْمُرَاسِيلِ ، قَالُوا : لِأَنَّهَا قُتِّبَتْ فَوُجِدَتْ مُسْنَدُهُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُ ، بَلْ هِيَ كَغَيْرِهَا .
قَالُوا : وَإِنَّمَا رَجَّحَ الشَّافِعِيُّ بِمُرْسَلِهِ ، وَالتَّرْجِيحُ بِالْمُرْسَلِ جَائِزٌ .
قَالَ الْخَطِيبُ : وَهُوَ الصُّرَابُ (اهـ)

ج - وَاحْتُجُّوا بِأَنَّ مِرَاسِيلَ سَعِيدٍ قُتِّبَتْ فَوُجِدَتْ مُسْنَدُهُ .

قَالَ الشَّخَاوِيُّ فِي : « فَتْحُ الْمُغِيثِ » ١ / ١٦٤ :

(قَالَ الْخَطِيبُ فِي « الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ » : وَالصُّرَابُ الثَّانِي ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَكَذَا قَالَ فِي « الْكَفَايَةِ » إِنَّ الثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ فِي مِرَاسِيلِ سَعِيدٍ مَا لَمْ يَوْجَدْ بِحَالٍ مِنْ وَجْهِ بَصَحٍ .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَقَدْ ذَكَرْنَا لِابْنِ الْمُتَنَبِّئِ مِرَاسِيلَ لَمْ يَقْبَلْهَا الشَّافِعِيُّ حَيْثُ لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهَا مَا يُؤَكِّدُهَا .

قَالَ : وَزِيَادَةُ ابْنِ الْمُتَنَبِّئِ فِي هَذَا عَلَى غَيْرِهِ أَنَّ أَصَحَّ التَّابِعِينَ إِرسَالًا فِيمَا زَعَمَ الْحَفَظُ (اهـ)

• تَمَمَاتُ الْبَحْثِ :

• التَّمَةِ الْأُولَى :

تَقْسِيمُ الثَّنَةِ إِلَى مُتَوَاتِرَةٍ أَوْ أُحَادِيَةٍ لَهُ اعْتِبَارَانِ :

الاعْتِبَارُ الْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لَعَدَدِ الثَّقَلَةِ لِكُلِّ مِنْهُمَا .

وَهُوَ اعْتِبَارٌ صَحِيحٌ حَيْثُ إِنَّهُ يُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا ، وَيَصْلُحُ ضَابِطًا عِنْدَ التَّرْجِيحِ .

الاعْتِبَارُ الثَّانِي :

بِالنِّسْبَةِ لِلِاحْتِجَاجِ وَالْعَمَلِ :

وَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ أُمُورٌ مِنْهَا :

— أَنَّ الشُّنَّةَ الْأَحَادِيَّةَ لَا تَنْسَخُ الْقُرْآنَ ، وَلَا الشُّنَّةَ الْمُتَوَاتِرَةَ .

— أَنَّ الشُّنَّةَ الْأَحَادِيَّةَ لَا تُخَصِّصُ عُمُومَ الْقُرْآنِ .

— اشْتِرَاطُ الْبَعْضِ شُرُوطٌ لِلْعَمَلِ بِالشُّنَّةِ الْأَحَادِيَّةِ ، مِنْهَا :

— أَلَّا يَكُونَ مِمَّا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوى .

— أَلَّا يَكُونَ مُخَالَفًا لِلْقِيَاسِ .

— أَنَّ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْكِتَابِ ، وَالشُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ .

— أَلَّا يَعْمَلَ رَاوِيهِ بِخِلَافِهِ .

وهذا الاعتبار في التَّقسيمِ فاسدٌ ، حيث دلت نصوص الكتاب والشُّنَّةُ على

العمل بالشُّنَّةِ الْأَحَادِيَّةِ مِنْ غَيْرِ شُرُوطٍ .

قال تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [سورة العنكبوت ٥١] .

ولفظ « ما » من ألفاظ العموم فيشمل كل ما أتى به الرسول ﷺ من غير تفریق

بين ما نُقِلَ عن الآحاد ، أو الجمع المتواتر ، المهم هو ثبوت صحة النقل إلى

رسول الله ﷺ .

قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ

الْخِيفَةُ مِنْ أَمْرِهُمُ وَمَنْ يَقَعْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ [سورة الأحزاب ٣٦] .

فلفظ « أمر » نكرة في سياق الشرط فيفيد العموم ، فتدخل فيه الشُّنَّةُ بقسميها ،

فهو يعم نقل الجمع ، ونقل الآحاد .

عَنِ الْعِزَّاتِيِّ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ

الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي ، عُضُّوا عَلَيْهَا بِالتَّوَاجُدِ .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٧)

(٨٧) • صحيح .

هذا جزء من حديث طويل .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ فِي السَّنَنِ : (كِتَابُ الشُّنَّةِ / بَابُ : فِي لُزُومِ الشُّنَّةِ / ح ٤٦٠٧) .

وَصَحَّحَهُ الْعَلَمَةُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « صَحِيحِ الْجَامِعِ » بِرَفْعِ ٢٥٤٩ .

• التمهيد الثانية :

هل يُفيد خبر الآحاد العلم القطعي ؟ .

اختلف في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

— أنه لا يُفيد العلم مطلقاً ، وإنما يُفيد الظن .

وذلك لأنه من رواية آحاد قد يقع منهم الخطأ .

— أنه يفيد العلم مطلقاً .

وهذا مُخالف لقواعد الشرع والعقل .

— أنه يُفيد العلم إذا احتفت به قرائن .

قال العلامة شمس الدين ابن قيم الجوزية - رحمه الله - كما في « مختصر

الصواعق » ص ٤٥٥ :

(خبر الواحد بحسب الدليل الدال عليه ، فتارة يُجزم بكذبه لقيام دليل كذبه ،

وتارة يُظن كذبه إن كان دليل كذبه ظنيّاً ، وتارة يُتوقف فيه فلا يرجح صدقه ولا

كذبه ، إذا لم يَقم دليل أحدهما ، وتارة يرجح صدقه ، ولا يُجزم به ، وتارة يُجزم

بصدقه جزماً لا يبقى معه شك ، فليس خبر كل واحد يفيد العلم ولا الظن) . اهـ

• التمهيد الثالثة :

فات الناظم تعريف « الخبر » .

قال الجويني في « الورقات » ص ١٩ :

(وأما الأخبار : فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) . اهـ

وقال الشرف العنبري في « نظم الورقات » :

والخبر اللفظ المفيد المُخْتَمِل صدقاً وكذباً منه نوع قد نُقل

• التمهيد الرابعة :

فات الناظم ذكر بعض شروط « الحديث المتواتر » .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ١٩ :

(فالمتواتر : ما يوجب العلم ، وهو أن يروي جماعة لا يقع التواطؤ منهم على

الكذب من مثلهم إلى أن ينتهي إلى المُخبر عنه ،
ويكون في الأصل عن مشاهدة ، أو سماع ، لا عن اجتهاد . اهـ
قلت : ففاته :

- أن هذا الجمع يروى عن مثله ، وهكذا في جميع الطبقات .

- وأن يكون مُستندهم في الثقل : الحسن ، لا عن اجتهاد .

قال الشرف العُربطي في « نظم الورقات » :

فأول السُّرّعين ما رواه جمع لنا عن مثله عزاه
وهكذا إلى الذي عنه الخبر لا باجتهاد بل سماع ونظر
وكل جمع شرطه أن يسمعوا والكذب منهم بالتواطي يُمنع
* التمه الخامسة :

فات الناظم نظم صيغ الأداء .

قال الجَوْنِي - رحمه الله - في « الورقات » ص ٢٠ :

(والعننة : تدخل على الأسانيد ، وإذا قرأ الشيخ يجوز للراوي أن يقول حدثني
أو أخبرني إجازة .

وإذا قرأ هو على الشيخ يقول : أخبرني ، ولا يقول حدثني .

وإن أجازته الشيخ من غير قراءة يقول أجازني ، أو أخبرني إجازة) . اهـ

وقد نظم الشرف العُربطي هذه الجُمْل في « نظم الورقات » ، فقال :

وَالْحَقُّوا بِالْمُسْنَدِ الْمُعْنَعَا فِي حُكْمِهِ الَّذِي لَهُ تَبِينَا
وَقَالَ مِنْ عَلَيْهِ شَيْخُهُ قَرَا حَدَّثَنِي كَمَا يَقُولُ أَخْبَرَا
وَلَمْ يَقُلْ فِي عَكْسِهِ حَدَّثَنِي لَكِنْ يَقُولُ رَاوَيْنَا أَخْبَرَنِي
وَحَيْثُ لَمْ يَقْرَأْ وَقَدْ أَجَازَهُ يَقُولُ قَدْ أَخْبَرَنِي إِجَازَهُ
* التمه السادسة :

خالف الناظم الجَوْنِي - رحمه الله - في تعريف « الحديث المُسند » .

قال الجويني - رحمه الله - في « الورقات » ص ٢٠ :

(والمرسل ما لم يتصل إسناده) . اهـ

فجعله قسماً للمُتَّصِل ، ووسع القول في نوع الانقطاع المُتَّعَلِّق به ، فجعله شاملاً لكل صور الانقطاع التي تردُّ على السند .

وقد وافق رسم الفقهاء في ذلك . بينما عرّفه النّازم على رسم أهل الحديث . فقال :

ومرسلٌ إسنادُه قد انقطع لكنه مُتَّصِلُ بمن تبع

فقصر الانقطاع فيه على من بعد التابعي .

وهذا مما أصاب النّازم فيه حيث إنّ الأصل في التعريفات اتباع رسم أهلها فيها .

بينما حذا الشرف العنبري حذو الجويني في تعريف « الحديث المرسل » ،

حيث قال في « نظم الورقات » :

فحيثما بعض الرواة يُفقد فمرسلٌ وما عداه المُسندُ

• السّمة السابعة :

وهم النّازم ولم يُجد نظم هذا المبحث من كلام الجويني في « الورقات » ،

فقال :

وينقسم الخبر للآحاد ومتواتر وذو إسناد

ومرسل فأول ما أوجب العمل والثاني للعلم أكسب

فيفهم من آياته أنّ الحديث على أربعة أقسام :

الآحاد ، والمتواتر ، والمُسند ، والمرسل .

لذا فقد أجاد العنبري نظم كلام الجويني ، فأفهم أنّ الآحاد ينقسم إلى :

مُسند ، ومرسل .

قال الشرف العنبري في « نظم الورقات » :

ثانيهما الآحاد يوجب العمل لا العلم لكن عنده الظن حصل

للمرسل ومُسندٌ قد فسّما وسوف يأتي ذكر كل منهما

(القياس)

٢٨- إنَّ القَيَّاسَ رَدُّكَ الْفَرْعَ إِلَى أَصْلٍ لَهُ لِعِلَّةٍ قَدْ اُنْجَلَى

- ردك : إرجاعك .

- الفرع : ما بُني على غيره .

- لعدة : العلة السَّبَب .

- انجلى : وضح ، وبان .

• المعنى الإجمالي :

القياس هو : ردُّ الفرع الذي لم يُنص على حكمه ، إلى أصلٍ منصوصٍ على حكمه بعدة تجمع بينهما .

• المباحث التي يشتمل عليها اليت :

• المبحث الأول :

تعريف القياس :

القياس في اللغة هو : التقدير .

فيقال : قست الأرض بالمتر .

يعني : قَدَّرتها به .

ويقال : قست الأمر على الأمر .

أي : حملته على نظيره .

أما في الاصطلاح فهو : حمل فرعٍ غير منصوصٍ على حكمه ، على أصلٍ

منصوصٍ على حكمه ، بجامعٍ بينهما .

إذن القياس مبنيٌّ على أربعة :

١- الفرع : غير المنصوص عليه ، والمُراد معرفة حكمه .

٢- الأصل : وهو المسألة المنصوص على حكمها .

ويُسمى : « القيس عليه » .

٣- العلة : وهي الوصف الجامع بين الأصل المنصوص عليه ، والفرع غير المنصوص على حكمه .

والعلة أعظم أركان القياس .

٤- حكم الأصل : وهو الحكم الشرعي المنصوص عليه ، والذي يُراد تعديته إلى غيره .

• أمثلة على القياس :

قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة الجمعة ٩) .

هذه الآية نص في تحريم البيع وقت صلاة الجمعة .

وعلة التحريم تفويت صلاة الجمعة ، أو التعويق عن حضورها .

فإذا سأل سائل عن حكم العقود يوم الجمعة ساعة الصلاة ؟ .

قلنا : لم يرد فيها نص .

إذن : العقود وقت صلاة الجمعة « فرع » غير منصوص على حكمه ، ونحتاج

إلى أصل منصوص على حكمه حتى نردّه إليه .

- التعاقد وقت صلاة الجمعة قد يفوتها ، أو يعوق عن حضورها على أقل

تقدير .

قلت : وهي نفس علة تحريم البيع يوم الجمعة .

إذن : البيع وقت صلاة الجمعة « أصل » منصوص على تحريمه .

والتعاقد يوم الجمعة فرع له .

إذن : حكم التعاقد وقت صلاة الجمعة التحريم .

• تتممات البحث :

• التمهة الأولى :

حجية القياس :

القياس دليل من أدلة الأحكام المعمول بها عند الجمهور ، وقد دلت الأدلة

الكثيرة على ذلك ، ومنها :

- قال تعالى : ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة يس ٨١] .

- قال تعالى : ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ﴾ [سورة الأنبياء ١٠٤] .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في «الأصول من علم الأصول» ص ٥١٤ :

(وهذا قياس : ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ﴾ ، يعني : أننا لما كنّا قادرين على ابتداء الخلق كنّا قادرين على إعادته ، ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم ٢٧] ، فهنا قاس الإعادة على البدء ، وهو قياس واضح جلي) ١٠ هـ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ ، وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا قَالَ : نَعَمْ - قَالَ - فَذَنْبُ اللَّهِ أَخَفُ أَنْ يُقْضَى .
متفق عليه (٨٨)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي قَزَازَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ ، وَكَأَنَّهُ يُعَرِّضُ أَنْ يَسْتَفِي مِنْهُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَيْكَ إِبِلٌ ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : مَا أَلْوَأَتْهَا ؟ ، قَالَ : حُمْرٌ ، قَالَ : هَلْ فِيهَا ذَوْدٌ أَوْزَقٌ ، قَالَ : نَعَمْ فِيهَا ذَوْدٌ أَوْزَقٌ ، قَالَ : وَمِمَّا ذَاكَ ، قَالَ : لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِزْقٌ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزَعُهُ عِزْقٌ . متفق عليه (٨٩)

(٨٨) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الصوم / باب : من مات وعليه صوم / ح ١٩٥٣) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الصوم / باب : قضاء الغيام عن الميت / ح ١٥٩) .
واللفظ لمسلم .

(٨٩) • أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب الطلاق / باب : إذا عرض بغي الولد / ح ٥٣٠٥) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب اللعان / ح ١١٨ ، ١١٩ ، ٢٠) .

قال الناظم :

- ١٩- أقسامه ثلاثة يا مُنتبه
٧٠- فالأوّل : العلة فيه تُوجب
٧١- وهو الاشتدال بالنظير
٧٢- وثالث : فرع على أصليين
- قياس علة ، دلالة ، شبه
الحكم ، والثاني : له تقرب
على نظيره بلا تكبير
يدور الحاقه بأقوى ذين

• معاني المفردات :

- مُنتبه : متيقظ ، واع للكلام .
- التّظير : المثل .
- توجب : تلزم .
- ذين : اسم إشارة للمثنى المذكور .

• المعنى الإجمالي :

اعلم يا مُنتبه في طلب العلم أنّ القياس على ثلاثة أقسام :

- قياس علة .
- قياس دلالة .
- قياس شبه .
فالأوّل - وهو قياس العلة - : ما صُرح فيه بالعلة الموجبة للحكم .
فيكون الجامع بين الأصل والفرع العلة المنصوص عليها .
وهنا يجب أن يقع الحكم ، ولا يحسن عقلاً أن يتخلف الحكم .
والثاني : - قياس الدلالة - وهو ما لم يُنص فيه على العلة ، وإنما يُذكر في
النّص لازم من لوازمها ، كأثر الحكم ، فيكون الجامع هو دليل العلة .
والثالث : - قياس الشبه - وهو ما يكون الفرع فيه مُتردد بين أصليين فيلحق
بأقواهما .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

• المبحث الأوّل :

أقسام القياس :

قسم المُصنّف رحمه الله . ونعمه على ذلك الناظم القياس إلى ثلاثة أقسام

١- قياس العلة

وهو ما نُصِّ في علة الحُكم كما مرَّ آنفًا
ومثاله :

قياس الضرب على التأفيف في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ [سورة الإسراء ٢٣] .
ويُسمى قياس الأولي .

٢- قياس الدلالة :

وهو ما لم يُنص فيه على علة الحُكم ، ولكن يُذكر فيه لازم من لوازمه ، كما
مر آنفًا .

ومثاله :

قياس مال الصبي الصغير على مال البالغ الكبير في وجوب الزكاة فيه ، لعلَّة أنَّ
المال نام .

ويُسمى قياس المُساوي .

٣- قياس الشبه :

ويكون الفرع فيه مُتردد بين أصلين ، فيلحق بأكثرهما شب .
ومثاله :

العبد المقتول .

فإنَّه مُتردد في الضمان بين الإنسان الحر من ناحية كونه آدمي ، وبين ما يُباع
ويُشترى .

فهو يلحق بالمال لأنَّه أكثر شبهًا به لكونه يُباع ويُشترى ، ويُورث ، ويوقف .
ويُسمى قياس الأدنى .

• تتممات البحث :

• التهمة الأولى

قياس الشبه أو قياس الأدنى ، من أضعف الأقيسة

وقد استدل على ذلك بعدة أدلة منها :

قوله تعالى : - حكاية عن أخوة يوسف - ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَفَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [سورة يوسف ٧٧] .

فلا يلزم من كون أخيه سارق ، أن يكون هو سارق أيضا .
وكذا قوله تعالى : - حكاية عن قوم نوح - ﴿ مَا نَرْنَكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا ﴾ [هود ٢٧] .

فلا يلزم أن يقوم شبههم به في البشرية دليل على عدم صحة إرساله ، فالله هو الذي يختص برسالاته من يشاء .

قال تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [سورة الأنعام ١٢٤] .
• التمهيد الثانية :

فات المصنف - رحمه الله - ذكر أقسام من القياس ، فالقياس ينظر إليه باعتبارات مختلفة ، اكفى المصنف منها باعتبار العلة فقط .
وسأذكر بعضا منها إن شاء الله .

أولا : القياس باعتبار القوة :

وينقسم إلى قسمين :

١ - القياس الجلي :

وهو ما كانت فيه العلة منصوص عليها ، أو متفق عليها .
ومثاله :

أكل مال اليتيم ، فإنه محرم .

قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [سورة النساء ١٠] .
فإنه يلحق به إحراق مال اليتيم .

وهذا القسم من أقوى الأقيسة لكونه مقطوعا به ، ولا يحتاج في إثباته إلى براهين وأدلة .

وقد اختلف في نسيته قياما أصلا ، وألحقه البعض بمفهوم الموافقة .

قال الشافعي - رحمه الله - في كتاب « الرسالة » ص ٥١٥ :
(وقد يمتنع بعض أهل العلم من أن يُسمى هذا قياساً ، ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرم ، وحمد وذم ، لأنه داخل في جملة فهو بيع ، لا قياس على غيره) .
ثم قال :

(ويقول غيرهم من أهل العلم : ما عدا النص من الكتاب أو السنة فكان في معناه ، فهو قياس والله أعلم) . اهـ

٢ - القياس الخفي :

وهو الذي ثبت علته بالاستنباط .

ومثاله :

تحريم التبيذ قياساً على الخمر لعلة الإسكار .

ولبيان العلة الجامعة مُقدِّمتين :

أ - أن العلة الثابتة في الأصل لا تثبت إلا بالشرع .

ففي المثال الذي مرّ بنا آنفاً قلنا أن علة تحريم الخمر الإسكار ، فهذه العلة ثابتة بالشرع .

ب - أن العلة الموجودة في الفرع يجوز أن تثبت بالحس ، والعقل ، والعرف ، وأدلة الشرع .

ثانياً : القياس باعتبار الإثبات والنفي :

وينقسم القياس من هذا الوجه إلى قسمين :

١ - قياس الطرد :

وهو ما اقتضى إثبات الحكم في الفرع لثبوت علة الأصل فيه .

٢ - قياس العكس :

وهو ما اقتضى نفي الحكم عن الفرع لنفي علة الحكم فيه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في : « مجموع الفتاوى » ٩ / ٢٣٩ :

(وما أمر الله به من الاعتبار في كتابه بتناول قياس الطرد ، وقياس العكس ، فإنه

لَمَّا أَهْلَكَ الْمُكَذِّبِينَ لِلرُّسُلِ بِتَكْذِيبِهِمْ ، كَانَ مِنَ الْإِعْتِبَارِ أَنَّ يُعْلَمَ أَنَّ مَنْ فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلُوا أَصَابَهُ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ فَيَتَّبَعِي تَكْذِيبَ الرُّسُلِ حَذَرًا مِنَ الْعُقُوبَةِ ، وَهَذَا قِيَاسُ الطَّرْدِ ، وَيَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَمْ يُكَذِّبِ الرُّسُلَ لَا يُصِيبُهُ ذَلِكَ ، وَهَذَا قِيَاسُ الْعَكْسِ . اهـ .
ثالثًا : القياس باعتبار محله :

وينقسم إلى قسمين :

١- القياس في الأحكام العلمية « العقائد » :

وهو لا يصح .

قال تعالى : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ [سورة النحل ٧٤] .

وإن استثنى منه العلماء « قياس الأولى » ، إذا استدل به على معرفة الله وتوحيده .

قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ [سورة النحل ٦٠] .

فيجمع بين النصين من باب العام والخاص ، فالآية الأولى عامة ، والثانية خاصة ، فيصير المعنى : لا تضربوا لله الأمثال إلا المثل الأعلى .
فضرب الأمثال لله عز وجل من مسالك أهل البدع والانحراف عن الجادة ، لذا قيّد أهل الحق هذا بقصره على ضرب المثل الأعلى فقط كما جاءت النصوص .

فأله ﷻ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة الشورى ١١] .

٢- القياس في الأحكام العملية « الفقهية » :

وقد تنازع بعض أهل العلم في حجّيته فنفاه ابن حزم ، بينما جعله الأحناف في مقابل النص .

والصواب أن القياس مصدر من مصادر التشريع ، ومع ذلك هو لا يعارض النص الصحيح .

فالعقل الصحيح لا يخالف النص الصحيح .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ١٩ / ٢٨٩ :
(ومن كان متبحراً في الأدلة الشرعية أمكنه أن يستدل على غالب الأحكام
الشرعية بالتصريح والأقينة) اهـ .

رابعاً : القياس باعتبار الصّحة والفساد :

وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١- قياس صحيح :

وهو ما جمع بين مُتمثلين ، ولم يوجد فيه فارق مؤثر بين الفرع والأصل .
كقياس النّبيذ على الخمر .

٢- قياس فاسد :

وهو عكس : « القياس الضّحيح » .

كقياس المرأة على الرّجل في المواريث بعلّة آدمية .

٣- قياس لم يتبين كونه صحيحاً أم فاسداً .

قال النّاظم :

- ٧٣- والشّرط في العلّة أن تُطرَداً دون انْتِفاصٍ أبداً سرّمداً
٧٤- والشّرط في الأصل بُبُوته بما يَكُونُ عِنْدَ خِصْبِهِ مُسَلِّماً
٧٥- واشتَرَطُوا في فَرْعِهِ المُناسِبةَ والحُكْمُ كَالْعِلَّةِ وَهِيَ الْجَالِيَّةُ

* معاني المفردات :

- أن تطردا : تجرى مجرى واحداً مُتسقاً .
- سرمد : الشرمذ ، الدائم الذي لا ينقطع .
- مُسَلِّماً : مُقرّاً بصحته .
- الجالبة : يُقال ، جلب الشئ يعنى : ساقه من مكان لآخر .

* المعنى الإجمالي :

وبعد أن عرفنا القياس يتبقى لنا معرفة شروطه ، فشرط العلة أن تكون مُثَبِّقَةً .
مصطفاً من غير اضطراب ، فمضى اضطراب فسد القياس

وشرط الأصل ثبوته بدليل صحيح مُسلّم بقبوله عند الجميع .
 وشرط الفرع أن يكون مُناسبًا للأصل في الأمر الذي يُجمع به بينهما للحكم ،
 إما أن تكون علة الفرع معادلة لعلّة الأصل في عينها ، كقياس التّبيد على الخمر لعلّة
 الإسكار ، أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الأطراف على القياس في
 النّفس بجامع الجناية .

وشرط الحكم أن يكون مثل العلة في الوجود والعدم .
 فالحكم يدور مع العلة وجودًا وعدمًا .

فمنى وجدت العلة وجد الحكم ، ومنى انتفت انتفى .

• تتممات البحث :

• التّمة الأولى :

١- شروط العلة :

ذكر منها صاحب الأصل - رحمه الله - « الإطراد » ، وتبعه النّاظم على ذلك
 وفاتهما عدة شروط ، منها :

- أن تكون وصفًا ظاهرًا جليًا في « النقيس » ، و« المقيس عليه » .

- أن تكون وصفًا مُناسبًا للحكم فيفضي إلى جلب مصلحة ، أو درأ مفسدة .

كالقصر في الشّفر ، مناسبٌ له لأنّ الشّفر فيه مظنة المشقة والخرج .

لذا قال رسول الله ﷺ : الشّفرُ قطعةٌ من العذاب .

متفق عليه (٩٠)

- أن تكون وصفًا متعدّيًا ، يعني لا تكون العلة قاصرة على حكم الأصل ، بل

يمكن تعدّيها إلى الفرع .

(٩٠) • من حديث أبي هريرة .

أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب العمرة / باب : الشّفر قطع من العذاب / ح

١٨٠٢) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإمارة / باب : الشّفر قطع من العذاب / ح ١٧٩) .

ومثال العلة الفاصرة : « المرض » علة لفطر رمضان .

ولا يصح تعديتها إلى أصحاب الأعمال الشاقة .

— أن لا تكون وصفاً ملغى :

كاشتراك الولد والبنت في البنوة للتسوية في الميراث ، حيث ألغى الشرع هذا

الوصف .

قال تعالى : ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [سورة النساء ١١] .

٢- شروط تعدية الأصل إلى الفرع :

اكتفى المصنف - رحمه الله - ، وتبعه الناظم في ذكر شرط واحد فيما

يُشترط في الأصل حتى يُعدى إلى الفرع ، لما ذكر أنه لا بد أن يثبت نص مُسلم به

عند الاحتجاج .

وفاتهما :

— أن يكون مُحكما معقول المعنى :

يعني من الممكن أن تُدرك علة تشريعه .

أما العبادات الشرعية التُعبدية المحضة فلا يصح معها القياس .

كعدد الطلوات ، وجلد الزاني مائة جلدة .

— أن لا يكون مُحكما مُختصاً بالأصل فقط .

كنكاح النبي ﷺ فوق أربعة .

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَقَالَ : مَنْ صَلَّى

صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، فَلَا يَذْبَحُ حَتَّى يُصَرِّفَ ، فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ فَقَالَ : يَا

رَسُولَ اللَّهِ فَعَلْتُ ، فَقَالَ : هُوَ شَيْءٌ عَجَلْتُهُ ، قَالَ : فَإِنْ عِنْدِي جَذْعَةٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ

مِئَتَيْنِ أَذْبَحُهَا ؟ ، قَالَ : نَعَمْ ، ثُمَّ لَا تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بِغَدَاكَ . متفق عليه (٩١)

فقصر المحكم عليه ، فلا يجوز تعديته إلى غيره .

(٩١) • أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب العين / باب : الخطبة يوم الجمعة / ح ٩٦٥) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الأضاحي / ٩) .

— أن لا يكون الحكم منسوخا .

٣- شروط الحكم :

أن يكون مثل العلة في النفي والإثبات ، أي في الوجود والعدم ، فإن وجدت العلة وجد الحكم ، وإن انتفت انتفى .

أما إذا كان الحكم معللاً بعلة فلا يلزم من انتفاء بعض تلك العلة انتفاء الحكم ، كالقتل فإنه يجب بسبب الرعدة ، والزنى بعد إحصان ، وقتل النفس المعصومة المماثلة ، وترك الصلاة وغير ذلك .

والى هذا أشار الشافعي بقوله : والحكم كالعلة .



(الحظر والإباحة)

٧٦- اختلفوا في الأصل في الأشياء فقيل الحظر إلا ما أباحه الدليل

٧٧- وقيل : إن أصلها الإباحة وقيل : بالوقوف وفيه راحة

• معاني المفردات :

- راحة : كف عن الشعب .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم : اختلف العلماء في تحرير الأصل في الأشياء على أقوال :

- فقيل : الأصل في الأشياء الحظر إلا ما دل الدليل على إباحته .

- وقيل : الأصل في الأشياء الإباحة حتى يأتي دليل الحظر .

- وقيل : الأصل في الأشياء هو التوقف حتى يأتي دليل الحظر أو الإباحة .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

• المبحث الأول :

الأصل في الأشياء :

اختلف كما مر في المعنى الإجمالي حول الأصل في الأشياء ، على أقوال

ثلاثة ، إليك بيانها ، ودليل كل فريق على ما ذهب إليه :

القول الأول :

أنها على الإباحة :

واستدلوا على ذلك بعدة أدلة ، منها :

قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (سورة البقرة ٢٩) .

فإن الله لا يمتن على عباده بما هو حرام أو مكروه .

وقال تعالى : ﴿قُلْ لَا أَمْرُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ

يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْرٍ﴾ (سورة الأنعام ١٤٥) .

وقال تعالى : ﴿قُلْ نَكَالُوا أَعْدَ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (سورة الأنعام ١٥١) .

وقد قرر الله ﷻ في الآيتين السابقتين ما حرّم على عباده ، فبين أن غير المحرّم في الآية ليس بمقصود بتحريم حتى يدل الدليل على تحريمه .
واستدلوا بحديث : **الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ .**

أخرجه الترمذي في سننه^(٩١) ، عن سلمان رضي الله عنه ،
أنها على الحظر حتى يرد دليل الإباحة :
واستدلوا لذلك بأن الأصل منع التصرف في ملك الغير بغير إذنه ، وجميع الأشياء ملك لله ﷻ .

القول الثالث : أن الأصل هو الثقف ، حتى يرد دليل الحظر أو الإباحة .
والصواب مع أصحاب القول الأول الذين يقولون : إن الأصل في الأشياء الإباحة ، و ذلك من وجوه :

أ - أدلة الإباحة القويّة التي أوردها أصحاب هذا القول .
ب - أن الله ﷻ قد أذن لنا في التصرف في ملكه ، وبين لنا ما يجوز التصرف فيه ، مما لا يجوز التصرف فيه من ملكه .

قال تعالى : **﴿ قُلْ نَعَالُوا أَنُلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾** [سورة الأنعام ١٥١] .
وهذا مساوي لقوله تعالى لما خلق آدم وامرأته **﴿ وَقُلْنَا يَتَّخِذُمُ أُشْكُنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَعَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْغَالِيِينَ ﴾** [سورة البقرة ٣٥] .

فأحل الله لهما كل شيء في الجنة ، وحرّم عليهما الأكل من شجرة بعينها ،

(٩١) • في سننه : (كتاب اللباس / باب ما جاء في لبس الفراء / ح ١٧٢٦) .
وهذا الحديث لم يصح إلا مرفوعاً على سلمان .

قال الترمذي : (وهذا الحديث ، غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه .
وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان ، عن سلمان قوله ، وكان هذا الحديث الموقوف أصح .
وسألت البخاري عن هذا الحديث ، فقال ما أراه محفوظاً ، روى سفيان ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان ، عن سلمان مرفوعاً) .

فلم يُعاقبهما ، ولم يُعاقبهما لما أكلتا من كل خيرات الجنة ؛ لإذنه السابق لهما في كل ما في الجنة ، وعاقبهما لما أكلتا من الشجرة المحرمة .

(الاستصحاب)

٧٨- تَمَسُّكَ بِالْأَصْلِ - حَتَّى يَظْهَرَ - دَلِيلُهُ - اسْتِصْحَابُ حَالٍ قَدْ جَرَا

• معاني المفردات :

• المعنى الإجمالي :

تمسك بالأصل حال فقدان الدليل على حل أو حرمة أي شيء ، وهذا ما

يُسمى : استصحاب الحال .

• المباحث التي يشتمل عليها البيت :

• تمامات البحث :

التمة الأولى :

معنى الاستصحاب :

هو في اللغة : طلب الضحبة .

وفي الاصطلاح : اعتماد الأصل عند فقد الدليل الشرعي الثابت للحكم أو

الثافي له .

ويطلق عليه أيضًا : العدم الأصلي ، أو البراءة الأصلية ، أو الإباحة العقلية .

ولا يُلجأ إليه إلا حال فقد الدليل في عين المسألة مع وجود الأصل الثابت

بدليل .

• التمة الثانية :

صور الاستصحاب :

للاستصحاب أربع صور :

- استصحاب البراءة الأصلية .

وهذا يكون عند فقد الدليل كما مر آنفاً .

- استصحاب العموم فيما لم يرد فيه تخصيص .

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ عَلَيْنَا أبا عُبَيْدَةَ نَتَلَقَى عِيرًا لِقَرْيَشٍ ، وَزَوْدَنَا جِرَابًا مِنْ تَمْرٍ لَمْ يَجِدْ لَنَا غَيْرَهُ ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِينَا ثَمْرَةً ثَمْرَةً - قَالَ - فَقُلْتُ : كَيْفَ كُثِّمَ تَصْنَعُونَ بِهَا ؟ ، قَالَ : نَمْصُهَا كَمَا يَمُصُّ الصَّبِيُّ ؛ ثُمَّ نَشْرِبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ ، فَتَكْفِينَا يَوْمَنَا إِلَى اللَّيْلِ ، وَكُنَّا نَضْرِبُ بِعَصِينَا الْخَبْطَ ؛ ثُمَّ نَبْلُهُ بِالْمَاءِ فَتَأْكُلُهُ ، قَالَ : وَأَنْطَلَقْنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ فَرَفَعَ لَنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ كَهَيْئَةِ الْكَيْسِ الضُّخْمِ ، فَأَتَيْنَاهُ فَإِذَا هِيَ ذَائَةٌ تُدْعَى الْغُبَيْرَ ، قَالَ : قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : مَيْتَةٌ ، ثُمَّ قَالَ : لَا بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَقَدْ اضْطَرَرَّوْا فَنُكَلُّوا الحديث .

أخرجه مسلم (٩٣).

- استصحاب القول المثبت للحكم حتى يثبت خلافه .

فمن اشترى عقارًا فالأصل إثبات ملكيته له حتى يثبت خلاف ذلك ، من عقد بيع ، أو هبة ، أو وقف .

- استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع :

فمن تيمم ثم شرع في الصلاة ، وأتى ببعض أركانها ، ثم وجد ماءً أمامه يستمر في صلاته لأن وجود الماء - وإن انعدم معه الإجماع على مشروعية التيمم ، لكونه مقيدًا بفقد الماء - لم ينقض الصفة الحكمية التي اكتسبها التيمم لما تيمم حال فقد الماء .

• التمهيد الثالثة :

حكم الاستصحاب :

الاستصحاب مصدر من مصادر التشريع المختلف في حجيتها .
والراجح أنه يُعتبر ، لأن الدليل قد قام على اعتماده .

فالأصل في الأشياء الإباحة :

قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [سورة البقرة ٢٩] .

— الأصل في العبادات الحظر :

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي .

متفق عليه (٩٤)

• عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ .

أخرجه مسلم (٩٥)

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زِدٌّ .

متفق عليه (٩٦)

— الأصل في الذبائح التحريم :

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَتِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمِيَتْ فَأَمْسَكَ وَقَتْلَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِذَا خَالَطَ كِلَابًا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا فَأَمْسَكَ وَقَتْلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَيْهَا قَتْلَ ، وَإِنْ يَمِيتَ الصَّيْدَ فَوَجِدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ .

متفق عليه (٩٧)

(٩٤) • سبق تخريجه ص ١٣٩ في الحاشية رقم (٦٦) .

(٩٥) • سبق تخريجه ص ١٣٩ في الحاشية رقم (٦٧) .

(٩٦) سبق تخريجه ص ٩٧ في الحاشية رقم (٣٠) .

(٩٧) • أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه منها : (كتاب الذبائح / باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو

ثلاثة / ٥٤٨٤٨) ، ومسلم في صحيحه : (كتاب الصيد / باب : الصيد بالكلاب المعلمة / ح ١ ، ٢ ، ٣ ،

(التَّرجيح)

٧٩- وَقَدْ أَمَّ الْجَلِي مِنْ الْأَدْلَةِ عَلَى الْخَفِيِّ لَا عَرَّتْكَ ذَلَّةُ

٨٠- وَقَدْ أَمَّ النُّطْقُ عَلَى الْقِيَاسِ ثُمَّ الْجَلِيُّ مِنْهُ عِنْدَ النَّاسِ

• معاني المفردات :

- الجلي : الواضح . - عرَّتْكَ : لحقتك .

- النُّطْقُ : النص الشرعي .

• المعنى الإجمالي :

عند فقد سبل الجمع بين الأدلة بوجه مُعتبر ، وغياب التاريخ الذي يُسترشد به على المتقدم والمتأخر فيعرف النَّاسُخُ من المَنسُوخِ ، قم بالترجيح بين الأدلة فقدم قطعي الدلالة على الظني منها ، وقدم النص على القياس .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

١- معنى الترجيح . ٢- وجوه الترجيح .

• المبحث الأول :

معنى الترجيح :

الترجيح في اللغة : غلبة شيء على آخر .

وفي الاصطلاح : تقوية أحد أمرين على الآخر لدليل .

والقصد منه معرفة الأقوى فيعمل به .

ويُشترط فيه :

- عدم إمكان الجمع بين الروايات المتعارضات .

- عدم إمكان معرفة التاريخ .

فإن أمكن الجمع ، أو معرفة المتقدم من المتأخر فلا تعارض .

• المبحث الثاني :

وجوه الترجيح :

يُرجَّح بين الأدلة من ستة وجوه :

أولاً : باعتبار الإسناد :

- يُرجَّح المُتواتر على الأحاد .
 - يُرجَّح ما كانت الوسائط فيه أقل ، إذا ما اتفتت شبهة التدليس .
 - يُرجَّح حديث الأوثق .
 - يُرجَّح حديث الأكثر مُلازمة ، والأعلى طبقة في الشَّماع من الشيخ .
 - تُرجَّح رواية المُتبع على رواية المُبتدع ، خاصة فيما له صلة ببدعته .
 - يُرجَّح حديث صاحب القصة على غيره ؛ لأنَّه أعرف بها .
- والمرجحَات في هذا الوجه كثيرة جدًا .

ثانيًا : باعتبار المتن :

- يُرجَّح العام الذي لم يُخصَّص على العام الذي دخله التَّخصيص .
 - يُقدِّم العام الذي لم يرد على سبب على العام الذي ورد على سبب .
 - يُرجَّح التَّهي على الأمر .
 - يُرجَّح الأمر على الإباحة .
- والمرجحَات كثيرة في هذا الوجه .

ثالثًا : باعتبار المدلول :

- يُرجَّح التَّافل على المُتقي .
 - يُرجَّح الحاضر على المُبيح .
 - يُرجَّح المُثبت على التَّانِي .
 - يُرجَّح ما يُفقد سقوط الحد على ما يُفقد لزومه .
- وغير ذلك ، حيث إنَّ المُرَّجحات من هذا الوجه كثيرة .

رابعًا : باعتبار أمور خارجة :

- يُرجَّح القول على الفعل .
- يُرجَّح ما عضدته أدلة أخرى على ما لم يُعضد .
- تُرجَّح العبارة الدَّالة على الحُكم على الإشارة .

- يُرجَّح ما فسره الراوي على ما لم يُفسر .
- و المُرْجَحات من هذا الوجه كثيرة .
- خامسًا : الترجيح باعتبار الأقيسة :
- يُرجَّح القياس الجلي على الخفي .
- سادسًا : الترجيح بين الحدود السمعية :
- يُرجَّح ما كان موافقًا لنقل الشرع ، واللغة على ما لم يكن كذلك لكون الأصل عدم النقل .

- يُقدم ما كان موافقًا للإجماع .
- يُقدم ما كان طريق اكتسابه أرجح من طريق اكتساب الآخر .

• تتمات البحث :

• التمهة الأولى :

فات الناظم ذكر بعض وجوه الترجيح التي ذكرها صاحب الأصل ، حيث قال الجويني - رحمه الله - في «الورقات» ص ٢٣ :

(وأما الأدلة : فيقدم الجلي منها على الخفي ، والمرجىب للعلم على الموجب للظن ، والنطق على القياس ، والقياس الجلي على الخفي .

فإن وجد في النطق ما يغير الأصل ، يعمل بالنطق ، وإلا فيستصحب الحال) . اهـ
ونظم الشرف العنبري ذلك فقال في «نظم الورقات» :

وقدّموا من الأدلة الجلي	على الخفي باعتبار العمل
وقدموا منها مفيد العلم	على مفيد الظن أي للحكم
إلا مع الخصوص والمعموم	فليؤت بالتخصيص لا التقديم
والنطق قدم عن قياسهم تف	وقدّموا جليه على الخفي
وإن يكن في النطق من كتاب	أو سنة تُغير الاستصحاب
فالنطق حجة إذا وإلا	فكن بالاستصحاب مُسندل

(صفة المفتي والمستفتي)

- ٨١- يكون ذو الإفتاء عزيز العلم أضلاً وفروعاً مع حُسن الفهم
 ٨٢- يُفسّر الشئنة والكتاب ويُعرف اللُغة والإغراب
 ٨٣- كاملاً أدلة مُجتهداً والشرط في الشائل أن يُقلداً

• المفردات :

- ذو الافتاء : المؤهل للفتيا .

- مُجتهدا : المُجتهد ، من له القدرة على استنباط الأحكام ، من أدلتها .

• المعنى الإجمالي :

يُشترط في من يتصدى للإفتاء أن يجمع بين :

- فزارة العلم ، أصولاً وفروعاً .

- لحسن الفهم ، والذكاء .

- معرفة أدلة الأحكام من الكتاب والشئنة ، نصّاً ، وتفسيراً .

- أن يجمع بَسْطاً وافراً من علوم العربية كالبيان ، والبديع ، والمعاني ،

والعروض ، والقافية ، ولا غنى له عن معرفة الشعر ، والنصرف .

• المباحث التي اشتملت عليها الأبيات :

١- تعريف المفتي .

٢- الشُّروط التي يجب توافرها في المفتي .

• المبحث الأول :

تعريف المفتي :

المفتي هو : الفقيه المُستفزع لوسعه لتحصيل ظنٍ بِحُكم شرعي .

• المبحث الثاني :

الشُّروط التي يجب توافرها في المفتي :

وهي نوعان :

- شروط ثالثة

- شروط متغيرة

أما الشروط الثابتة فقد ذكر الناظم جانباً منها تبعاً لصاحب الأصل ، ومما ذكر :

- معرفة علوم العربية ، والنحو .

- غزارة العلم .

- تحسن الفهم .

وفانهما شئ كثير ، ومما فانهما :

- معرفة أصول الفقه حيث به يستقيم الفهم .

- معرفة أصول الحديث حيث به يمكن الحكم على أدلة الشئ ، فلا يسي

المُجتهد اجتهاده على حديث ضعيف .

- معرفة أصول التفسير ، وعلوم القرآن ، وأسباب النزول .

- معرفة مواضع الإجماع ، حتى لا يجتهد فيما أجمع عليه .

- معرفة التامخ والمسخ من الكتاب والشئ .

أما الشروط المتغيرة :

- أن يكون حافظاً ، وفاهماً لآيات الأحكام .

- أن يكون حافظاً ، فاهماً ، لأحاديث الأحكام .

قال الناظم :

٨٣- كاملاً أدلة مُجْتَهِدًا والشُرطُ في الشائِلِ أن يُقْلِدَ

٨٤- وهو الَّذِي يَقْبَلُ ما قِيلَا مِنْ غَيْرِ أن يَرى لَهُ دَلِيلَا

• معاني المفردات :

• المعنى الإجمالي :

والمُقلد هو الَّذِي يَقْبَلُ فتوى المُجتهد ، من غير أن يعلم الدليل الَّذِي استندت

عليه فتوى المُجتهد .

• المباحث التي تشتمل عليها الأبيات :

• المبحث الأول :

تعريف المُقلِّد :

المُقلِّد - بضم الميم ، وكسر اللام المُشددة - .

هو العامي الذي يطلب الفتوى من غيره ، ولا يملك القدرة على الاستنباط

والاستدلال .

قال الجَوْنِي - رحمه الله - في «الورقات» ص ٣٩ :

(من شروط المُستفتي أن يكون من أهل التقليد ، وليس للعالم أن يُقلد .

والتقليد : قبول قول القائل بلا حجة .

فعلى هذا قبول قول النبي ﷺ تقليدًا ، ومنهم من قال : التقليد قبول قول

القائل ، وأنت لا تدري من أين قاله .

فإذا قلنا : أن النبي ﷺ كان يقول بالقياس ، فيجوز أن يُسمى قبول قوله

تقليدًا) اهـ .

• تتمات البحث :

التمة الأولى :

ذكر الناظم قولاً واحداً من الأقوال التي عرضها صاحب الأصل - رحمه الله

- كما مر آنفاً ، فلعله ذكر ما رجحه من هذه الأقوال .

(بَحْثُ الْاجْتِهَادِ)

٨٥- الاجْتِهَادُ بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ أَيُّ طَاقَةً لَتَبْلُغَ الْمَقْصُودَ

• المفردات :

- المجهود : الوسع .

- طاقة : القُدرة .

- المقصود : المراد .

• المعنى الإجمالي :

الاجتهاد : هو بذل الوسع لبلوغ الحكم الشرعي .

• المباحث التي تشتمل عليها الآيات :

• المبحث الأول :

تعريف الاجتهاد :

الاجتهاد هو : بذل الوسع في بلوغ الغرض .

قال الثاظم :

٨٦- وَشَرْطُ مَنْ يَجْتَهِدُ التَّبَحُّرُ وَفِطْنَةٌ كَامِلَةٌ تُبْصِرُ

٨٧- وَ أَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْأَدْلَةِ مُحْصِلًا مِنَ الْعُلُومِ جُمْلَةً

٨٨- مِنْ الْفُرُوعِ وَالْأَصُولِ وَالْأَدَبِ لِيَسْهَلَ اسْتِنبَاطُ مَا لَهُ طَلَبُ

• معاني المفردات :

- التَّبَحُّرُ : التَّوَسُّعُ وَالتَّعَمُّقُ .

- فِطْنَةٌ : حَذَقٌ ، وَمَهَارَةٌ .

- اسْتِنبَاطُ : اسْتِخْرَاجُ .

• المعنى الإجمالي :

وشرط الاجتهاد التوسع في معرفة علوم الشرع ، مع نباهة ومهارة وحذق في

تدبر الأمور والنظر فيها ، وأن يكون كامل الآلات والأدوات ، ممتلكاً من العلوم

أصولها وفروعها ليسهل له استخراج الأحكام من الكتاب والسنة .

المباحث التي تشمل عليها الآيات :

قد سبق بيان شروط الاجتهاد في مبحث : « صفة المفتي والمستفتي » الذي مر بنا آنفاً فراجعه هناك .

قال الناظم :

٨٩- فإن أصاب فله أجران وفي الخطأ أجر بلا نقصان

٩٠- وفي الفروع واخذٌ مُصيب وقيل : كلٌ باذلٌ مُصيب

معاني المفردات :

المعنى الإجمالي :

فالمُجتهد الذي يُحصّل الشُّروط الشَّابِقة هو المقصود بقوله وَيُجْزَى : إذا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أخطأَ فَلَهُ أَجْرٌ . (٩٨) .
أما الذي لم تتوفر فيه هذه الشُّروط فاجتهد فأصاب فليس له اجر .

قال الناظم :

٩١- أمّا أصولُ الدِّينِ فالمُصيبُ لا يكونُ إلا واحداً قد كَمَلَا

معاني المفردات :

المعنى الإجمالي :

أمّا في أصول الدِّينِ فليس المصيب إلا واحداً فقط .

تتممات البحث :

الحديث فيه بيان الأجر ، وليس الإصابة من عدمها ، فالحق واحد لا يتعدد وإن حصل جميع المُجتهدين الأجر ، فالمُصيب أخذ أجران : أجر الاجتهاد ، وأجر الإصابة ، أمّا المُخطئ فقد أخذ أجر بذل الوضع .

(٩٨) • هذا منطوق حديث مُتفق عليه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه .

أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الاعتصام / باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ) ح (٧٣٥٢)

أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب القضاة / باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ، فأصاب أو أخطأ) ح (١٥)

(الخاتمة)

- ٩٢- في مشجد القطب الإمام الجامع
 ٩٣- مُحَمَّد بن قاسم ذي المدد
 ٩٤- مُؤَيَّدًا ورافعًا مرفوعًا
 ٩٥- اخيمته بالتحديد والضلالة
 ٩٦- وآله وصحبه الأئمة
 ٩٧- عام ثمان وثلاثمائة
 ٩٨- ينفع من قرأه بنية
 ٩٩- أنبأها تشع وتشعرون على
- بَحْرِ المعارف الخضم الواسع
 لا زال يرقى في مراقي السودد
 و تابعًا لجده مشرعًا
 على النبي سيد السادات
 ونابغهم من جميع الأمة
 من بقى ألف قد مضت للهجرة
 فبأنها المفتاح للعطية
 عد أسماء إلهنا علا

• معاني المفردات :

- القطب : السيد .
- الخضم : البحر الواسع .
- يرقى : يصعد .
- السودد : الشيادة .
- العطية : المنحة .

• المعنى الإجمالي :

قال الناظم في شرحه لهذه الآيات في التصح المبذول ١٠٧ ص :
 (بتصرف) .

(أخبر أن هذه المنظومة بشر الله له نظمها ووفى في مسجد الإمام القدوة
 العارف بالله تعالى سيدنا ومولانا محمد بن أبي القاسم الشريف الهاملي فسح الله
 في أجله وأدام عمارة مقامه .

وقوله الخضم - بكسر الخاء وفتح الضاد المعجمتين وتشديد الميم - ، قال
 في القاموس : السيد الحمول المعطاء خاص بالرجال جمع خضمون ، والبحر
 والمدد الزيادة .

وقوله تابعا لجدده متبوعا ، جده هو رسول الله ﷺ ، لأنه شريف النسب .
نسبه لسيدى عبد الرحيم رضى الله عنه ، وهو من أولاد سيدى أبى زيد دفين جبل العمور ،
ويتصل بسيدنا عبد الله الكامل بن الحسن المثنى الشبط ابن فاطمة الزهراء بنت
رسول الله ﷺ ، وتابعا أى متبعا ، ومتابعته ﷺ إنباع مسته ، ومتبوعا أى : كثير
الأتباع . اهـ

قلت : ولا يخفك ما في هذه الآيات من التصوف المذموم ففيها طلب المدد
من الأموات ، وحسبهم أن ينفعوا أنفسهم بعد انقطاع عملهم وقيامه قيامتهم
بحسابهم في القبر ، فهم في شدة ويحتاجون الدعاء من القاصي والداني ، فقفر الله
لنا وله ولجميع المسلمين ، وبلغنا الصراط المستقيم واتباع كتاب الله وسنة خير
ولد آدم أجمعين .

ثم ختم الناظم منظومته بحمد الله ، والصلاة على النبي ﷺ وتابعيه كما
ابتدا ، ودون تاريخ نظمها لها وسأل الله أن ينفع بها .
وفي قوله أنه نظمها على عدد أسماء الله نظر حيث إن قصر أسماء الله على تسع
وتسعين اسما فقط غير صحيح والحديث الوارد في الباب غير مقصود منه الحصر .
ثم الشرح بحول الله وقوته ، أسأل الله أن ينفع به صاحب الأصل ، وصاحب
النظم ، وصاحب الشرح ، وجميع المسلمين آمين .

كتبه / أبو أسامة الأثري

جمال بن نصر بن عبد السلام

غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين

3 نوفمبر سنة 2006م

11 شوال سنة 1427هـ

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة الشارح	٣
خطة البحث	٦
المقدمة	٧
المبحث الأول : حد أصول الفقه	٨
المبحث الثاني : واضع هذا العلم	١٢
المبحث الثالث : حكم تعلم هذا العلم	١٣
المبحث الرابع : الثمرة المترتبة على تعلم أصول الفقه	١٤
المبحث الخامس : التعريف بصاحب «الورقات»	١٥
المبحث السادس : التعريف بالناظم والمنظومة	١٨
« متن سلم الوصول إلى الضروري من علم الأصول »	١٩
الشرح	٢٥
مقدمة الناظم	٢٦
تعريف أصول الفقه	٣٩
تعريف الأحكام السبعة	٤٢
انقسام العلم إلى ضروري ونظري وتعريف كل وبيان الشك والظن	٥٧
أقسام الكلام	٦٣
الحقيقة والمجاز وأقسامهما	٦٩
بحث الأمر والنهي	٨٨
مبحث النهي	٩٧
الذي يدخل في خطاب الله وما لا يدخل	١٠٥

الصفحة

الموضوع

١٠٩	العام وألفاظ العُمر
١٢٠	بحث التخصيص
١٣٦	المُجمل وما يُتصل به
١٤١	النص
١٤٣	الظاهر
١٤٦	الأفعال
١٥٢	النسخ
١٦٥	التعارض والترحيع
١٧٣	الإجماع
١٨٤	الأخبار
١٩٦	القياس
٢٠٨	الحظر والإباحة
٢١٠	الامتصاص
٢١٣	الترحيع
٢١٦	صفة المُفني والمُستفني
٢١٩	بحث الاجتهاد
٢٢١	الخاتمة
٢٢٣	فهرس الموضوعات